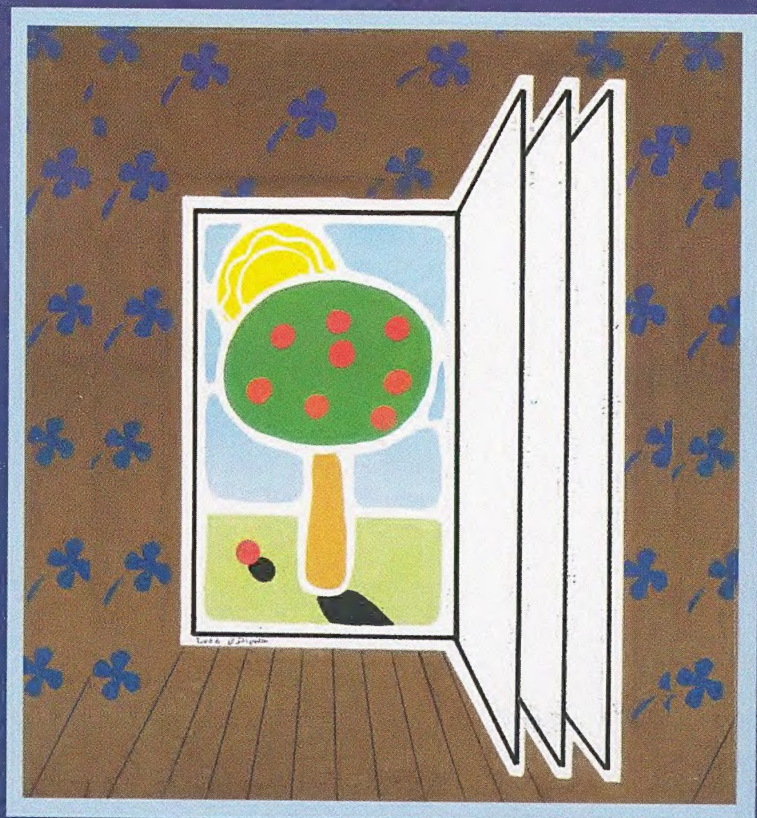


المجالات الثقافية

مهمة الإصلاح وسؤال المعرفة

(الجزء الأول)



المجلات الثقافية
مهمة الإصلاح وسؤال المعرفة

————— الجزء الأول —————

٦٩

العربي
AL-ARABI

كتاب

د. سليمان العسكري



سلسلة فصلية تقدم مجموعة من المقالات
والموضوعات لكاتب واحد
أو موضوعاً واحداً تتناوله عدة أقلام.

عنوان الكتاب: المجلات الثقافية مهمة الإصلاح
وسؤال المعرفة، الجزء الأول،

تأليف: نخبة من الكتاب العرب

الناشر: وزارة الإعلام - مجلة العربي

الطبعة الأولى: ١٥ يوليو ٢٠٠٧

رقم الإيداع في مكتبة الكويت الوطنية:

Depository Number: 2007 /280

ردمك: ٩٧٨-٩٩٩٠٦-٢٨-٢٢-٥

ISBU: 978-99906-38-32-5

العنوان: صر ب: ٧٤٨ الصفقة -

الكويت - الرمز البريدي: ١٢٠٠٨

بنيد القار - قطعة ١ شارع ٤٧ - قسيمة ٢

جميع الحقوق محفوظة للناشر

Al-Arabi Book, 68 th

Cultural magazines... The task of Reform and
the question of knowledge

15 july. 2007

Publisher: Ministry of Information

AL-Arabi Magazine.

All Rights Reserved.

E. mail: alarabimag@alarabimag . net

الغلاف: رسم الفنان : حلمي التونسي

تصميم الكتاب : حافظ فاروق

كافة الآراء الواردة في الكتاب تعبر عن فكر أصحابها.

المجالات الثقافية مهمة الإصلاح .. وسؤال المعرفة

الجزء الأول

المجلات الثقافية ودورها الإصلاحي

بقلم: د. سليمان إبراهيم العسكري

بالرغم مما يتبادر إلى الذهن لأول وهلة من أن الحديث عن المجلات الثقافية هو حديث خاص، لا يهم إلا أفراداً قلائل، هم الذين نطلق عليهم صفة المثقفين، أحياناً بدافع الاحترام، وأحياناً بباعث من التقدير، لأنهم هم وحدهم الذين يهتمون بهذه النوعية من المجلات القليلة التوزيع، الجادة المواضيع، التي لا تهتم بالخبر أو بالصورة إلا فيما ندر، كما هو الحال في بقية الصحف السيارة، فإنني أختلف معهم في هذا الرأي، فالتوزيع لم يكن أبداً مقياساً لأهمية المجلة الثقافية، بالرغم من أن العديد منها قد حقق أرقاماً عالية في هذا المجال، ولكن مقياسها الحقيقي هو مدى تأثيرها وتحقيقها للفرض الذي أقيمت من أجله. فهي بخلاف الصحف الأخرى لا يمكن أن تنهض وفق منظور تجاري، ولكن من أجل توجيه رسالة معينة والتعبير عن تيار فكري محدد، وهي تدرك منذ البداية أن انتشارها الورقي قد يكون محدوداً، ولكنها تأمل أن يكون انتشارها الفكري بلا حدود. والمجلة الثقافية مهما بلغت من درجة تخصصها لا تبتغي ولا تهدف للتوجه إلى شريحة المثقفين بمفهومها الضيق، ولكن إلى كل طلاب المعرفة والاستتارة من مختلف الشرائح. من أجل ذلك نرى أن الكثير من المجلات في تاريخنا الثقافي، بالرغم من قصر عمرها، ومحدودية انتشارها قد لعبت دوراً مؤثراً لدرجة كبيرة في تطور الفكر العربي.

والأمثلة كثيرة على ذلك، ولكنني لا أريد أن أذهب بعيداً، وسوف أسوق المثال بمجلة «العربي»، التي أشرفت على طبعة هذا الكتاب، والذي هو حصيلة ندوة ثقافية حافلة أقامتها تحت عنوان «المجلات

الثقافية ودورها في الإصلاح الثقافي، بحكم خبرتي وعملي في هذه المطبوعة العتيدة، والتي قارب عمرها الآن على نصف قرن من الزمان.

كانت «العربي» هي أول رسول للثقافة، ينطلق من أرض الكويت، دون حاجة إلى تأشيرة أو تصريح ليدخل إلى كل بيت عربي. وقد حرصت دولة الكويت على إصدارها حتى قبل أن نظفر باستقلالها، وقبل أن تبني الكثير من مؤسساتها الداخلية. وقد كانت المجلة جديرة حقاً بتأدية الدور الذي رسمه لها الآباء المؤسسون، فقد كانت واحدة من الروابط الوثقى، التي ربطت الكويت بوطنها الممتد من المحيط إلى الخليج، وهي لم تساعدنا فقط على التأكيد على أننا نعبر عن شخصيتنا باللغة ذاتها، ونتوق إلى الحلم ذاته، ولكنها ساهمت برحلاتها المتعددة في التعرف على التفاصيل الخفية لهذا الوطن الممتد، وكشفت عن تنوعه ومكامن قوته، ومن يراجع الأعداد الأولى لهذه المجلة فسيكتشف كم كنا نجهل الكثير، بعضنا عن البعض الآخر، وكم كنا أسرى للمفاهيم المغلوطة، والنظرة القطرية الضيقة، وقد ساهمت «العربي» إلى حد كبير في إزالة فجوة قلة المعرفة والتفاهم وفي التقارب بين المسافات المتباعدة.

ولا يعود السر في انتشار «العربي» إلى جودة طباعتها، أو رخص سعرها، فكم من المطبوعات التي صعدت كانت أكثر فخامة وأقل سعراً، ولكن هذا لم يمنعها من السقوط، غير أن السر الحقيقي هو تلك الحرية التي تمتعت بها «العربي»، وتلك الاستقلالية، التي منحتها لها دولة الكويت منذ الأيام الأولى لنشأتها، وأستشهد هنا بالأستاذ أحمد بهاء الدين الكاتب والمفكر المعروف الذي رأس تحرير «العربي» لسنوات عدة، حين قال : إنه لولا ذلك الصطر النحيل المكتوب على صدر مجلة «العربي» من أنها تصدر عن وزارة الإعلام في دولة الكويت، ما أحسسنا قط أنها مطبوعة حكومية، وأجديني أضـم شهادتي إلى شهادته، فعلى مدى السنوات التي توليت فيها مسئولية «العربي» لم أقابل أي نوع من التدخل، بل على العكس من

ذلك، لم أجد إلا كل دعم ومؤازرة وإحساس عميق بأهمية الدور الذي تقوم به مجلة «العربي»، وهذا هو بعض سر قوتها، وطول عمرها.

إن الدور الذي قامت به «العربي» ولا تزال، هو جزء من الدور الذي يفترض أن تقوم به أي مطبوعة ثقافية، وهو موضوع هذا الكتاب، ففي وقت تنتشر فيه الثقافة السريعة والسطحية، أصبح من المطلوب أن نحرص على كل المطبوعات التي تعزز من قيمة الثقافة العميقة، وتحت الشباب العربي على التمسك بقيمه وتراثه وهويته. وقد قامت المجلات الثقافية بهذا الدور في بواكير النهضة العربية، ومازال مطلوباً منها مواصلته في مواجهة رياح العولمة. فالدور الذي تقوم به هذه المطبوعات من أجل تأصيل الهوية وسط عالم متغير، هو دور على جانب كبير من الأهمية، ولكن من المهم أيضاً أن تشارك هذه المطبوعات في عمليات الإصلاح التي نصبو إليها جميعاً.

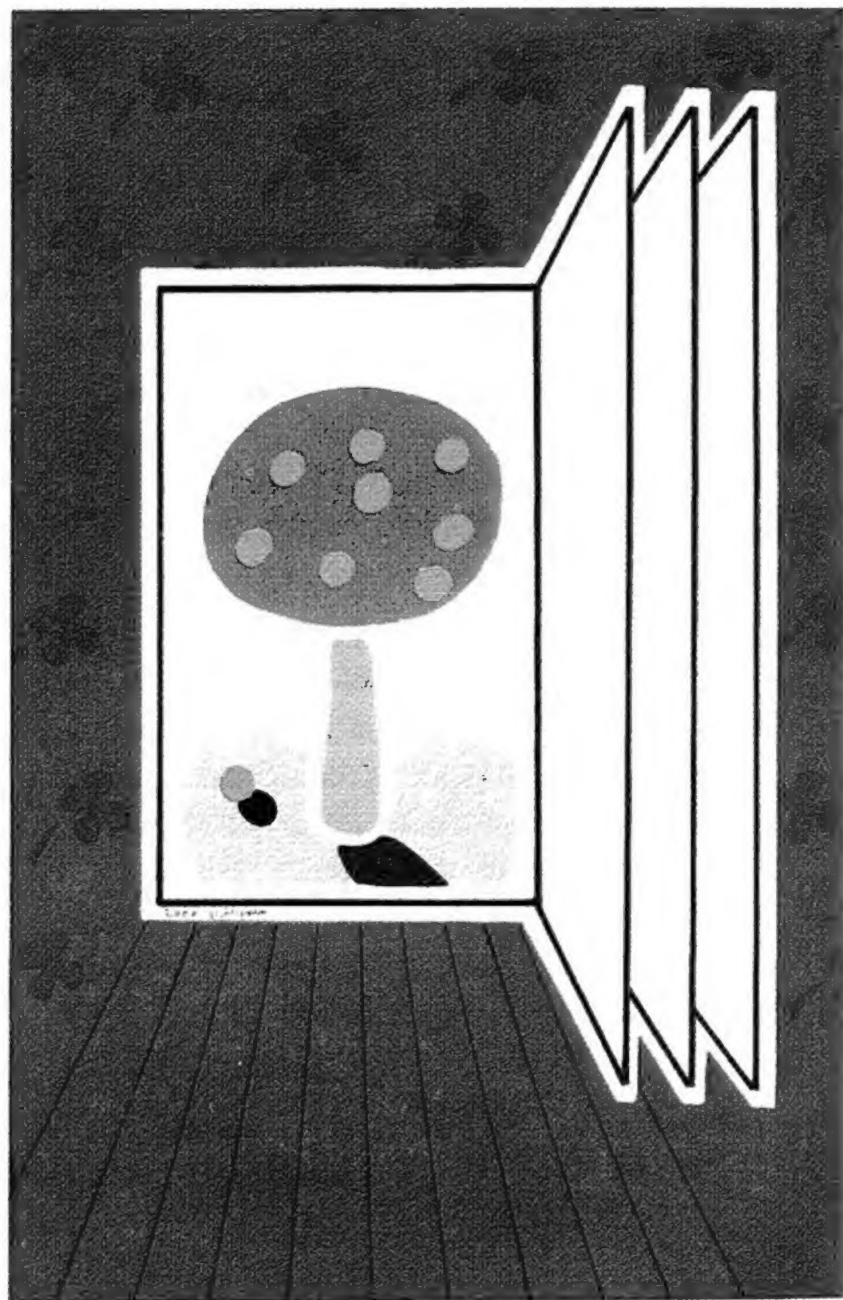
فالإصلاح أصبح مطلباً يهم الجميع، ولا يقتصر على النخب السياسية وحدها، وهو يحتاج إلى جهد عقلي يخرج عالماً العربي من حالة الجمود والوهن إلى مشارف عصر من الفعل والحركة والقدرة على الاستجابة لكل المتغيرات، فالتقدم الاجتماعي والاقتصادي في حاجة إلى أن يضع أساساً فكرياً له، والسعي للديمقراطية يجب أن يسبقه تعلم وتعود على ممارستها، وعلى المثقفين جميعاً أن يحولوا المجلات الثقافية إلى منابر تدعو للتقدم والحرية.

ولا ننسى هنا الدور الرائد الذي قامت به العديد من المطبوعات في نهضة الإنسان العربي، فلا أحد ينسى ما قامت به مجلة المقتطف في مصر في أواخر القرن الثامن عشر حين حاولت أن تنقل علوم الغرب إلى عالماً العربي الذي كان يبرز تحت تخلف القرن التاسع عشر، وقد أصدر هذه المجلة صديقان من دمشق هما يعقوب صروف وفارس نمر، كان هاتهما نقل علوم الغرب إلى الشرق حتى يفيق من تخلفه، ولا الدور الذي قامت به مجلة المنار،

التي أنشأها الشيخ رشيد رضا في إحياء الفكر الديني ومقاومة الاحتلال الغربي، استكمالاً للدور الذي قام به أستاذه الشيخ محمد عبده، كما لا ينسى أحد ما قامت به مجلة الهلال، التي قادت رحلة التنوير في عالمنا العربي فوق ما يزيد على قرن من الزمن، وهي المجلة التي لاقت من الانتشار والذيع ما جعلها تنافس الكثير من الصحف غير المتخصصة، ولا دور مجلة الرسالة في إحياء الثقافة العربية وتجديد لغتها، ولا مجلة الآداب التي رعت حركة التجديد والإبداع في الثقافة العربية من أول الخمسينيات من القرن العشرين حتى يومنا هذا، ولن ينتهي عقد المجلات العربية ولن ينتهي دورها الفعال.

ولكن علينا أن نعترف أن المجلة الثقافية في العالم العربي تواجه مشكلة حقيقية، فما أكثر هذه المجلات، وما أكثر أسماءها، والأهداف التي كانت تطمح إليها، ولكن - مع الأسف الشديد - ما كان أقصر عمرها، فقد عاشت هذه المجلات واقعاً مؤلماً مهما حسنت النوايا وراء إصدارها، فهناك مجلات منها ماتت فور ولادتها دون أن تبلغ سن النضج، أو تشب حتى عن طور الطفولة، وهناك مجلات أخرى لم يشفع لها طول عمرها، ولا أهمية الدور الذي قامت به من أن تبطش بها يد نظام قاس أو رغبة حاكم لمجرد أنها خالفت في الرأي، لقد تعرض الكثير من المجلات في عالمنا العربي إلى العديد من المذابح، فقد بلغ الأمر أن تقصف أقلام أكثر من مطبوعة في قرار واحد، ولم يحرم القراء والكتاب منها فقط ولكن حرم الفكر العربي، والثقافة العربية من الدور الذي يمكن أن تلعبه في تطوره.

إن المطبوعة الثقافية حتى تقوم بدورها كاملاً، يجب أن تتنفس هواء الحرية، لأن التضيق عليها هو ضيق بالفكر، ومحاصرتها هي خنق للعقل، وهي لم ولن تزدهر إلا في ظل نظام متفتح، يؤمن بدورها، ويترك لها العنان، من أجل قدح العقول، وإذكاء الحوار.



المحور الأول

الإصلاح الثقافي تحديات النهضة والسعي للتحديث

■ د. جابر عصفور

■ د. مسعود ضاهر

■ شوقي عبد الأمير

■ بندر عبد الحميد

المجلات الثقافية

ميراث الماضي وآمال المستقبل

د. جابر عصفور

من الصعب فصل تاريخ «المجلات الثقافية» عن الصحافة، ليس لأن المجلات الثقافية بعض الصحافة فحسب، وإنما لأن فترة النشأة كانت تحمل تداخلا في المفاهيم، ولذلك كان يحدث أن يُطلق اسم الصحيفة على المجلة والعكس صحيح بالقدر نفسه. وكان ذلك أمرا طبيعيا في الفترة التي لم تكن فيها المسميات قد استقرت بعد بحكم تداخل خيوط البداية ومفاهيمها. وهو الأمر نفسه الذي نلاحظه في بداية النهضة حين كان مصطلح «الرواية» و«الروايات» - مثلا - يُطلق على «المسرحية» و«المسرحيات» خصوصا بعد أن تم تعريب اصطلاح «التياترات» الذي استخدمه رفاعة الطهطاوي (١٨٠١ - ١٨٧٣) في كتبه الباكرة، وسار على دربه أمثال عبدالله النديم (١٨٤٥ - ١٨٩٦) وسليم الخوري الذي نشر مقالا عن «الروايات والروائيين» في «الضياء» (أبريل ١٨٩٩) قاصدا إلى المسرح والمسرحيين. ولذلك لن نستغرب كثيرا لو أطلق اسم «المجلة» على الصحيفة أو العكس، خصوصا في مرحلة

البدايات التي ترجع إلى مطالع النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ونحن نعتمد في فهم مرحلة البدايات هذه على كتاب الفيكونت فيليب دي طرازي «تاريخ الصحافة العربية». وهو كتاب عمدة يضم أغزر مادة يمكن تصورها عن الصحافة العربية منذ ظهورها في مختتم القرن الثامن عشر إلى نهاية الربع الأول من القرن العشرين. وقد بذل الرجل جهدا شاقا في استقصاء كل ما كتب قبله عن الصحافة العربية إلى أن صدر الجزء الأول من كتابه عن المطبعة الأدبية في بيروت سنة ١٩١٢، وأكماله بالجزء الثاني سنة ١٩١٤، وظل هذا المؤرخ النادر لنشأة الصحافة العربية يستكمل مادته إلى أن أصبح كتابه أربعة أجزاء، لا غنى عنها لكل من يريد معرفة نشأة الصحافة العربية. وقد عرفنا بفضل دي طرازي أن أول من استعمل لفظة «الصحافة» بمعناها الحديث هو الشيخ نجيب الحداد (١٨٦٧ - ١٨٩٩) منشئ جريدة «لسان العرب» في الإسكندرية، وهي التسمية التي قلده فيها سائر الصحافيين من بعده، وذلك بعد أن كانت الصحف تُسمى في أول عهدها «الوقائع»، ومنها جريدة «الوقائع الرسمية» كما دعاها رفاة الطهطاوي (١٨٠١ - ١٨٧٢) المصري، وسُميت أيضا «جزته» (Gazette) نسبة إلى قطعة من النقود بهذا الاسم كانت تُباع الصحيفة بها، فعرفت بمقابلها المادي الذي انتقل إلى اللغة العربية. وعندما أنشأ خليل الخوري (١٦٢٨١ - ٧٠٩١) صحيفة «حديقة الأخبار» في بيروت سنة ٨٥٨١ أطلق عليها لفظة «جرنال» (Journal) الفرنسية التي يرجع اشتقاقها، من حيث هي صفة، إلى كلمة «يوم» (Jour). وعندما أصدر أحمد فارس الشدياق (٤٠٨١ - ٨٨٨١) صحيفة «الجوائب» في إسطنبول أطلق عليها اسم «جريدة»، وهي الصحف المكتوبة كما ورد في معاجم اللغة. وقد شاعت التسمية منذ ذلك الوقت، فأصبحت كلمتا «الصحف» و«الجرائد» تتبادلان الوضع والدلالة بلا تفرقة.

ويؤكد دي طرازي أنه لم يكن هناك تفرقة بين «الجريدة» (Journal) و«المجلة» (Revue) أو (Magazine) في الاستعمال، وأصل التداخل أن الأوربيين كانوا يطلقون اسم المجلة (Revue) على الصحف الدورية التي تصدر على شكل كراسة متغيرة الأحجام في أغلب الأحيان، وهو

الأمر الذي قارب بينها وبين الصحف التي كانت تصدر أسبوعية أو ما أشبه، بعيدا عن دلالة «الدورية» (Periodical) المتأخرة. وقد شاعت دلالة «المجلة» بناء على اقتراح الشيخ إبراهيم اليازجي (١٨٤٧ - ١٩٠٦) الذي أشرف على تحرير مجلة «الطبيب» البيروتية سنة ١٨٨٤ بالاشتراك مع الدكتورين بشارة زلزل وخليل بك سعادة. وهي صحيفة (كذا) عند دي طرازي) علمية دينية تاريخية، فشاعت التسمية التي أصبحت علامة على المجلات التي صدرت بعد ذلك في الأقطار العربية، فلم يعد يتبادر إلى الأذهان إلا الصحيفة الدورية (كذا) دون سواها.

ومن الممكن أن نعد مجلة «الطبيب» مجلة ثقافية، وأن نضعها ضمن أوليات «المجلات الثقافية»، وأن نرى في مضمونها بعض ما تتطوي عليه دلالة «المجلة الثقافية»، وذلك من حيث هي مجلة متنوعة الموضوعات، ليس بالمعنى التقليدي القديم الذي يتصل بالأخذ من كل شيء بطرف، وإنما بالمعنى الأشمل الذي تسهم به المجلة الثقافية في تعميق وتوسيع وتطوير الوعي الثقافي للقارئ من ناحية، ووضع هذا القارئ - من ناحية موازية - في حال من الاتصال الفعال بكل توجهات ثقافة عصره وإبداعاتها المختلفة. ولذلك فهي مجلة تجاوز التخصص بمعناه الضيق، وتصل بين المعارف المختلفة والإبداعات المتباينة التي تجاوز الآداب إلى الفنون، غير غافلة عن العلم الذي أصبح مكونا أساسيا في ثقافة العصر على نحو ما أدرك الرواد. والهدف النهائي من ذلك كله هو جعل القارئ طرفا فاعلا في أفق التنوع الثقافي والحضاري للإنسانية كلها، بعيدا عن العصبية، أو الانغلاق، أو العداء للآخر، ذلك لأن هدف «المجلة الثقافية» - في النهاية - هدف إنساني، يعبر الحدود والقيود وحواجز اللغات والأعراق والمعتقدات الجامدة.

وما له دلالة مهمة - في هذا السياق - أن الرواد الأول الذين أنشأوا المجلات الثقافية الأولى في الوطن العربي، كانوا ينطوون على وعي بهذا الهدف، وكانوا مدركين أهمية «المجلة الثقافية» سواء من حيث علاقتها بالصحافة عموما، أو دورها الموازي الذي جعلوا منه قوة دافعة لمسار النهضة العربية في القرن التاسع عشر. ولا غرابة في أن يربطوا نهضة الصحافة بوجه عام، والمجلات بوجه خاص، بنهضة الأمة وتمدينها

وسعيها إلى التقدم المنشود والتحرر المطلوب. ولم يكن من قبيل المصادفة أن يُصدر أديب إسحق (١٨٥٦-١٨٨٥) - الثائر الأبدي الذي انطلقاً مبكراً - جريدته «مصر القاهرة» (التي أنشأها على أنقاض «جريدة مصر») بشعار «حرية، مساواة، إخاء» ليس تعبيراً عن تأثره بشعارات الثورة الفرنسية فحسب، وإنما تعبيراً عن حلمه في أن ينقل واقعه العربي المتخلف من شروط الضرورة إلى آفاق الحرية والتقدم.

وأي استرجاع لأهم المجلات الثقافية التي صدرت في القرن التاسع عشر يؤكد هذا التكيف، ويؤكد وعي القائمين عليها بدورهم الحضاري في معركة التقدم، كل في مجاله، ومن منظوره الثقافي المائز. ينطبق ذلك على علي مبارك (١٨٢٣-١٨٩٣) الذي أصدر العدد الأول من «روضة المدارس» في السابع عشر من أبريل سنة ١٨٨٧، وعلى خليل اليازجي (١٨٥٦-١٨٨٩) الذي أصدر مع أمين ناصيف «مرآة الشرق» في السادس من أبريل ١٨٨٢، وعلى عبدالله نديم الذي أصدر «الأستاذ» في الرابع والعشرين من أغسطس ١٨٩٢، وعلى جرجي زيدان (١٨٦١-١٩١٤) الذي أصدر «الهلال» في مطلع سبتمبر ١٨٩٢، وعلى إبراهيم اليازجي (١٨٤٧-١٩٠٦) الذي أصدر «البيان» في مطلع مارس ١٨٩٧ و«الضياء» في منتصف سبتمبر ١٨٩٨، وعلى فرح أنطون الذي أصدر «الجامعة» في الخامس عشر من مارس ١٨٩٩. ولا يختلف عن هؤلاء غيرهم من الذين آمنوا بما نقلوه عن فولتير (١٦٩٤-١٧٧٨) - رمز حركة الاستنارة الفرنسية - من قوله: «الصحافة آلة يستحيل كسرها، وستعمل على هدم العالم القديم حتى يتسنى لها أن تنشئ عالماً جديداً».

لقد كانت المجلات الثقافية عند الأسماء التي ذكرتها، والتي تدل على غيرها آلة هدم العالم القديم والتمهيد لبناء عالم جديد، يخلو من كل سلبات الماضي المتخلف وعوامل جموده. ولذلك خاضت المجلات الثقافية معركة النهضة - في سياق الصحافة بوجه خاص والثورة الفكرية الثقافية بوجه عام - التي اعتمدت على جهود صنّاع النهضة الذين جعلوا من مجلاتهم الثقافية وصحفهم سلاحهم في معارك الحريات السياسية والاعتقادية، وترسيخ حضور الدولة المدنية وتأكيد حتميتها في مسار التقدم، وأشاعوا مبدأ التسامح في الفكر والاعتقاد، وحاربوا

الطائفية والنزعات العرقية، فضلا عن أشكال التمييز الراسخة ضد المرأة، ودافعوا عن حق المرأة في التعليم والمشاركة الاجتماعية، وانفتحوا على العالم بكل تياراته، واستبدلوا العلم بالخرافة، كما استبدلوا الأفندي المطريش بالشيخ المعمم، والتعليم المدني بالتعليم الديني، منطلقين مع الموجة الصاعدة للطبقة الوسطى التي اكتسبت من «المدنية» الحديثة ملامحها الأساسية: قبول التعدد العرقي، والتنوع الجنسي، والتباين الثقافي، والاعتراف بحق الآخر في الوجود. ولم ينسوا الوقوف في صف أنواع الإبداع الأدبي والفني الجديدة، فأزروها بما أكد حضورها وجعلها جزءا لا يتجزأ من بناء ثقافة النهضة التي ورثاها عنهم، ونحاول استرجاعها والانطلاق منها إلى ما بعدها، خصوصا في هذه الأعوام التي تتكرر لأعظم ما أنجزته النهضة من منجزات ثقافية.

وطبيعي أن تغرب الصحف والمجلات الثقافية - في مرحلة النهضة - وتنتقل من قطر عربي إلى غيره، بل من الأقطار العربية كلها إلى غيرها من أقطار العالم المتقدم الذي وجدت فيه الأقلام المهاجرة ما يتيح لها حرية التعبير عن آرائها ومعتقداتها السياسية والفكرية. وهي سنة ابتدعتها مجلات عصر النهضة، ولا تزال قائمة إلى اليوم، يتصاعد حضورها بتصاعد عوامل الكبت والقمع والتضييق الفكري والظلم السياسي في هذا القطر أو ذاك، في مرحلة أو أخرى من مراحل تاريخه الثقافي الاجتماعي. هكذا، نجد مجلات عصر النهضة تتوزع ما بين الأقطار الأوربية، خصوصا فرنسا التي استضافت أكبر عدد من الصحف والمجلات العربية المهاجرة، فرارا من القمع. حسبي ذكر أن باريس وحدها استضافت ثلاثا وثلاثين صحيفة ومجلة، ابتداء من «برجيس باريس» التي أصدرها رشيد الدحداح (١٨١٢-١٨٨٩) سنة ١٨٥٨ وانتهاء بـ «الراية الحمراء» سنة ١٩٢٧، وما بين الأولى والأخيرة تتراتب «الاتحاد» لإبراهيم المويلحي (١٨٤٦ - ١٩٠٦) و«أبوزمارة» ليعقوب صنوع (١٨٣٩ - ١٩١٢) و«البصير» لخليل غانم (١٨٤٦ - ١٩٠٣) و«كوكب الشرق» لعبدالله مراش (١٨٣٩ - ١٩٠٠) و«العروة الوثقى» لجمال الدين الأفغاني (١٨٣٨-١٨٩٧) ومحمد عبده (١٨٤٩-١٩٠٥) و«كشف النقاب» للأمير أمير أرسلان (٠٠٠ - ١٩٤٣). ولم يقتصر الأمر على فرنسا،

فقد جاوزها إلى سويسرا وألمانيا وناپولي وإيطاليا وإنجلترا ومالطة وقبرص. وأضيف إلى ذلك جرائد ومجلات الذين فروا إلى المهجر الشمالي (الولايات المتحدة) متوزعين بجرائدهم ومجلاتهم التي وصلت إلى خمس وثلاثين صحيفة ومجلة في نيويورك وحدها ما بين ١٨٩٢ و١٩٢١، ناهيك عن بوسطن، وديترويت، وفيلادلفيا، وسان لويس، ومينيا بوليس. وقل الأمر نفسه على كندا، ومنها إلى المهجر الجنوبي، حيث أمريكا اللاتينية، ابتداء من مكسيكو العاصمة، مروراً بهاهايانا في كوبا، وبوينس آيرس، وتشيلي، وأورجواي، والبرازيل التي صدرت فيها ثلاث عشرة صحيفة ومجلة من عام ١٨٩٩ إلى عام ١٩٢٨.

وكانت المجلات والصحف الموزعة ما بين الأستانة والأقطار العربية لا تكف عن المقاومة بالحيلة، مستغلة «التبكيك والتبكيك» للهروب من مقص الرقيب وسطوته القمعية، الأمر الذي أدى إلى ازدهار الكتابة الرمزية، واستغلال ترجمة الأعمال الروائية الأجنبية التي كانت تُشر سلسلة في المجلات الثقافية بعامة والأدبية بخاصة لتسريب المسكوت عنه من الخطاب المقموع سياسياً وفكرياً وطائفيًا. ومع ذلك، فقد شهد عصر النهضة (من الحملة الفرنسية إلى ثورة ١٩١٩) وفرة دالة في إصدار الصحف والمجلات، وذلك على نحو لم يعد له نظير في زمننا الحالي. يكفي أن نعرف أن مدينة طنطا في مصر شهدت عشرين صحيفة وثمانية مجلات، منها «الحرية» التي أصدرها محمود فهمي سنة ١٩٠٢، والمنصورة ثمانية صحف وست مجلات، وحلوان أربع صحف ومجلة، والجيزة صحيفتين، ولم تخل مدن صغيرة مثل الفيوم، وبلقاس، وشبين الكوم، والمحلة الكبرى، ودسوق، وطوخ، والقرشية، وكفر الزيات، وشربين، وبلبيس وغيرها من الصحف والمجلات الخاصة بها، فقد كان عصر النهضة فرحاً باكتشاف الأداة التي يحطم بها العالم القديم ليبني فوق أنقاضه عالماً جديداً واعداء بتحقيق أمانى النهضة وأحلامها التي لم يتحقق كثير منها إلى اليوم للأسف.

صحيح أن «المجلات الثقافية» كانت لا تختلف عن الصحف في ميلها إلى هذا التيار السياسي الفكري أو ذاك، فكانت هناك الصحافة الوطنية والعثمانية والمالية لقوات الاحتلال هنا أو هناك، فضلاً عن الصحافة

الناطقة بلسان حال الأقليات الدينية، ابتداء من المسيحية واليهودية وليس انتهاء بالماسونية التي كانت لها جرائدها ومجلاتها، ولكن هذا التعدد الذي لم يخل من صراع يمكن أن نجد بين عناصره قاسما مشتركا، نرده إلى قوة الدفع التي انطلقت به روح النهضة في النفوس، كل تيار حسب منظوره الفكري، أو تحيزاته السياسية، أو انتماءاته الطائفية أو الدينية. لكن هذا التنوع والاختلاف لم يمنع من وجود القاسم المشترك الذي أسهمت به المجلات الثقافية على وجه التحديد في الإضافة الإيجابية إلى قضايا النهضة وتحدياتها.

- ٢ -

وأتصور أن التحدي الأول الذي كان على المجلات الثقافية أن تواجهه - جنبا إلى جنب الصحافة الحرة - هو الحريات السياسية وما يتعلق بها. وفارس هذا المجال الأول هو عبدالله النديم في مجلاته التي أصدرها مؤازرا الثورة العربية، ومدافعا عن الحريات التي كان يطلبها الثوار. وجاء أبو نظارة الذي استخدم سلاح السخرية في مجلاته التي واصل إصدارها في باريس حين حيل بينه وبين مخاطبة القراء المصريين بمجلاته، والنظارة بمسرحياته. ويلمع اسم أديب إسحق (١٨٥٦-١٨٨٥) في هذا السياق الذي كتب بجسارته المعهودة في «مصر القاهرة»، وهي مجلة شهرية:

«أروم مقاومة الباطل ونصرة الحق، والمدافعة عن الشرق وآله، وعن الفضل ورجاله، فمسلكي أن أكشف حقائق الأمور، ملتزما جانب التصريح، متجافيا عن التعريض والتلميح، وأن أجلو مبادئ الحرية وآراء ذوي النقد.. وأن أوضح معاييب اللصوص الذين تسميهم اصطلاحا «أولي الأمر» ومثالب الخونة الذين ندعوهم وهما «أمناء الأمة» ومفاسد الظلمة الذين نلقبهم جهلا «ولاة النظام»، وأن أعين واجبات الإنسان الشرقي بالنسبة إلى نفسه وإلى قومه وإلى بلاده وما يقابل تلك الواجبات من الحقوق. ومقصدي أن أثير بقية الحمية الشرقية، وأهيج فضالة الدم العربي، وأرفع الفشاوة عن أعين الساذجين، وأحيي الفيرة في قلوب العارفين ليعلم قومي أن لهم حقا مسلوبا فيلتمسوه، ومالا منهوبا فيطلبوه».

أما الحرية الاعتقادية فقد كانت مجلة الجامعة لفرح أنطون (١٨٧٤-١٩٢٢) بمدينة الإسكندرية في طليعة المدافعين عنها، وذلك ضمن دعوتها إلى الدولة المدنية الحديثة بوجه عام وما ينبغي أن تقوم عليه هذه الدولة، فكريا، من «التسامح» الذي كان يطلق عليه فرح أنطون اسم «التساهل» ترجمة اجتهادية منه للكلمة الأجنبية *toleration*. وقد كان ذلك ضمن حوار فكري، دار بين فرح أنطون من ناحية في مجلته «الجامعة» التي كانت تصدر بمدينة الإسكندرية، والشيخ محمد عبده (١٨٤٩-١٩٠٥) مفتي الديار المصرية الذي كان يرد على ما يكتبه فرح أنطون في مجلة «المنار» التي كان يحررها الشيخ محمد رشيد رضا (١٨٦٥-١٩٣٥) تلميذ الإمام ويصدرها في القاهرة تحت رعاية أستاذه وحمايته من ناحية مقابلة.

وقد بدأ الحوار الذي أخذ شكل المناظرة الفنية في دلالتها، حين كتب فرح أنطون عن الاضطهاد الديني في النصرانية والإسلام، موازيا بينهما، في ثانيا ما كتبه عن ابن رشد، فردّ عليه الإمام محمد عبده تفصيلا. وردّ فرح أنطون فأوضح الكثير من أفكاره، خصوصا العلاقة بين العلم والدين، ساعيا إلى أن يستبدل بمحاولة ابن رشد القديمة في الوصل بين الحكمة والشريعة محاولة حديثة في الفصل بين العلم والدين، محتجا بأن العلم يوضع في دائرة العقل، لأن قواعده قائمة على المشاهدة والتجربة والاختبار. أما الدين فيوضع في دائرة القلب، وذلك بالنظر إلى مبادئه القائمة على التسليم بما ورد في الكتب السماوية من غير فحص أو مساءلة لأصولها. وليس من الجائز القول إن هذه القسمة بدعة في العلم أو هدم لسلطانه، أو حتى تنطوي على تقليل من شأن الدين، بحجة أن نصوص الدين تنطوي على معارف العلوم، وأن العلم يريد البحث في كل شيء وكل أصل، فالعلم لا ينكر عجزه في كثير من الأحيان، وينبغي أن يكون حرا مطلق الحرية في معتقد أصحابه. ولكن ليس من الجائز ولا من المقبول، في الوقت نفسه، أن يتخذ العلم حرية هذه مبررا للعدوان على مبادئ غيره، أو يدعو إلى تطبيقها على مبادئه، أو العكس، فإن برهان العلم (العقل والتجريب) مخالف لبرهان القلب، والعلم متغير، والدين ثابت، والعلم يتطور، أما جوهر الدين فيظل خالدا

باقيا . ولذلك يجب أن يعيش العلم والدين في وئام وسلام في هذه الأرض جنباً إلى جنب، وذلك من غير أن يرهب ممثلو أحدهما ممثلي الآخر. فكلاهما لا غني عنه للإنسانية في حاضرها ومستقبلها .

ويتأكد مستقبل هذه الإنسانية، فيما يؤكد فرح أنطون، بضرورة مبدأ «التساهل» (التسامح) في مواجهة مبدأ التعصب، فالأول هو الأصل والسبب في تحرير فكر الفرد وتحقيق نهضة الأمة بوجه خاص وتقدم الإنسانية بوجه عام، وذلك لأن «التساهل» (التسامح) يعني أن البشر يعيشون تحت مظلة حضارة إنسانية واحدة، غايتها الرقي بالنوع الإنساني، وهي غاية لا تتحقق إلا بقبول الاختلاف بين البشر، وتحويله إلى تنوع خلّاق، يكون مصدر غني للإنسانية، وحافزا من حوافز تطورها المستمر، فقبول الاختلاف يعني التسليم بأن المعرفة كالعلم ليست حكرا على أحد، ولا تتقدم إلا بالمخالفة التي تعني السماحة في تقبل المغايرة، وتعدد طرق الوصول إلى الهدف نفسه .

وكان الإمام محمد عبده بدأ حواراً مع فرح أنطون حول ما كتبه ابن رشد بأن نشر في مجلة «الجامعة» نفسها مقالته الأول الذي نشرته «المنار» في الوقت نفسه، ومضي الاثنان الإمام وفرح أنطون - في تبادل الردود لأشهر، شهدت واحدة من أغنى المساجلات التي أوضحت مفهوم «الدولة المدنية» والفرق بينها و«الدولة الدينية» وأكدت علاقة العلم بالدين، وأهمية العقل للدين، فالعقل - فيما يراه الإمام - حجة الله على خلقه، وإعماله ضرورة لفهم أمور الدنيا والدين، فهو «ينبوع اليقين» الذي منحنا الله إياه «للنظر في الغايات، والأسباب والمسببات، والفرق بين البسائط والمركبات». ولم يفت الإمام الوصل بين تقدم المسلمين وازدهار العقل وحرية. وبين تخلفهم والحجر على العقل وتقييده بالتقليد .

ونشر الإمام ردوده وتعليقاته في ست مقالات نشر واحدة منها في «الجامعة» والباقي في «المنار» ما بين أغسطس ونوفمبر سنة ١٩٠٢، ولم ينس في مقالاته الست تأكيد أن الجمود في فهم الإسلام هو سبب ضعف المسلمين، وأن هذا الجمود ليس بسبب الدين بل بسبب رجاله، وبسبب الساسة والسياسة، خصوصا في اقتران الجميع بطبائع الاستبداد التي أدت إلى شيوع التكفير، كما أدت إلى اضطهاد المجتهدين

الخارجين على التقليد الجامد والاتباع المتكلس. وكان الإمام يعني بذلك أنه لا سبيل إلى تقدم المسلمين إلا بتخليصهم من آفات التعصب والتقليد، والتحليق بجناحي العقل والعلم في ظل الدين الإسلامي الذي هو دين العلم والحضارة والمدنية.

وقد كانت مناظرة الإمام محمد عبده وفرح أنطون فيما يتصل بقضايا حرية الاعتقاد غير بعيدة عن الحوارات الخصبة التي شغلت المجالات الثقافية، خصوصا في تناغمها وتجاوبها مع الصحافة، في إثارة القضايا التي تؤكد النهضة وتدفع بها إلى الأمام. ومن هذا المنظور، لم تكن محاورات الحريات الاعتقادية منفصلة عن الحريات السياسية، فهذه من تلك أو وجهها الملازم، ولنتذكر ما أكدّه الإمام عن أن جمود المسلمين وتخلّفهم وشيوع التعصب فيهم يرجع إلى شيوع التعصب الذي اقترن بالتكفير، وكلاهما موصول بطبائع الاستبداد ونتيجة لغياب الحريات السياسية. ومن المنظور نفسه، كانت أفكار فرح أنطون تتوجه إلى ذات الهدف. ومن ثم تؤكد ضرورة حضور الدولة المدنية التي تحترم كل الأديان، وتتأسس على الدساتير والقوانين، وتتبنى على التسامح الذي يعني حق الاختلاف، ولا يتباعد عن الفصل بين السلطات. وهو المفهوم الذي لم ينكره الإمام، بل دعمه حين أكد أنه لا سلطة دينية في الإسلام، وأن المسلمين من حقهم أن يجتهدوا في فهم دينهم حقهم في الاجتهاد في أمر معاشهم وحكمهم. وكان ذلك هو المنطلق الذي مضى منه على عبدالرازق بعد ذلك، عندما أصدر كتابه «الإسلام وأصول الحكم»، سنة ١٩٢٥، عندما أكد أن الإسلام ترك تحديد الشكل السياسي للحكم لاجتهاد المسلمين، وحسب متغيرات زمنهم وشروط أوضاعهم، فلا ثبات لما يُطلق عليه «الخلافة» التي ليست فرضا دينيا على المسلمين، ولا ركنا ثابتا من أركان الإسلام. وكان على عبدالرازق يقوِّض بهذه الأفكار حلم الملك فؤاد بأن يكون خليفة للمسلمين، بعد سقوط الخلافة العثمانية، وبعد أن وجد تشجيعا من رجال الدين الذين آزره في طموحه. وكانت نتيجة صدور كتاب الشيخ على عبدالرازق أن قامت الدنيا ولم تقعد، وفتحت المجالات الثقافية والصحافة بوجه عام صفحاتها للحوار والجدال حول معنى الدولة الحديثة، وهل لها سند من الدين، أم أن

الدين يؤكد شكلا واحدا قديما للحكم، هو شكل الخلافة؟ وكالعادة، تدخلت السياسة في النقاش، وساندت الأطماع السياسية توجه التقليد الذي قادتته مجلة «المنار» التي دشنت الهجوم على كتاب على عبد الرازق، ولم تفرغ منه حتى استعدت للهجوم العاصف على كتاب طه حسين، «الشعر الجاهلي»، الذي صدر بعد كتاب على عبدالرازق بأشهر سنة ١٩٢٦، ولكن في مناخ سياسي متغير، وفي عهد حكومة ائتلافية ما بين الوفد والأحرار الدستوريين، فنجأ طه حسين، ولم يلق ما لقيه صديقه على عبدالرازق الذي أسقط عنه الأزهر درجته العلمية، وتم فصله من منصب القضاء الذي كان يشغله في مدينة المنصورة، وذلك كله بسبب السياسة التي لعنها الإمام محمد عبده، خصوصا حين أكد أن اقترانها بالاستبداد هو أصل الخراب.

- ٣ -

في تقديري أنه لم يواز قضايا الحريات السياسية والاعتقادية التي حققت فيها المجالات الثقافية، في علاقتها بنظائرها الداعمة في الجرائد، سوى قضية تحرير المرأة، النصف الثاني من المجتمع الذي كان تحريره يعني اكتمال ركن أساسي من أركان الدولة المدنية الحديثة التي تقوم على المواطنة التي تساوي بين الرجل والمرأة، كما تساوي بين أبناء الأمة، بعيدا عن الفوارق الطبقية، أو الطائفية، أو العرقية، أو الجنسية. وكان تحرير المرأة يعني استكمال معنى المواطنة في الدولة المدنية الحديثة من هذا المنظور، ولا يمنحها الحق الطبيعي الذي هو لها بحكم مواطنتها، وبحكم الدستور والقوانين فحسب، بل كان يعني - في الوقت نفسه - الاعتراف بالآخر المفاير في الجنس، وتقويض الأسس التي تقوم عليها عزلة الأقليات، وتحرير نصف المجتمع الذي كان المضي في طريق تحريره الكامل يعني تحرير المجتمع بأسره.

والواقع أن المجتمع العربي قطع طريقا طويلا في مدى تحرير المرأة، وهو مدى بدأه الرجال بحكم جمود المجتمع التقليدي، خصوصا من الرواد الذين دافعوا عن تعليم المرأة ودعوا إليه، وعن ضرورة مشاركتها الاجتماعية، وعن تحريرها الذي يوصل إلى «المرأة الجديدة» التي نراها بفضل تآزر جهود الرواد من ناحية، وبسبب الدور الذي لعبته الصحافة

من ناحية ثانية، وبسبب جسارة الرائدات اللاتي أسسن الصحافة النسائية ومجالاتها الثقافية من ناحية أخيرة. وربما كان من الأمانة أن نُسجّل دعوات رائدات مثل زينب فواز (١٨٦٠-١٩١٤) إلى مساواة المرأة بالرجل، قبل أن يصدر قاسم أمين كتابيه بسنوات. وقد سبق للأستاذ حلمي النمنم أن أصدر كتابا عن جهود زينب فواز ودورها الرائد في هذا المجال، وتقلها من لبنان، حيث جبل عامل في الجنوب الذي تنسب إليه، إلى سورية، ثم استقرارها في مصر التي نشرت في صحفها، وناظرت أعداء تحرر المرأة فيها من قبل أن يكمل القرن التاسع عشر أعوامه.

ويبدو أن أول من دخل هذا المعترك هو بطرس البستاني (١٨٠٤-١٨٨٨) الذي ألقى خطابه الشهير «في تعليم النساء» سنة ١٨٤٩، في مدينة بيروت وكان بذلك سابقا على ما كتبه أحمد فارس الشدياق (١٨٠٤-١٨٨٨) وما كتبه رفاعة الطهطاوي عن «تشريك البنات مع الصبيان في التعلم» في كتابه «المرشد الأمين في تعليم البنات والبنين» سنة ١٨٩٧. ويرصد الأستاذ محمد كامل الخطيب في المجلدات الثلاثة التي نشرها عن «قضية المرأة» ضمن سلسلة «قضايا وحوارات النهضة العربية» التي أصبحت مصدرا لا غنى عنه في دراسة تطور الوعي الثقافي والاجتماعي والإبداعي في الوطن العربي، أقول: يرصد الأستاذ الخطيب المقالات التي شهدتها المجلات (والجرائد) الثقافية عن تعليم النساء، على نحو ما وجد في مجلة «الثريا» التي كتب فيها موسى صيدح عن المرأة والتعليم سنة ١٨٩٧، وما أثارته مجلة «المقتطف» من جدل حول الرجل والمرأة سنة ١٨٨١، وهو الجدل الذي أظهر أكثر من رأي في المقابلة بين أوصافها وأوصاف الرجل الجسدية. ومضت مجلة «المقتطف» في هذا الاتجاه، فنشرت مقالا للدكتور شبلي الشميل (١٨٥٣-١٩١٧) بعنوان «المرأة والرجل: هل يتساويان؟». وذهب شبلي الشميل إلى أن مخ الرجل أكبر من مخ المرأة بما يمنحه ميزة عليها. وما إن نشرت المقتطف مقاله سنة ١٨٨٦ حتى تتابعت المقالات المعارضة من النساء في المقتطف طوال سنة ١٨٨٧، فكتبت م. أ. ي. دفاعا عن النساء، كما كتبت راحيل حجار ومريم مكاريوس ومريم مطر، ودخل المناظرة خليل سعد، وحاول شبلي الشميل التعقيب والدفاع عن رأيه الذي نسبته إلى

العلم بوصفه طبيبا، والذي أهاج عليه المثقفات من نساء العصر اللاتني رفضن رأيه وفنّدهن بالحجة المقنعة. ويبدو أن مجلة «المقتطف» أخذت على عاتقها طرح قضية المرأة أكثر من غيرها، ودليل ذلك المناظرات التي دارت على صفحاتها، ما بين عامي ١٨٨٤ و١٨٨٦، حول تعليم النساء، فكتبت فيها سلمى طنوس عن «تعليم النساء وتربيتهن» وحرري جرجي إليان عن «حقوق النساء ووجوب تعليمهن». وأسهم فيها يعقوب صروف (١٨٥٢-١٩٢٧) الذي أنشأ مع زميله فارس نمر (١٨٥٦-١٩٥١) مجلة «المقتطف» في لبنان سنة ١٨٧٦، وانتقل بها إلى مصر سنة ١٨٨٥، حيث ازدهرت وحقت تأثيرها الفاعل بسبب تحيزها إلى قضايا التقدم من ناحية، وتأكيد شئون «العلم والعمران» الذي أصدر فيها صروف كتابا مستقلا من ناحية موازية. وكان تعقيب صروف بعنوان «النظر في حاضرنا ومستقبلنا». وهو عنوان يخرج من المناظرة إلى الأفاق الواعد الذي تتطلع إليه المجلة، وتسمى إلى تحقيقه، وذلك غير بعيد عن السياق الذي أضافت فيه إلى المناظرة شمس شحادي بعنوان «الحق أولى أن يقال» ومريان ماريان عن «واجبات المرأة». وهي مناظرة تتجاوب مع غيرها الذي دار على صفحات «المقتطف» التي يستحق دورها التاريخي تسليط الضوء عليه، وإظهاره للوعي للحديث، خصوصا في تعدد مجالاته وتوجهاته المتقدمة في عصرها.

وكان من الطبيعي أن تفتح مثل هذه المناظرات أفق الكتابة للنساء المتعلّقات، كي يساهمن في الدفاع عن تعليم المرأة أولا، وضرورة عملها ثانيا، وعلاقة المساواة التي لا بد أن تربطها بالرجل ثالثا، بل عن نظرة المرأة إلى قضيتها أخيرا. وهو الموضوع الشائك الذي لم تتردد في اقتحامه عائشة التيمورية (١٨٤٠-١٩٠٢) ولببية هاشم (١٨٨٠-١٩٤٧) التي أنشأت مجلة «فتاة الشرق»، ونشرت مقالا دالا بعنوان «خطاب للسيدات» في مجلة «الجنان» سنة ١٨٩٧، ولم تكن وردة اليازجي (١٨٢٨-١٩٢٤) الشاعرة بعيدة عن القضايا الجديدة التي أخذت تثيرها حركة تحرير المرأة، وذلك في موازاة الداعية الجسورة زينب فواز التي قرنت تقدم المرأة بتقدم الأمة، جنبا إلى جنب الجيل التالي من النساء الذي كانت هدى شعراوي (١٨٧٩-١٩٤٧) على رأسه، وطليعته، خصوصا

في الدور السياسي للمرأة، وتجميع جهودها في الاتحاد النسائي الذي أنشأته، وتصدرها مظاهرات ثورة ١٩١٩ في مواجهة جنود الاحتلال البريطاني، وذلك في سياق الثورة الوطنية العارمة التي أدت إلى تغييرات جذرية في المجتمع المصري، وحسمت قضية النقاب الذي رفعته المرأة المصرية الثائرة، متحدياً التقاليد البالية، المرأة التي سرعان ما رفعت الحجاب كذلك، وذلك على الرغم من استمرار الخلاف حول الحجاب والسفور. وهو الخلاف الذي بدأ في الاحتدام مع صدور كتاب قاسم أمين عن «تحرير المرأة» سنة ١٨٩٩.

ولا أدل على الحيوية التي أثارته المجلات الثقافية (مع الصحافة) حول قضايا المرأة من مشاركة أصحاب الرأي ورجال الفكر فيها، ابتداء من بطرس البستاني وأحمد فارس الشدياق وإبراهيم الأحذب (١٨٢٦-١٨٩١) وولي الدين يكن (١٨٧٣-١٩٢١) ومحمد فريد وجدي (١٨٧٨-١٩٥٤)، وليس انتهاء بفيلكس فارس (١٨٨٢-١٩٢٩) وعشرات غيرهم من الذين أسهموا بالتأييد أو المعارضة أو التحفظ على قضايا تحرير المرأة. وكانت «المقتطف» - مرة أخرى - رائدة في هذا، سواء في إثارتها القضية في عمومها العربي، أو في خصوصها الذي يتصل بهذا القطر أو ذاك، كما فعلت في المناظرة التي دارت على صفحاتها حول بنات سورية، واشتركت فيها مريم سركيس ومريم مكاريوس إلى جانب سليم موصلي وغيره. ولم تتردد «المقتطف» في الكتابة عن «مخترعات النساء» سنة ١٨٨٧ لكي تؤكد لقرائها أن الاختراع في العلم ليس مقصوراً على الرجال، وإن إمكانات تفوق المرأة وإبداعها فيه مفتوحة بلا حدود، دليلها على ذلك مدام ماري كوري (١٨٦٧-١٩٢٤) التي نالت مع زوجها بيار كوري (١٨٥٩-١٩٠٦) جائزة نوبل سنة ١٩٠٢ بعد سنوات معدودة من حديث «المقتطف» عن مخترعات النساء، فكانت مصدر إلهام للمجتمعات المتطلعة إلى تحرير نساها، وللنساء المتحرقات شوقاً إلى اقتحام مجال العلوم الذي ظل لوقت طويل مغلقاً في أوجههن، شأنه في ذلك شأن مجالات أخرى كثيرة غيره، حالت بين المرأة وبينها العقول الجامدة في المجتمعات العربية.

ولم يكن من الغريب - والأمر كذلك - أن تُنشئ المرأة العربية مجلاتها

الثقافية الخاصة، بعد أن أسهمت بقلمها في الصحافة اليومية مع الرجال، وفي مواجهة المقاومين لتحررها. وكان إقبال المرأة على إنشاء مجلاتها تعبيرا عن رغبتها في تأكيد حضورها الثقافي المستقل، بوصفه بعض التنوع الذي اتسمت به المجلات الثقافية في تطورها، وفي علاقتها بحركة تحرير المرأة التي أدت إلى ازدهار ما أصبح يُعرف - فيما بعد - باسم «الصحافة النسائية». وقد شهدت مدينة الإسكندرية البداية الأولى للمجلة الثقافية النسائية سنة ١٨٩٢. وكان ذلك حين أنشأت هند نوفل مجلة «الفتاة» الشهرية التي صدر عددها الأول في العشرين من نوفمبر سنة ١٨٩٢. وبعد ذلك بسنوات أنشأت الأميرة ألكسندرا إثيرنوه (١٨٧٢-١٩٢٧) اللبنانية الأصل مجلة «أنيس الجليس» التي صدر عددها الأول في الحادي والثلاثين من يناير سنة ١٨٩٨ في مدينة الإسكندرية التي احتضنت نشأة المجلات الثقافية دون غيرها من المدن المصرية، وذلك في السياق الذي شهد مجلة «السيدات والبنات» التي أنشأتها روز أنطون، وصدر عددها الأول في مطلع مارس ١٩٠٣، وبعدها مجلة «ترقية الفتاة المصرية» التي أصدرتها نبوية موسى من الإسكندرية في الخامس من يونيو ١٩٢٣. وانتقلت حركة إنشاء المجلة الثقافية النسائية من الإسكندرية إلى القاهرة، وإلى بيروت، فتتابعت المجلات منذ أواخر القرن التاسع عشر، فصدرت مجلة «الفرديوس» التي أصدرت لويزا حبالين عددها الأول في القاهرة في الخامس عشر من يونيو ١٨٩٦، وبعدها «مرآة الحسناء» لمريم مزهر (اسم مستعار) التي ظهر عددها الأول في الأول من نوفمبر ١٨٩٦، ثم مجلة استير مويال «العائلة» التي شهدت القاهرة عددها الأول سنة ١٨٩٩. وكان ذلك كله في التابع الذي أصدرت فيه أنيسة عطاالله مجلة «المرأة» في السادس من يوليو ١٩٠١. وهو التابع الذي وصل إلى ذروته مع ثورة ١٩١٩ وفي أعقابها، خصوصا بعد أن فجّرت الثورة كثيرا من الحواجز التي كانت تعرقل تقدم حركة المرأة.

وكان ذلك في السياق الذي ظهرت فيه «فتاة الشرق» للبيبة هاشم (١٨٨٠-١٩٤٧) سنة ١٩٠٦ و«الريحانة» لجميلة حافظ سنة ١٩٠٧ ومجلة «ترقية المرأة» لفاطمة راشد سنة ١٩٠٨ و«الجنس اللطيف» للملكة سعد في العام نفسه و«فتاة النيل» لسارة المهية سنة ١٩١٢ ومجلة

«المرأة المصرية» لبسّم عبدالملك ١٩٢٠، وتبعتها مجلات «شجرة الدر» لمنيرة منصور سنة ١٩٢٢، و«الأمل» لمنيرة ثابت سنة ١٩٢٥، وفي موازاة ذلك، شهدت بيروت مجلة «المرأة الجديدة» لجوليا طعمة دمشقية سنة ١٩٢١، ومجلة «منيرها» لماري ينيّ سنة ١٩٢٣، و«العادة» لإيليا بارودي سنة ١٩٠٣.

ومن السهل تبرير نشأة المجلات الثقافية النسائية في الإسكندرية بسبب انفتاح مجتمعها الثقافي على العالم المتقدم أكثر من القاهرة التي لم تخل من نزعات محافظة، فضلا عن الجاليات الأجنبية التي أكدت بسلوكها وثقافتها حضور حركة تحرير المرأة ودعّمتها. وأخيرا، الدور الذي لعبه المهاجرون الذين تركوا لبنان بسبب الفتن الطائفية، واستقروا بالإسكندرية التي وجدوا في مجتمعها المفتوح أفقا واعدا لأفكارهم عن الدولة المدنية الحديثة التي تتبنى على المساواة بين المواطنين، ولا تميز بينهم على أساس طائفي أو عرقي أو جنسي. ولذلك أصدرت هند نوفل اللبنانية الأصل مجلتها «الفتاة». وأصدر فرح أنطون القادم من طرابلس مجلته «الجامعة»، وقبلهما سليم تقلا (١٨٤٩-١٨٩٢) وبشارة تقلا (١٨٥٢-١٩٠١) اللبنانيان اللذان أنشأ جريدة «الأهرام» في مدينة الإسكندرية أولا سنة ١٨٧٦، قبل انتقالها إلى القاهرة. وقد لحق بهما جرجي زيدان الذي عمل مصححا في «الأهرام» - أيام أن كانت في الإسكندرية - وانتقل منها إلى القاهرة التي أنشأ فيها مجلته «الهلال». وقل الأمر نفسه عن اليازجي وصاحبي «المقتطف» التي شهدت ازدهارها الحقيقي في مصر، ومئات غيرهم من الذين رعتهم الديار المصرية، وفتحت لهم حضنها، وأتاحت لهم أن ينجزوا فيها ما أضاف إليها وما أفادت منه حركة الاستتارة بوجه عام وازدهار المجلات الثقافية بوجه خاص.

- ٤ -

والواقع أننا لا يمكن أن نترك دور «المجلات الثقافية» في تأسيس النهضة دون الإشارة إلى ثلاثة إنجازات: أولها فتح أفق الحوار الثقافي مع العالم المتقدم كله، وتقديم أفكاره وتياراته وفنونه الإبداعية الجديدة إلى القارئ العربي، الأمر الذي أخرج هذا القارئ من عزله، وعمّق

فيه الوعي بأنه ينتسب إلى المعمورة الإنسانية التي لا يتناقض انتسابه إليها مع انتمائه إلى وطنه أو إلى عروبته أو دينه. ولذلك كانت مجالات مثل «الهلال» و«المقتطف» و«الجامعة» وغيرها تقدم أشهر زعماء العالم، وأبرز تياراته وأحداثه الثقافية والاجتماعية والسياسية، عمادها في ذلك التعريف والمقارنة. التعريف بالجديد غير المعروف في الثقافة العربية (من أفكار مثل الاشتراكية وإنجازات الحركات النقابية العمالية على سبيل المثال)، ولذلك شاعت حتى في عناوين الصحف والمجلات كلمات مفتاحية مثل «العصر الحديث» و«الدنيا الجديدة» و«التقدم» و«التطور» و«الحياة العصرية». وكان ذلك في موازاة المقارنة بين واقع الحال في العالم المتقدم وواقع الحال عندنا، الأمر الذي طرح السؤال عن سر تقدم الغرب وتخلف الشرق، وذلك في سياق يستعيد إنجازات الماضي العربي العظيم، ويقوم بتسليط الضوء على الإسهام العربي الحضاري الذي بدأت أوربا من حيث انتهى مدّه الصاعد، فانطلقت هي وتخلف العالم العربي.

ويتصل ثاني هذه الإنجازات بإعادة تأصيل حضور «العلم» في الثقافة، والتعريف بتطوره في العالم المتقدم، وتأجيج رغبة السير في الطريق الذي أفضى إلى تقدم «العلم الغربي» الذي بدأ من حيث توقف العلم العربي، لكن ليس من منظور البكاء العاجز على الماضي الذاهب، وإنما من منظور الرغبة الملتهبة في اللحاق بالمتقدم. ولا بد - مرة أخيرة - من الإشادة بالدور الذي قامت به مجلة «المقتطف» في هذا المجال، فقد كانت أكثر المجالات اهتماما بأمور العلم الجديد وتقديم مخترعاته، وذلك بحكم التكوين العلمي لمحزبيها الأساسيين. وهو الأمر الذي تابعتها فيه مجلات أخرى مثل «الهلال» وغيرها من المجالات التي اهتمت بجعل «العلم» مكونا من مكونات الوعي الثقافي العام الذي سعت هذه المجالات إلى ترسيخه. وهو هدف افترن بإنشاء المجالات المتخصصة في فروع العلم المختلفة التي وجدت إقبالا عليها من القراء المهتمين. والدور الذي قام به طبيب وفيلسوف اجتماعي مثل شبلي الشميل (١٨٥٢-١٩١٧) لا يمكن إغفاله في هذا المجال، فهو رائد نظرية التطور في العالم العربي، أصدر مجلة «الشفاء» (١٨٨٦-١٨٩١)، وعرف بمذهب داروين،

وقدمه في كتب من مثل «فلسفة النشوء والارتقاء» و«شرح بخنر على مذهب داروين». وكان في ريادته استهلالا لما أكمله إسماعيل مظهر (١٨٩١-١٩٦٢) الذي أصدر مجلة «العصور» ورأس تحرير «المقتطف» في فترة من فتراتهما، وكتب في مذهب النشوء والارتقاء، مثلما كتب عن «معضلات المدينة الحديثة» كتابا لا يقل أهمية عن كتابه «المرأة في عصر الديموقراطية» و«نزعات الفكر الأوربي». ولذلك لم يكن من الغريب أن نجد طيبيا شاعرا هو أحمد زكي أبو شادي (١٨٩٢-١٩٥٥) ينشئ مجلة في العلوم، توازي مجلة الشعر «أبوللو» التي كان لها دورها البارز في حركة التجديد الشعري.

ولا ينفصل عن هذا الإنجاز، والذي سبقه، الدعوة إلى إنشاء الجامعة الحديثة، وهي الدعوة التي لا يكتمل حضور «العلم» دونها. وقد شهدت بواكيرها مجلة «الهلال» ومجلة «المنار» التي دعا فيها محمد عبده إلى إنشاء جامعة مدنية حديثة على النمط الأوربي، تُسهم في التقدم العلمي وتحقق وعوده، وتواجه جمود مشايخ الأزهر الذين اشتكى منهم الإمام وعانى من جمودهم. وقد اتفق الإمام بالفعل مع عدد من الأثرياء على إنشاء الجامعة، ولكنه توفى سنة ١٩٠٥ قبل أن يحقق حلمه، فانتقل الحلم إلى الطليعة التي ضمت سعد زغلول (١٨٥٧-١٩٢٧) وقاسم أمين (١٨٦٥-١٩٠٨) وغيرهما من الذين واصلوا الطريق إلى نهايته، فكانت «الجامعة الأهلية» التي افتتحت في أواخر ١٩٠٨ «إن لم تخني الذاكرة».

ويوازي هذا الإنجاز، لكن في مجال مغاير، أن المجلات الثقافية فتحت الأبواب لترجمة الأنواع الإبداعية الجديدة التي لم يعرفها العرب، على الأقل في شكلها الحديث، فقامت هذه المجلات بترجمة فنون الرواية عن الأدب الأوربي، في موازاة ترجمة المسرحيات. وكان كلا النوعين تعبيرا إبداعيا موازيا لصعود الطبقة الوسطى وصعود الأقتدية الجدد في المدينة الحديثة، متعددة الأعراق واللغات والمصالح، المدينة التي أصبحت فضاء فئات الأقتدية المطريشين التي أخذت تحل تدريجيا محل طوائف المشايخ والمعممين. أقصد إلى الفئات التي تعلمت تعليما مدنيا، وأخذت تقبل على الأنواع الأدبية الجديدة التي تولت المجلات

الثقافية في ترجمتها، فلم تجتذب الذكور من القراء فحسب، بل اجتذبت النساء القارئات اللاتي أقبلن على الروايات المترجمة، خصوصا الروايات «الحيّية» بلغة العصر.

وكما أدى تبنيّ المجلات الثقافية العامة لقضية المرأة إلى تتابع إنشاء المجلات الثقافية النسائية، في سياق النهضة، أدى اهتمام هذه المجلات بالفنّون الأدبية الجديدة إلى إنشاء مجلات متخصصة في ترجمة الروايات أولا، ومختصة بفن المسرح ثانيا، وذلك في السياق الذي أدّى، أخيرا، إلى ظهور المجلة الأولى المهتمة بفن السينما.

وقد أحصيت - بفضل قوائم الفيكونت دي طرازي - صعود مجلات الروايات التي استهلّت نشرها مجلة «الجنان» التي نشرت روايات سليم البستاني التي لم تنشر منفصلة إلى اليوم. وكانت خطوة «الجنان» بداية الطريق الذي مضت فيه مجلة «سلسلة الفكاهات في أطايب الروايات» التي نشرها نخلة قلفاط في بيروت سنة ١٨٨٤، و«ديوان الفكاهة» الشهرية التي شملت روايات تاريخية وغرامية، أنشأها سليم شحادة وسليم طراد في بيروت سنة ١٨٨٥، وتولى تعريب رواياتها شاكّر شقير، و«حديقة الأدب» التي أنشأها نجيب جرجور لينشر فيها الروايات التي ألف بعضها وعرّب بعضها الآخر عن أشهر ما كتبه الإفرنج. وانتقل هذا النوع من المجلات من بيروت إلى القاهرة في التابع الذي بدّأته سلسلة الروايات التي أصدرها محمود خضر وبشير شوكتلي، وظهر عددها الأول في الخامس من أغسطس ١٨٩٩، ويصل التابع بين «الروايات الشهرية» ليعقوب جمال (١٩٠٥) و«حديقة الروايات» (١٩٠٩) و«سلسلة الروايات» (١٩٠٩) و«الروايات الجديدة» لنقولا رزق الله (١٩١٤) و«الروايات الأسبوعية» (١٩١٦). وأضيف إلى ذلك مجلات المسرح التي بدأت مع مطلع القرن العشرين بمجلة «التمثيل» التي أصدرها محمد أمين في القاهرة ١٩٠٠، وبعدها بسنوات أصدر إبراهيم رمزي «الأدب والتمثيل» في أبريل ١٩١٦، وبعدها «المسرح المصري» (١٩١٩) ثم «التياترو» لإدوارد كحيل ومحمد شكري (١٩٢٤). ولا نصل إلى سنة ١٩٢٤ حتى تقابلنا مجلة «معرض السينما» التي أنشأها محمد عبداللطيف. وكانت الحلقة الجديدة في سلسلة المجلات التي اتصفت بأفاق المعرفة الأدبية، وتوسعت

في المفاهيم الثقافية بما وصل الأدب بالفنون من ناحية، ووضع القارئ في الوضع نفسه للمشاهد الذي أخذ يسمع عن السينما، ويقرأ أخبارها العالمية، ويُقبل على ما أتيج له مشاهدته منها.

- ٥ -

كانت تسمية «مرايا الأحوال» تسمية لائقة بالصحافة التي تكرر وصفها بالمرآة والمرايا على لسان روادها ورائدتها. والواقع أن هذه التسمية دالة على جانب مهم من دور المجلات الثقافية في حياتنا. وذلك منذ نشأتها التي كانت بها المجلات - كالصحافة بوجه عام - مرايا لزمناها، ولا تزال مرايا لزمنا الحاضر. وأتصور أن هذا البعد بالغ الأهمية في الحديث عن الدور الذي تقوم به المجلات الثقافية في التاريخ الثقافي بكل مجالاته والتاريخ الاجتماعي بكل لوازمه. أقصد إلى أن هذه المجلات تقدم تفاصيل المشاهد والأحداث التي تقيب عن كتب التاريخ الإجمالي، وتضع المتابع لتغير أشكال الوعي المجتمعي والثقافي في قلب المشهد الحي لهذه اللحظة التاريخية أو تلك، فيطالعها كما لو كان يُطالع شاشة حية، يرى فيها ما لا يراه في المصادر والمراجع التقليدية. ويزداد هذا البعد أهمية، حينما ندرك أن ما لا نعرفه من سياقات الفكر والثقافة في تاريخنا العربي الحديث أكثر بكثير مما نعرفه، وأن العناصر التكوينية لهذه السياقات أشبه بجبل الجليد الذي يبدو طافيا على سطح الماء، لا نرى منه إلا أقله، بينما لا نرى الجزء الأكبر منه الذي يختفي تحت سطح الماء. وقد سبق لي إدراك هذه الحقيقة حين أشرفت على إعادة طبع مجلة «روضة المدارس» التي شمرت بأهمية إعادة نشرها حين أتيج لي الإشراف على دار الكتب المصرية. وقد خرجت من تأمل صفحات هذه المجلة بمئات من التفاصيل التي لم أكن أعرفها عن الأوضاع الثقافية والإبداعية في عصر النهضة، وازددت بالاطلاع عليها معرفة بما كنت أحسب أنني أعرفه عن تاريخ الاستتارة المصرية والعربية، بل اكتشفت أن ما لا أعرفه أضعاف ما أعرفه. وقد دفعتني صدمة المعرفة الجديدة إلى مراجعة مجلات مثل «الهلال» و«المقتطف» و«المشرق» و«البيان» و«الزهور» و«الضياء»، إضافة إلى «الجامعة» و«المنار» ما بين النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى نهاية الربع الأول من القرن العشرين. وقد خرجت من هذه المراجعة بثروة

هائلة من الزاد المعرفي، وإدراك مستقر أنه لا غنى لمن يريد أن يعرف التفاصيل، ويرى التاريخ الثقافي حياً في وقائعه وصراعاته وعلاقاته، من العودة إلى المجالات الثقافية للعصر.

وعلى سبيل المثال، نحن نقرأ إجمالاً ما ذكر عن أزمة كتابي «الإسلام وأصول الحكم» لعلي عبدالرازق و«الشعر الجاهلي» لطف حسين، ولكن عودة متأنية إلى مجلة «المنار» أو «الزهور» ومقارنتهما بصحافة الجبهة الأخرى مثل «السياسة» اليومية والأسبوعية تبرز الصورة من منظور مختلف، أكثر حيوية في علاقاته المتداخلة المتشابكة، وصراعاته الفكرية التي يختلط فيها الديني بالسياسي والسياسي بالاجتماعي، غير بعيد عن مراكز القوى الموجودة في المجتمع، ابتداء من القصر الملكي والاستعمار وليس انتهاء بالقوى الوطنية.

ويبدو أن تزايد الوعي بأهمية المجالات الثقافية التي أشير إليها - على سبيل التمثيل - في استكمال تتابع المشهد الثقافي وتغير علاقاته هو الذي دفع إلى إعادة طبع مجلات مثل «المنار» و«الجامعة» و«التكيت والتبكي» و«الأستاذ» و«الضياء» و«البيان» و«الزهور» و«أبوللو» و«الرسالة» وغيرها من المجالات التي لعبت دوراً مهماً في تاريخ الثقافة العربية الحديثة. ولكن لا تزال عملية إعادة طبع هذه المجالات عملية عشوائية بوجه عام، لا تخضع لمخطط دقيق ولا رؤية شاملة، تصل ما بين عيني الطائر وعدسة المجهر في إدراك العلاقات المتشابكة بين الجزئيات المعلوماتية مهما كان حجمها.

وقد أكدت هذا الجانب من تاريخ المجالات الثقافية في مقال نشرته بمجلة «العربي» في مايو ١٩٩٨، بعنوان «أهمية الجريدة والمجلة». وأكدت في هذا المقال أن الفارق كبير بين من يعرف زمناً من الأزمنة، حقبة أو فترة أو مرحلة، بواسطة استعادته في كتاب لمؤرخ من المؤرخين والنفاذ إلى ذلك الزمن مباشرة بواسطة مجلاته وجرائده. في الحالة الأولى، تُختزل ملامح الزمن وتفاصيله في ملامح عامة لا تخلو من التجريد بالضرورة، وتبني على صياغة هي - في النهاية - رؤية المؤرخ التفسيرية التي لا تخلو من قدر من التحيز، صغر أو كبر، يدفع إلى تصغير دلالة وقائع وتكبير أخرى بالقدر الذي يُعيد بناء الأحداث بما يبرز نظرة

المؤرخ ومقصدها . وفي الحالة الثانية، يدخل القارئ، مباشرة، بواسطة صفحات الجرائد والمجلات إلى الواقع الحي لتفاصيل المشهد التاريخي للزمن الذي يسترجعه، ويتحرك حركة حرة ما بين الوقائع والأحداث بما يسمح له أن يرى أسبابها ونتائجها من أكثر من منظور أو زاوية . وكل ذلك في موازاة ما يُتاح له من مراقبة علامات التحول البطيء الذي يتراكم دون أن يلفت الانتباه إلى أن يفرض نفسه فيغدو تغيرا حاسما .

ولذلك نتائج بالغة الأهمية في إعادة قراءة تاريخنا الثقافي الذي لا نزال نجهل الكثير من ملامحه، ولا نزال نستسلم لضعف الذاكرة القومية التي تتسبب من أحداث تاريخها القريب ما يمكن أن يكون عوناً لها في مواجهة تحديات التاريخ الحاضر وتراجعاته وانتكساته . ومن الذي يمكن أن ينكر الحيوية الثقافية لما أطلق عليه «العصر الليبرالي» بالقياس إلى التراجع الثقافي الذي أخذنا نعاني منه منذ سنوات ليست قليلة بسبب عوامل متعددة، متضاربة ومتآزرة . إن المراجعة هنا لا تهدف إلى إحياء ماضٍ أو استعادته، وإنما إلى إنعاش ذاكرة ثقافية لا تتفصل عن تراثها الخلاق، وتبدأ من حيث انتهت السابِقون، صعوداً إلى القادم الواعد بتحقيق ما لم يتحقق من أحلام التقدم .

وقد ضربت على ذلك مثالا ببعض القضايا التي شغلت المجتمع الثقافي المصري كله، لكنها سرعان ما نُسيَت بعد أن حسم أمرها، وظلت دلالة النقاش نفسها في حاجة إلى المزيد من الكشف . أعني - على سبيل المثال - قضية الاختيار بين العمامة والطربوش والبرنيطة التي احتلت من النقاش ما تداخلت فيه دوافع الوطنية والقومية مع الدوافع الدينية . ويتصل بذلك ثورة أبناء مدرسة «دار العلوم» على زعيم التقليدي، وهجرهم العمامة إلى الطربوش . ووصل الأمر بالثائرين إلى عقد مؤتمر بأحد مدرجات المدرسة، قرروا فيه توجيه الدعوة إلى جميع أولياء الأمور، يدعونهم إلى تأييد حركتهم في استبدال زي الأفندية بزي المشايخ . وقد تعاطفت معهم بعض مجلات العصر وجرائده، خصوصا بعد أن تعاهد الطلاب على أن يأتوا جميعا بالزي المصري، متخلين تماما عن الزي القديم . ودارت معركة بينهم وحماة الزي القديم من مشايخهم الذين استعانوا بالشرطة لمواجهة المتمردين . لكن الحياة الثقافية انتصرت لهم،

ودافع عنهم من دافع من المثقفين الليبراليين، وتحفظ من تحفظ من أمثال محب الدين الخطيب الذي صاغ رأيه في عدد مجلة «الزهراء» الصادر في جمادي الثانية ١٣٤٤هـ (١٩٢٦م). ولكن تحفظ المتحفظين سرعان ما انداح تحت اندفاع حركة التجديد في مدرسة دار العلوم التي انتقلت من زي المشايخ إلى زي الأفندية، ومن لقب مدرسة إلى لقب كلية الذي لا تزال عليه إلى اليوم.

وأتصور أن صفحة حية مثل هذه الصفحة من تاريخنا الثقافي يمكن أن تبين لنا عن الدوافع المتصارعة التي انتقلت من الزي إلى التيارات الفكرية التي لا تزال تتطوي عليها كلية «دار العلوم» إلى اليوم. وهي صفحة تضيف إلى حيوية وعي الذاكرة الثقافية العامة بماضيها الذي لم نعد نعرفه، والذي نسيت مع الأسف، فنسيت بعض مكونات قوتها. أقصد إلى هذه القوة التي يمكن أن تستعيدنا عندما تجتلي هذه الذاكرة ميراثها من خلال «المجلات الثقافية» التي هي مرآة زمنها، ولا تزال مرآة زمننا الذي سوف يرى فيه أبنائنا وأحفادنا مشكلاتنا وهمومنا وتحدياتنا وأحلامنا، وما أنجزناه على طريق التقدم وما لم نستطع أن ننجزه إلى اليوم، وتحول بيننا وبينه عقبات كأداء، نرجو أن يتخلص منها الآتون بعدنا.

- ٦ -

ويقودنا ذلك كله إلى حاضر «المجلات الثقافية» التي تزايدت وتعددت وتنوعت، وأصبحت موضوعا للمناقشة الإيجابية بين الأقطار العربية. ولا يزال زمننا يشهد من جوانب السلب والإيجاب الكثير الذي يدفع هذه المجلات إلى الأمام أحيانا، ويجرها إلى الخلف في أحيان أخرى. على مستوى الإيجاب، هناك التقدم التكنولوجي الذي انعكس على الطباعة المتقدمة، موصولا بثورة الاتصالات التي اقترنت بحضور الإنترنت الذي صنعت مجلات متكاثرة مواقع لها عليه، فانتسج بدوائر قرائها، واخترق حواجز الزمان والمكان. وهناك اتساع هوامش الحرية الذي اقترن بمتغيرات التاريخ الحديث ومجالاته المتعددة، سياسيا واجتماعيا وثقافيا وفكريا، وذلك في موازاة تراكم الخبرات الفنية الذي يتجلى في الإخراج الفني للمجلة الذي يتزايد إتقاننا وجمالا، في موازاة تراكم

الخبرات التحريرية التي تقتزن بشمول المنظور، وعالمية الوعي، وابتداع أبواب جديدة، تفتح أمام القارئ من الآفاق المعرفية ما لم يكن متاحا له من قبل.

ولكن هناك عوائق لا تزال قائمة على مستوى السلب: أولها عائق الحريات الذي يجعل لكل مجلة ثقافية سقفا لا تجاوزه، شأنها في ذلك شأن غيرها من وسائل الإعلام. ويختلف هذا السقف، ارتفاعا وانخفاضا، ما بين قطر عربي وغيره. حسب عوامل ليس هنا محل رصدنا، وما بين المجلات المطبوعة في العالم العربي عموما والمطبوعة خارجه، خصوصا في أوروبا التي لا يزال يصدر في عواصمها عدد من المجلات الثقافية. وقد تحايلت بعض المجلات على هذا العائق بإصدار أكثر من طبعة، تناسب كل منها هذا البلد العربي أو ذاك. كما فعلت مجلة «الآداب البيروتية» في فترة من فتراتنا. ولكن أصبح هذا الاختيار مُلغِيً بسبب تقدم الاتصالات الإلكترونية، وإمكان قراءة المجلة على الإنترنت فور صدورنا، ومن ثم ملاحظة أي اختلاف في طبعاتها. وهو الأمر الذي قضى على هذه الحيلة التي لم تعد تفلح مع تراكم المحرمات التي لم تعد تشمل المحرمات التقليدية، الدين والجنس والسياسة. بل تزايدت على نحو ملحوظ أخذ يهدد حرية الفكر.

وأتصور أن عائق الحريات هو أهم العوائق التي لا تزال تواجه المجلات الثقافية، تستوي في ذلك المجلات المدعومة من حكومات غنية. تتيح لمجلاتها دعما ماليا يتيح لها مدى أوسع من الانتشار والتوزيع، والمجلات الأقل دعما التي لا تصل إلى المدى نفسه من الانتشار.

ويبدو أن نجاح المجلة الثقافية في مواجهة هذه العقبة يعتمد على مرونة هيئة التحرير التي تُوفِّق بين الممكن والمباح والمسكوت عنه، ساعية إلى توسيع دوائر الحرية على نحو تدريجي، لا يستفز أعداء الحرية، فيدفعهم إلى الانقضاض على المجلة، والعمل على إغلاقها. وقد سبق للشاعر أحمد شوقي أن صاغ هذه المرونة في التعامل مع الواقع ومراوغة مخاطره بقوله:

إن الأرقام لا يُطاق لقاؤها
وتنال من خلف بأطراف اليد

وأعتقد أن هذه المرونة هي الشرط الأول في نجاح المجلات الثقافية، وهو شرط مقرون بشمول نظرة رئيس التحرير، وتبنيهِ رؤية ثقافية، واعية بشروط مجتمعه، ساعية إلى تجاوزها في الوقت نفسه. ولا جدال في أن مكانة رئيس التحرير وثقله الثقافي يضيف قوة دفع خلاقة إلى انطلاق المجلة الثقافية. وهي قوة دفع تتزايد بمعاونة هيئة تحرير واعية، ذات خبرة معرفية وفنية وتقنية وتحريرية عالية. ودليل ذلك ما نراه من انحدار عدد من المجلات الثقافية بسبب تغير رئيس تحريرها الذي يُضفي على المجلة من حضوره الثقافي الذي لا بد أن يكون بارزا، أو بسبب ضعف هيئة التحرير التي هي عون لرئيس التحرير على إنجاز غايته.

وهناك عائق التمويل، خصوصا مع تغير الأحوال الاقتصادية، والارتفاع المذهل في التكلفة المالية لإنشاء المجلة، الأمر الذي أدى إلى عجز الأفراد عن إنشاء مجلاتهم الخاصة، مثلما فعل فرح أنطون أو محمد رشيد رضا أو شبلي الشميل وغيرهم. وكانت شروط إصدار المجلة، في حالة الأفراد ولا تزال، معتمدة على دعم خارجي، وإلا توقفت المجلة، وقصر عمرها، أو ارتبكت مواعيد صدورها. وقد أدى الارتفاع المذهل في التكلفة المالية، خصوصا في زمننا، إلى قصر عملية إصدار المجلات على الحكومات، أو على المؤسسات الثقافية الفنية إلا في حالات استثنائية نادرة لا تكسر القاعدة. وغير خاف على من يتابع تاريخ الصحافة - إلى اليوم - أن رأس المال يفرض منطق، ويحدد اتجاه الحركة المجانسة لتوجهه في أحوال كثيرة. ولذلك تظل المجلة دائرة في فلك مصدر التمويل، كما لو كانت ترقص في سلاسل، واسعة أو ضيقة، لا تسمح لها بحرية انطلاق لا حدود لها في النهاية. وسواء كانت المجلة حزبية، مثل «أدب ونقد» المصرية، أو صادرة عن مؤسسة مثل «حوار العرب» الصادرة عن «مؤسسة الفكر العربي»، فالقاعدة واحدة، لا تختلف كثيرا عن القاعدة التي تجعل بعض القنوات التلفزيونية حرة إلى أبعد حد في نقد الحكومات المغايرة للحكومة التي تتفق عليها، متحفظة إلى أبعد حد في الحديث عن الحكومة التي تتولى تمويلها. ولا حاجة إلى تقديم أمثلة، فهي أوضح من أن يُشار إليها.

وغير عائق التمويل، هناك عائق الوعي الاجتماعي الذي قد لا يساوق في تطوره تطور الوعي الذي تتبني عليه المجلة، أو تنطلق منه. ويحدث ذلك حين تغدو القوة السياسية الحاكمة في ناحية وحركة الوعي الاجتماعي المقابلة أبطأ حركة. وتكون النتيجة تشكل مجموعات ضغط متعددة، تمارس تأثيرها السلبي على أجهزة الإعلام، ومنها المجلات، وتغدو بمنزلة رقابة غير رسمية من مجموعات موازية للدولة، ومعارضة أو معادية لتوجهاتها، باسم العقيدة السياسية المغايرة أو التأويل الديني المختلف، فيتزايد حصار الأفكار، ورقابة الأقلام. ويمكن أن ينقلب الحصار إلى قمع يجاوز الكلمة المخالفة إلى الفعل القمعي، ويجاوز التهديد إلى الجرم الذي قد يصل إلى حد الاغتيال، كما حدث في بعض الأقطار العربية. وتكون النتيجة تضخم دور الرقيب الداخلي، ليس لهيئة التحرير وحدها، بل للكتاب الذي ينطوي كل منهم - في هذا الوضع - على رقيبته الداخلي الذي يحول بينه والوقوع في المهالك. ولم يكن من الغريب - والوضع كذلك - أن يعلن كاتب مثل يوسف إدريس أن كل الحرية المتاحة في العالم العربي لا تكفي كاتباً واحداً.

ولكن لحسن الحظ. فإن قدرة المجلات الثقافية القائمة (والناجحة) على المواءمة والمناورة هي التي تتجلبها من مخاطر التوقف، أو المصادرة، وتدفعها إلى المضي إلى الأمام على الرغم من كل المصاعب والعوائق، فتواصل طريقها، وتمضي في تحقيق أهدافها حسب شروط الضرورة التي تتحرك في سياقاتها. ويُحسب للناجح من هذه المجلات - وما أقله بالقياس إلى عدد قراء العالم العربي - أنه لا يتوقف أو يسكن إلى وضع محلك سر، بل يعمل جاهداً على تطوير نفسه، وعلى توسيع آفاق قرائه، مدركاً أن التغيير الإيجابي للوعي الثقافي للفرد القارئ هو المقدمة المنطقية لتغيير الوعي الثقافي العام وتطويره، في كل مجالاته التي تخاطبها المجلة الثقافية، وذلك بما يسهم - ولو على المدى الطويل - من المتغيرات الكمية التي تؤدي إلى متغيرات كيفية - في عملية التغيير العام للمجتمع في كل مجالاته التي تخاطبها المجلة الثقافية.

والسعي إلى التطوير الدائم مسألة بالغة الأهمية في مستقبل المجلات الثقافية، من هذا المنظور. وهي مسألة توازي في أهميتها إدراك رئيس

التحرير وهيئة التحرير للزاوية التي ينفذون منها إلى الدوائر المتزايدة الاتساع من القراء، حريصين على ملازمة العصب الحي للاحتياجات الثقافية المتجددة والمتغيرة بتغير العصر. وذلك بما لا يفقل التوازن بين المستويات الثقافية المتباينة للقراء، فالمجلة الثقافية لا تتوجه - في النهاية - إلى دارس متخصص، وإنما إلى مثقف. متفاير الخواص في مكونات وعيه الثقافية، ولذلك فملازمة العصب الحي للحاجة الثقافية هو الوجه الآخر من الوعي بتغير تجليات هذه الحاجة وتنوع مستوياتها المعرفية. فضلا عن فضاءاتها المرتبطة بخرائط المعرفة المتوزعة بين الأقطار التي لا تتجانس مستوياتها الثقافية في كل الأحوال.

واحترام المجلة الثقافية لقارئها أمر حتمي في هذا المجال. ويبدأ بالالتزام الصارم بموعد وصولها إليه، واحترام عقله ومخاطبته بما لا ينطوي على استخفاف بهذا العقل، أو التقليل من شأنه، حتى لو فرضت الأهداف النهائية للمجلة إحداث نوع من الصدمة الإيجابية في وعي هذا القارئ. والسبيل إلى ذلك المجادلة بالتي هي أحسن، وبناء النتائج على الأسباب، وعقلانية الخطاب الذي يبدأ مما هو واقع لينتهي إلى ما هو ممكن. وإذا كان العقل هو أعدل الأشياء توزعا بين الناس، فيما ذهب الفيلسوف ديكارت، فمخاطبة عقل القارئ بالدرجة الأولى هو شرط الاحترام المتبادل بين المجلة الثقافية وقارئها الذي لا بد أن يجد فيها ما يرقى به من وهاد الضرورة إلى آفاق الحرية، وينتقل به من الإظلام إلى الاستنارة، ومن التقليد إلى الابتكار، ومن الوعي المنغلق إلى الوعي المنفتح على كل جديد أصيل على امتداد الكرة الأرضية. وأخيرا، تحقيق المجاورة المطلوبة بين الوعي المحلي والوعي الإنساني، خصوصا بعد أن أصبحت الكرة الأرضية قرية كونية، لا تعرف العزلة أو الحدود الفاصلة بين أقطارها وقاراتها. هكذا، تغدو المجلة الثقافية عاملا من عوامل التقدم المتصل الذي لا نهاية له أو حد. ويغدو إصدارها مسئولية معرفية، وطنية وقومية وإنسانية في الوقت نفسه، خصوصا من حيث ضرورة انحيازها المعلن لكل ما يحرر الإنسان من قيود التعصب والتحيز، وأشكال التخلف والنكوص، مؤكدة كل ما يغني التنوع الثقافي الخلاق للإنسانية كلها.

- ومن هذا المنظور، يتحدد مستقبل المجلة الثقافية، وتتحرك الدوافع التي أتصور أنها لابد أن تقترن بالملامح التالية:
- أ- اتساع أفق الحرية.
 - ب- اتساع المساحة المتزايدة للعلم الذي لا يتوقف عن التطور.
 - ج- البحث عن حلول تقنية وتكنولوجية جديدة، تتولى بثوير شكل المجلة، وتنقلها من واقع الصفحات الورقية إلى واقع الصفحات الإلكترونية، وذلك في المدى الذي يجاور بين مجلة «on line» ومجلة لا تكف عن تطوير طباعتها الورقية إلى ما لا نهاية له أو حد.
 - د- البحث عن مصادر غير تقليدية في التمويل، تتيح المزيد من الحرية في توجهات المجلة الثقافية.

الإصلاح الثقافي كمدخل للتنمية والتغيير: دروس من تجارب التحديث الآسيوية

مسعود ضاهر *

بعد نجاح تجربة التحديث اليابانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وتجدها في النصف الثاني من القرن العشرين، تحولت تلك التجربة إلى نموذج يحتذى لكثير من الدول الآسيوية.

بدورها، حققت الصين، ومعها دول النمر الآسيوية، نماذج تحديث ناجحة انطلاقاً من خصوصياتها المحلية، وبدأت الهند مسيرة ناجحة لتحديث شمولي يطول أكثر من مليار إنسان، فشكّلت تلك التجارب نماذج متنوعة تتنسب جميعها إلى الثقافات الآسيوية التي تضم أكبر كتلتين بشريتين هما الصين والهند، وقرابة ٤٠٪ من شعوب العالم. وبسبب نجاح تجارب التحديث الآسيوية من خارج المركزية الغربية، نشرت حولها دراسات أديولوجية متناقضة. فمنهم من عزا نجاحها إلى خصوصياتها الثقافية المحلية من جهة، وانفتاحها التام على العلوم العصرية وتجارب التحديث الغربية من جهة ثانية. ومنهم من اعتبرها

* كاتب من لبنان.

خالية من أي تجديد نظري ورأى فيها مجرد تطبيق لمقولات التحديث الغربية بالاعتماد على نقل تكنولوجيا الغرب، وعلومه، ومناهجه.

على جانب آخر لم يبق العالم العربي بعيداً عن ذلك السجال النظري. وفي السنوات القليلة الماضية بدأت بعض المؤسسات الثقافية والإعلامية العربية تظهر اهتماماً متزايداً بالنهضة اليابانية التي شكلت العمود الفقري والنموذج الأكثر رسوخاً في تجارب التحديث الآسيوية بعد صمودها لأكثر من قرن ونصف القرن، وتعرضها لاحتلال أمريكي لم يستطع تغيير بناها الثقافية والتربوية، ولا التقليل من دور ثقافتها التقليدية في حماية المجتمع ومؤسسات الدولة.

ولعل أفضل منهجية لتحليل تجارب التحديث في الدول الآسيوية هي المنهجية الثقافية التي أطلقها المؤرخ البريطاني الشهير أرنولد توينبي والمعروفة بمقولة «التحدي والاستجابة».

فنجاح تجارب التحديث الآسيوية تقدم الدليل النظري والتطبيقي على استجابة الشعوب الآسيوية للتحدي الحضاري الذي فرضته المركزية الأوروبية والأمريكية على العالم طوال القرنين التاسع عشر والعشرين، وتبني الإصلاح الثقافي كمدخل للحدثة السليمة.

وبعد النجاح الذي حققته في بناء حدثة سليمة لم تقض إلى التبعة، كان على الجانب العربي أن يجيب على السؤال الثقافي المهم الذي طرحه الأمير شكيب أرسلان منذ قرابة المائة عام: «لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم؟». وعلى الرغم من مرور أكثر من قرن على نجاح النهضة اليابانية، وثلاث قرن على نجاح تجارب الصين، ودول النور الآسيوية، مازال مشروع التحديث العربي ومقولاته النظرية يتعثر.

بعبارة أخرى. لا بد من إسناد نجاح مقولة التحدي والاستجابة إلى العوامل الموضوعية، وفي طبيعتها العامل الثقافي، بالإضافة إلى العوامل الديموغرافية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية وغيرها. وقد لعبت الدور الأساسي في نجاح تجارب التحديث الآسيوية جميعاً، وفي بناء حدثة حقيقة مازالت تتطور باستمرار. ويظهر دور العامل الثقافي في

إبراز التباين بين حركة التحديث المستمر الموصلة إلى التبعية والاستلاب من جهة، ومراحل التحديث التي أوصلت إلى حادثة راسخة لدى الجانب الياباني، ومن ثم لدى الصين ودول النمرور الآسيوية. فالتحديث سيرورة مستمرة لم تتوقف لدى الجانبين، إلا أنها كانت شمولية لدى الآسيويين، في حين اقتصر على جوانب معينة في المجتمعات العربية، واتخذت أشكالاً اقتصادية واجتماعية وثقافية غير متداخلة أو متفاعلة بعمق.

يحكم اليابان اليوم الحزب الليبرالي الديمقراطي وفق تقاليد خاصة مستمرة منذ أكثر من نصف قرن دون انقطاع. إلا لفترة عرضية لم تتجاوز الأشهر. وهو يمثل المصالح اليابانية بامتياز التي تقودها بورجوازية عريقة. قامت على خلفية ثورة صناعية. ومؤسسات مالية وصناعية من أكثر المؤسسات تطوراً في العالم. ومنذ إصلاحات الإمبراطور المتور مايجي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. تبنت البورجوازية اليابانية سياسة دعم العلوم العصرية، وتشجيع إنتاج التكنولوجيا المتطورة جداً. وتطوير نظام تعليمي يوظف أعلى نسبة من الأموال لتطوير مراكز البحث العلمي في مختلف المجالات النظرية والتطبيقية. ومن أهم إنجازات تلك البورجوازية المتورة أنها أسلمت شئون اليابان ومستقبل أجيالها إلى إدارة نظيفة تعتمد الكفاءة الشخصية دون سواها، وتحصن إدارات الدولة من الطبقة السياسية الفاسدة على غرار مثيلاتها في الدول الرأسمالية، وإن بدرجات متفاوتة من حيث شكل الفساد وسبل ممارسته ما بين دولة رأسمالية متطورة وأخرى نامية. وفي أواخر سبتمبر ٢٠٠٦ وصل المحافظون الجدد إلى سدة الحكم في اليابان بعد انتهاء ولاية رئيس الوزراء السابق كوشيرومي، الذي أطلق عليه لقب «الشعبيوي».

فهو لم يكن من سلالة بورجوازية على غرار الأمين العام الجديد ورئيس الوزراء، شينزو آبي.

الرئيس الحالي من قادة صقور «المحافظين الجدد»، وابن وزير خارجية اليابان لسنوات طويلة.

وهو يرى أن أمام اليابان فرصة تاريخية لاستعادة دورها الطليعي كقوة آسيوية كبيرة، في مختلف المجالات السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والثقافية. فتدابير الحرب العالمية الثانية قد انتهت في جميع دول العالم،

ومنها ألمانيا التي عاشت ظروفًا مشابهة لأوضاع اليابان. وتخلصت ألمانيا من عقدة الدونية التي تعانيها اليابان. وتعاون الدول الآسيوية مع اليابان يضمن احترام سيادتها التامة بقراراتها السياسي المستقل. وعلى تلك الدول أن تتجاوز مرحلة العقوبات التي فرضت على اليابان بعد الحرب العالمية الثانية ومنعتها من امتلاك القدرات العسكرية الضرورية لحماية نفسها وإقامة تحالفاتها الإقليمية والدولية بما يتلاءم مع مصالحها الواسعة الانتشار في عصر العولمة.

يعمل الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم منذ سنوات طويلة على تعديل دستور اليابان، خاصة المادة التاسعة منه التي تحرم عليها التسلح أو المشاركة في أعمال عسكرية خارج حدودها الإقليمية. ولكنها شاركت أخيرًا في مهمات عسكرية في أفغانستان، والعراق. وهي تحضر الشعب الياباني لمرحلة جديدة تظهر فيها اليابان كدولة قوية وقادرة على مواجهة التحديات العسكرية دون اللجوء الدائم إلى مظلة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تفرض إتاوة مالية مذلة على اليابان بلغت أكثر من ١٢ مليار دولار بعد حرب الخليج الثانية.

تضمن برنامج رئيس وزراء اليابان الجديد خطوات تنفيذية لاستثمار نتائج المعارك الضارية التي خاضها سلفه كوشيرومي من أجل إنجاز مشاريع الخصخصة بصورة شبه تامة في جميع قطاعات الإنتاج. وقد واجهت تلك الإصلاحات معارضة شعبية وسياسية كبيرة لأنها أضعفت الطبقات الوسطى بصورة ملحوظة، وأدخلت الرعب في صفوف الطبقات الفقيرة التي تعاني المزيد من البطالة، والحرمان، والتشرد، وهي سياسة تتذر بتزايد الآفات الاجتماعية كالمخدرات، والجريمة، والمافيا، والعمالة في السوق السوداء.

على الجانب الثقافي، بدأ إصلاح النظام التعليمي منذ سنوات عدة واتخذت قرارات جذرية في العام ٢٠٠٤. وهي تحضر الإنسان الياباني للمشاركة في عصر العولمة من موقع تربوي وثقافي فاعل، على المستوى الكوني. فقد كان النظام التربوي السابق يعد اليابانيين للعمل، وبصورة شبه حصرية داخل اليابان، ووفق القيم التقليدية اليابانية الموروثة في حين أن الإصلاحات الجديدة التي أقرت أخيرًا فتحت نوافذ كانت شبه مغلقة

لاستيعاب ثقافات الآخرين، وتعلم لغاتهم، والمشاركة بصورة أكثر فاعلية في ثقافة عصر العولمة.

البعد الثقافي في تجارب التحديث الآسيوية

انطلاقاً من أن الإصلاح الثقافي هو المدخل السليم للتنمية والتغيير، يمكن تقديم الكثير من الأدلة الدامغة على أن نهضة الدول الآسيوية قد انطلقت أساساً من إصلاح البنى التربوية والثقافية الذي أسس لحدثة غير قابلة للارتداد. فالحدثة السليمة هي نتاج نضج هي البنى الثقافية والتربوية أولاً. وهي تقاس بالمراحل غير القابلة للارتداد، وتؤسس كل منها لمرحلة أكثر تطوراً وثباتاً من سابقتها. وقد اقترنت بكثير من مظاهر التحديث على المستوى العمراني والاقتصادي والسياسي.

فتجاوزت بسرعة معوقات التنمية والتغيير الشمولي التي تمنع تحول حركة التحديث فيها إلى حدثة مكتملة. وأقامت دولاً عصرية على أسس نظم قانونية سليمة تعتمد معيار الكفاءة الشخصية، والولاء للوطن. وليس من شك في أن العرب بحاجة ماسة إلى الاستفادة من التجارب الناجحة للشعوب الآسيوية، وفي طليعتها تجربة التحديث في كل من اليابان والصين.

وبسبب نضج مقولات التحديث وعدم تعارضها مع القيم التراثية الموروثة، استعادت كل من اليابان والصين ودول النمر الآسيوية موقعها بسرعة خلال فترة زمنية قصيرة من بداية حركة التحديث. فبنت تلك الدول ركائز اقتصادية ثابتة لعملية التنمية والتغيير بنسبة من النمو السنوي كانت الأعلى في العالم طوال ثلاثة عقود متتالية. وتصنف اليابان اليوم في خانة الدولة الثانية في العالم على المستوى الاقتصادي، والأولى في عدد من المنجزات التكنولوجية المتطورة جداً وصناعة الروبوت أو الإنسان الآلي. كما تصنف الصين في خانة الدول الأكثر نمواً وتأهيلاً للعب دور طليعي في النظام العالمي الجديد.

١ - الإنسان الحرقاعدة التغيير الاجتماعي:

تميزت المقولات الثقافية في كل من اليابان والصين بتوجيه حركة التحديث لقيام دولة عصرية تتجاوز النظم الفيودالية السابقة. وأنجزت

كل منهما حركة نمو شمولية أدت إلى تراكم اقتصادي هائل، وإلى تغيير جذري في جميع البنى الاقتصادية خلال عقود قليلة. لكن التوظيف السياسي لتلك المقولات لم يخل من خلل فاضح في مسيرة كل منها. ففي اليابان، تم توجيه التراكم الاقتصادي لمصلحة العسكر، وليس لمصلحة جميع شرائح المجتمع. ومنذ مطلع القرن العشرين وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، تحولت اليابان إلى واحدة من أقوى الدول الإمبريالية. وقد دفع الشعب الياباني ثمنًا باهظًا من جراء تلك السياسة التي اعتمدتها حكومات اليابان إبان مرحلة ما بين الحربين العالميتين، وبشكل خاص منذ بداية الأزمة العامة للرأسمالية عام ١٩٢٩ وحتى هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥. وعرفت تلك المرحلة من التاريخ الياباني باسم «وادي الظلمات» لكثرة حروب الإمبريالية اليابانية ضد جيرانها. وتعرضت الدول الآسيوية لمظالم النزعة التوسعية حتى سقوط اليابان تحت الاحتلال الأمريكي عام ١٩٤٥. لكن الشعب الياباني عرف كيف يبنى نهضة ثانية في دولة منزوعة السلاح ومحرومة من التسلح. وهي نهضة لمصلحة المجتمع ومستمرة بقوة حتى الآن.

بالمقابل، تميّزت مقولات التحديث في الصين بنزعة أيديولوجية متشددة إبان الثورة الثقافية ١٩٦٦ - ١٩٧٦. لكنها صوّبت مسارها منذ «حركة الإصلاح والانفتاح» التي بدأت عام ١٩٧٨، وما زالت مستمرة بقوة حتى الآن. وتبنت مقولات ثقافية ذات توجهات سلمية واضحة، والعمل على حل المشكلات بين الدول بالطرق الدبلوماسية.

وعلى الرغم من تباين التوجهات العامة بين كل من مقولات التحديث في اليابان والصين، فإنها تتلاقى على خلفية ثقافية مشتركة ترى بأن الإصلاح الثقافي يشكل العمود الفقري في عملية التنمية والتغيير الاقتصادي والاجتماعي.

وبالإشارة إلى أبرز مكونات تلك العملية، يمكن التأكيد على أن أبرز ما توصلت إليه مقولات التحديث في اليابان والصين أن نجاح عملية التحديث رهن بتنمية العنصر البشري. فقد اعتبر المتورون اليابانيون والصينيون أن الإنسان الحر والمثقف ثقافة عصرية قادر على بناء تنمية مستدامة غير قابلة للارتداد. لذلك، أعطى هؤلاء أهمية استثنائية

لامتلاك أحدث العلوم العصرية والتكنولوجيا المتطورة، مع التثبيت بكل ما هو إيجابي في تاريخ وتراث وحضارة البلدين.

وبالتالي، فالإنسان المزود بثقافة عصرية وتكنولوجيا متطورة هو المؤهل أكثر من سواء على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. أما الموارد الطبيعية، مهما كانت غنية ومتنوعة، فقد تساعد في تسريع عملية التحديث لكنها تبقى عاجزة بمفردها عن إنجاز تنمية شمولية مستدامة تتطلب توافر كفاءات بشرية قادرة على إنجاز عملية التنمية والتغيير.

وبما أن المجال لا يسمح هنا بتقديم الأدلة الكافية على نجاح تجربتي التحديث في اليابان والصين، فإنني أكتفي هنا بتحليل بعض النماذج السريعة. فكفاءة العنصر البشري هي التي ساهمت في بناء النهضة اليابانية الأولى وتجديدها بعد سقوط اليابان تحت الاحتلال الأمريكي. إذ كانت اليابان بلدًا شبه مهدم بالكامل عند نهاية تلك الحرب، وفرضت عليها إدارة الاحتلال الأمريكي تدابير انتقامية قاسية طالت شرائح واسعة من شعبها، ومؤسساتها الدستورية، والعسكرية، والإدارية، والاقتصادية، والتربوية وغيرها. وأوقفت العمل بالدستور القديم لعام ١٨٨٩ الذي جمع كل السلطات بيد الإمبراطور، واستبدلت به دستوراً جديداً عام ١٩٤٦ جعل من الشعب الياباني مصدر جميع السلطات، ومن البرلمان أو «الدايت» مركز سن القوانين وأعلى سلطة في البلاد. وبموجب هذا الدستور تم اعتماد مبدأ الانتخاب الحر، والعمل السياسي المستند إلى أحزاب جديدة تؤمن بالممارسة الديمقراطية المقتبسة عن النماذج الغربية.

كما أن كفاءة العنصر البشري في الصين كان لها الدور الأساسي في استيعاب مقولات التحديث بسرعة، وتوظيفها في خدمة التنمية والتغيير الشمولي. فحققت الصين قفزة نوعية على مختلف الصعد الاقتصادية والعمرائية والاجتماعية خلال فترة قصيرة لم تتعد ربع القرن. وهي تحقق الآن نسبته نمو مرتفعة هي الأعلى في العالم منذ أكثر من عشر سنوات، وهي تتراوح ما بين ٧ - ٩٪ سنوياً.

دلالة ذلك أن المفتاح المنهجي الأساسي لفهم أولويات نجاح النهضة في جميع الدول الآسيوية هو الإنسان الحر، الواعي والمبدع، وهو صمام الأمان في جميع تجارب التحديث الآسيوية، على اختلاف مراحلها،

وخصوصياتها المحلية. وهناك دراسات علمية لا حصر لها تؤكد أهمية سلوكيات هذا الإنسان، وثقافته الشخصية، وفضوله للمعرفة، وحبّه للتواصل مع الآخر. وتبرز تجارب التحديث الآسيوية مدى اهتمام الدول هناك ببناء الإنسان، والعمل على إلغاء كل مظاهر الأمية، وتوسيع دائرة الأبحاث والمراكز العلمية، وتوظيف نسبة كبيرة من الدخل القومي لأغراض البحث العلمي والتي تصل في اليابان إلى أكثر من ٦, ٢٪، وهي من النسب الأعلى في العالم.

على جانب آخر، عرف اليابانيون والصينيون كيف يحافظون على تقاليدهم الموروثة، وقيمهم التقليدية، وسلوكهم الاجتماعي المتميز. وهي سلوكيات خاصة لم يتنازلوا عنها حين كانوا بأمس الحاجة إلى استيراد التكنولوجيا والعلوم الغربية المتطورة. فتمسكت العائلة بكثير من تقاليدها في تربية الأطفال، وطرائق التعليم، والحرص الشديد على إتقان اللغة القومية. والحفاظ على التراث التقليدي، وغيرها.

هذا بالإضافة إلى تشجيع العمل الجماعي، والحفاظ على قيم التراتبية الاجتماعية والوظيفية، والتضحية في سبيل الوطن، واحترام التقاليد الأخلاقية الاجتماعية الموروثة. وما زالت وسائل الإعلام في جميع الدول الآسيوية، خاصة المرئية منها والمسموعة، تشجع على حماية التقاليد الثقافية الموروثة. فهي تدعو باستمرار إلى الحفاظ على نظام القيم الأخلاقي الذي يشكل الركيزة الأساسية لضمان استمرارية النهضة وتحسين عملية التنمية والتغيير من سلبيات التحديث السريع المفضي إلى التغريب والاستلاب.

٢ - توظيف الثقافة في التنمية الاقتصادية:

في بداية نهضتهم، كان اليابانيون والصينيون بحاجة ماسة إلى الاقتباس عن الغرب وبناء القاعدة المادية لعملية التغيير الاقتصادي والاجتماعي. وكانت لهم رغبة عميقة جداً في الاستفادة القصوى والسريعة. من العلوم العصرية والتكنولوجيا المتطورة لدى الغرب. ومن المعروف جيداً أن كلا من اليابان والصين قد بنت نهضتها الأولى بالاعتماد على العلوم والتقنيات الغربية.

وبسبب تلك الرغبة العميقة، لم يمض أكثر من عقد واحد على بداية

التحديث في كل من اليابان والصين حتى بدأ اقتصاد كل من الدولتين ينمو بسرعة قل نظيرها في البلدان المتطورة نفسها.

وليس من شك في أن الفضل الأكبر في ذلك يعود إلى كفاءة الإنسان الياباني والصيني أولاً، وتقانيه في العمل لنجاح الشركة التي يعمل فيها، والتضحية الكبيرة التي يقدمها في توظيف و تأطير الطاقات البشرية والموارد الاقتصادية المحلية ضمن مشروعات كبيرة للتنمية الشمولية والتغيير الجذري. ولم تكن تلك العملية سهلة على الإطلاق، بل رافقتها مأس كبيرة، وتدابير قاسية طالت شرائح واسعة من المجتمعين الياباني والصيني. وتعرضت القوى الريفية، وفقراء المدن في كلا البلدين إلى استغلال بشع لسنوات طويلة. وتشير دراسات علمية موثقة إلى أن عملية التنمية الاقتصادية في كلا البلدين كانت نتاج ثمرة الإنسان الواعي بأهمية التغيير الشمولي الذي يولد بدوره مشكلات اقتصادية ذات نتائج اجتماعية سلبية. لكن عملية التنمية والتغيير تقود، على المدى الزمني الطويل، إلى الاستقرار النفسي والمهني والوظيفي. ويحصل المواطن بعدها على رواتب وخدمات ممتازة، بعد أن يقدم تضحيات كبيرة لمصلحة بناء الدولة العادلة، دولة التنمية والرفاه الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

٣ - العامل الثقافي في خدمة التغيير الشمولي:

تضافرت عوامل إيجابية كبيرة ساهمت مجتمعة في استنهاض اليابان مجدداً بعد الحرب العالمية الثانية. وأبرزها: القوى العاملة المثقفة والمدرّبة تدريباً جيداً، والاستفادة القصوى من الرساميل الأجنبية الوفيرة التي قدمت إلى الدول الآسيوية اليابان بهدف الربح السريع، ودور الإدارة النظيفة وذات الكفاءة البشرية العالية في استغلال الظروف الإقليمية والدولية المساعدة.

لذلك، حقق الاقتصاد الياباني «معجزة اقتصادية» خلال عقدين من الزمن، بعد أن انطلق الفكر السياسي الياباني من مقولة سليمة ترى أن الإنسان هو الرأسمال الأكبر في التنمية المستدامة.

وأعطت اليابان، ومعها ألمانيا الغربية، دروساً بليغة في كيفية النهوض مجدداً من ويلات حرب مدمرة، وهي دروس يمكن تعميمها والاستفادة منها في كثير من الدول النامية، ومنها الدول العربية.

كما أن الصين ودول النمرور الآسيوية حققت تراكمًا اقتصاديًا هائلًا خلال أقل من ربع قرن.

٤ - أهمية العامل الثقافي في نشر التنمية اللامركزية:

ليس من شك في أن الجامع المشترك بين التجارب الآسيوية هو التركيز على الإنسان الحر، والمؤمن بقدرة شعبه على مواجهة التحديات. وهو مؤهل للاستجابة على التحدي الحضاري بعد تملكه للعلوم العصرية، والتكنولوجيا المتطورة. وتقدم النخب الآسيوية، في مختلف المجالات، دروسًا مهمة للعرب بعد أن نجحت في إقامة نوع متطور من اللامركزية الإدارية بهدف إنعاش جميع المناطق، والابتعاد قدر الإمكان عن الشكل السائد في الرأسماليات الغربية من حيث تبعية الأطراف شبه المطلقة للمركز، أو المدن الكبرى. وفي جميع عمليات التنمية والتغيير، لم يتخل الشعب في أي من الدول الآسيوية عن «الثقافة الآسيوية» التي مازالت تطبع حركة التحديث والحدثة بطابع التقاليد الآسيوية منذ القرن التاسع عشر حتى الآن. وقد آن الأوان لصنّاع القرار في الوطن العربي أن يستفيدوا من مقولات تجارب التحديث الآسيوية، والانتقال من التحديث الذي يهدد الأصالة إلى الحدثة السليمة القادرة على حماية التراث عبر امتلاك العلوم العصرية والتكنولوجيا المتطورة في آن واحد. وهذا ما فعلته اليابان وجميع الدول الآسيوية طوال قرن ونصف القرن.

٥ - الإصلاح الثقافي مدخل لتعزيز الروابط الثقافية مع الدول الآسيوية:

بعد أن أثبتت تجربة التحديث اليابانية قدرتها على الصمود، تركت تأثيرًا مباشرًا على استنهاض عدد كبير من دول جنوب وشرق آسيا. وباتت مساعدات اليابان، المالية والتكنولوجية، هناك تشكل حجر الزاوية في استراتيجية طويلة الأمد لبناء آسيا الجديدة أو «الوحدة الآسيوية» على مشارف القرن الحادي والعشرين. وسرعان ما قلصت اليابان من حجم توظيف رساميلها في الدول الصناعية المتطورة منذ أواخر عقد الثمانينيات لتتقل قسمًا كبيرًا منها إلى فضائها الآسيوي.

وعملت اليابان على الارتقاء بنشاطها الثقافي في الدول الآسيوية بحيث يتلاءم مع طبيعة عصر العولمة الذي يشهد ولادة وحدات جغرافية

عملاقة. وتظهر كثير من الدراسات العلمية أن مقولات الثقافة الآسيوية تشكل العمود الفقري في بناء الوحدة الآسيوية التي يجري الإعداد لها بكثير من التروي بسبب مشكلات التاريخ العبء الذي يثقل كاهل جميع الشعوب الآسيوية والناجح عن النزعة التوسعية للعسكريتاريا اليابانية إبان مرحلة ما بين الحربين العالميتين.

نخلص إلى القول إن الدول الآسيوية، بعد أن تملك العلوم العصرية والتكنولوجيا المتطورة، قدمت الدليل الملموس على أن تلك العلوم ليست حكرًا على الغرب. وبالتالي، فإن النموذج الغربي للتحديث ليس قدرًا مفروضًا على جميع دول العالم، ومنها دول الشرق الأوسط، لتبنيه والعمل بمقولاته التي تبين بالممارسة العملية أنها تقود إلى التغريب والتبعية وليس إلى الحداثة السليمة والتحرر الاقتصادي والاجتماعي.

لذلك، دعا المثقفون اليابانيون إلى فتح باب الحوار على مصراعيه مع مثقفي جميع الشعوب الآسيوية. وهم يرفضون بشدة تجاهل الشعوب العربية والإسلامية، أو إبعادها عن القرارات المصيرية التي تطول أيضًا ثقافتها. وعبر الحوار الإيجابي البناء يحاول الآسيويون أن يصنعوا لأنفسهم موقعًا متقدمًا في عصر العولمة، ولن يقبلوا بما يفرضه عليهم الغرب من مقولات وثقافات.

فالعولمة لا يمكن أن تكون حكرًا على الغرب أو على الثقافات الغربية فقط، بل تنفتح أيضًا على جميع الثقافات الآسيوية والإفريقية والأمريكية اللاتينية. وتشترك الثقافات الآسيوية مع تلك الثقافات في كثير من المقولات الثقافية ذات الطابع الإنساني المشترك.

٦ - دور العامل الثقافي في تنمية الوعي لدى الآسيويين بالقضايا العربية والإسلامية:

تجدر الإشارة هنا إلى أن العالم العربي لا يشكل وحدة بحثية مستقلة بل مدمجة ضمن الدراسات اليابانية عن منطقة الشرق الأوسط إلى مرحلة الثلاثينيات من القرن العشرين. فقد شهدت تلك المرحلة نزوعًا واضحًا لدى الإدارة الإمبريالية اليابانية إبان فترة ما بين الحربين العالميتين حين بلغت الإمبراطورية اليابانية أقصى مداها خلال سنوات ١٩٣١ - ١٩٤٢. عملت الإدارة الإمبراطورية اليابانية على تشجيع الباحثين اليابانيين

لدراسة تاريخ وثقافات الدول الإسلامية، وأنشأت الكثير من المراكز الثقافية والبحثية لنشر الدعاية اليابانية وإيجاد أفضل السبل لإدارة المناطق الإسلامية التي خضعت لسيطرة الجيش الياباني. لكن تلك النشاطات أصيبت بضربة أليمة بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية، وإغلاق أو حل جميع المؤسسات ومراكز الدعاية التي كانت تروج للنزعة التوسعية اليابانية. وخلال سنوات ١٩٤٥ - ١٩٤٩ أعيد تنظيم المؤسسات اليابانية وفق توجيهات الإدارة العليا الأمريكية، وتحولت اليابان إلى دولة منزوعة السلاح محرومة من كل أشكال التسلح بموجب المادة التاسعة من دستور اليابان السلمي لعام ١٩٤٦ الذي بدأ تنفيذ بنوده في مايو ١٩٤٧.

في عقد الخمسينيات استمرت قلة فقط من الباحثين اليابانيين تقدم أبحاثاً شمولية عن منطقة الشرق الأوسط، وفي ظروف غير مريحة على الإطلاق. كما أن الرأي العام الياباني لم يكن يشعر بأهمية هذه المنطقة حتى بروز الأزمة النفطية في السبعينيات. فبدأ عدد الباحثين اليابانيين يتزايد في هذا المجال. لكن الجهود لتنظيم الدراسات اليابانية حول منطقة الشرق الأوسط كحقول متخصصة في الجامعات ومراكز الأبحاث اليابانية كانت تتعثر لأسباب محلية ودولية.

حرص المثقفون اليابانيون، منذ البداية، على رؤية تاريخ الشعوب العربية والإسلامية وثقافتها بعيون يابانية وليس بعيون استشرافية غربية. وأصروا على تعزيز التواصل الإنساني مع مثقفي هذه الشعوب وإقامة حوار مباشر معهم. دليلاً على ذلك أن أول مؤتمرات الحوار الثقافي بين مثقفين يابانيين من جهة، ومثقفين من الدول العربية والإسلامية من جهة أخرى قد عقدت في طوكيو بدءاً من العام ١٩٧٨. ونشرت أوراق العمل التي قدمت إليها باللغتين اليابانية والإنجليزية دون أن ينشر العرب سوى القليل منها باللغة العربية. والمحصلة العامة لأكثر من خمسة عشر مؤتمراً ثقافياً عقدت حتى الآن تقدم الدليل على جدية الجانب الياباني فقط في التعاطي مع مسألة الحوار الثقافي. ولعل السبب في ذلك يعود إلى زيادة اهتمام الحكومة ورجال الأعمال في اليابان والصين ودول النمرور الآسيوية بالعالم العربي. وازداد ذلك الاهتمام بصورة كبيرة بعد الأزمة النفطية لعام

١٩٧٣. فقد عرت تلك الأزمة هشاشة «المعجزة الاقتصادية» اليابانية لفترة الستينيات وأظهرت مدى تبعيتها لمصادر الطاقة المستوردة بشكل أساسي من منطقة الشرق الأوسط.

فالاقتصاد الياباني، ومعها الغالبية الساحقة من اقتصادات دول جنوب وشرق آسيا، مازال يعتمد بصورة شبه حصرية على تأمين مصادر إمدادات الطاقة. نتيجة لذلك، تميّزت سياسات اليابان وباقي دول تلك المنطقة بكثير من البراغماتية لتأمين مصادر الطاقة لمصانعها، والأسواق المفتوحة لسلعها التجارية، والتوظيف المجزي لرساميلها الوفيرة. وأعطت المؤسسات الحكومية والشركات الخاصة دعماً كبيراً لمراكز الأبحاث اليابانية المهتمة بمنطقة الشرق الأوسط.

كانت الدول الآسيوية بحاجة ماسة إلى دراسة هذه المنطقة عبر تعاون باحثين متخصصين في حقول المعرفة كعلوم البيئة، والتكنولوجيا، والعلوم الإنسانية، والعلوم الاجتماعية، وعلوم اللغات أو الهجومات، والثقافة، والأديان، والتاريخ، والجغرافيا، والعلوم السياسية، والاقتصاد، والتواصل وغيرها.

كانت اليابان بحاجة إلى ضمان التواصل والتعاون الإيجابي بين الباحثين اليابانيين وجميع الباحثين المهتمين بهذه المنطقة، خاصة الآسيويين منهم، وبصورة أكثر تحديداً الباحثين العرب والأتراك والإيرانيين. وكان معظم الباحثين اليابانيين في هذا المجال قد نقلوا علومهم الأكاديمية العليا في الغرب واطلعوا عن كثب على مختلف المدارس والتيارات الإستشرافية بجناحيها الأمريكي والأوروبي. وقد تولدت لديهم نزعة عميقة للتمايز عنه وبلورة مدرسة يابانية، أو بالأحرى آسيوية، تشدد على الاستعراب وليس الاستشراق في الدراسات الشرق أوسطية، وتتميز بكثير من خصائصها عن المدرسة الاستشرافية الغربية. ولعب بعض المستعربين اليابانيين من أمثال يوزو إيتاغاكي Yuzo Itagaki، وساتشيكي ناكاكوكا Sen Eki Nakacka، وواتارو ميكي Wataru Miki وغيرهم دوراً أساسياً في توليد تيار جديد من الباحثين يعمل على تعريف اليابانيين بتاريخ شعوب منطقة الشرق الأوسط وثقافتهم، والتعاون مع الباحثين فيها، وتجاوز النظرة إليها كمنطقة جغرافية فقط تضم كميات كبيرة من النفط والغاز.

وصدرت بعض المجلات العلمية للقيام بهذه المهمة، وكانت أبرزها مجلة «الشرق Oriente»، التي مازالت تصدر حتى الآن، وبالرغم من أهميتها العلمية، فإن أبحاثها متخصصة جداً، وتهتم بنتائجها فئة قليلة من الباحثين المتخصصين بقضايا التاريخ والآثار القديمة في منطقة الشرق الأوسط، لذلك برزت حاجة موضوعية لتجميع المهتمين بقضايا الشرق الأوسط، تم الباحثين من مختلف حقول المعرفة، بالإضافة إلى ذوي المصالح الاقتصادية المباشرة.

آنذاك، كان عدد الباحثين اليابانيين المتخصصين بقضايا الشرق الأوسط محدوداً جداً. فكان للبروفسور إيتاغاكي دور أساسي في الدعوة لتأسيس «الجمعية اليابانية لدراسات الشرق الأوسط»، في العام ١٩٨٤. وقد أصدر المجتمعون بياناً دعوا فيه إلى تأسيس الجمعية، ومن ثم إلى نشر مجلة سنوية تعبر عن توجهاتها.

كتب بيان تأسيس الجمعية في ديسمبر ١٩٨٤، وتأخر نشره لحين صدور العدد الأول من مجلة الجمعية في مارس ١٩٨٦، ومازالت الأعداد تصدر سنوياً بصورة منتظمة في التاريخ نفسه من كل عام لأنه يتزامن مع بدء السنة المالية في اليابان، ويلاحظ في هذا المجال أن السنوات العشر الأولى من عمر المجلة، شهدت في الغالب، إصدار أعداد شمولية من الحجم الكبير، والطباعة الأنيقة، واللغات المتعددة، في حين أن أعداد السنوات العشر الثانية تميزت بإصدار عدد مزدوج كل عام مع التركيز على محاور محددة تهتم العالم الإسلامي، وكان هدفها تعزيز العلاقات بين الباحثين المهتمين بالدراسات الشرق أوسطية في منطقة جنوب وشرق آسيا.

نشر البيان التأسيسي للجمعية على الصفحات ٣-٧ من العدد الأول لمجلة الجمعية James Annals of the Japan Association for Middle East Studies.

وقد تضمن تعريفاً بأهداف الجمعية اليابانية لدراسات الشرق الأوسط JAMES، وهي اختصار للعنوان بالإنجليزية: The Japan Association for Middle East Studies - JAMES، وقد عملت على تطوير الدراسات اليابانية عن منطقة الشرق الأوسط، التي كانت

في نظر أصحاب المصالح من اليابانيين وباقي الآسيويين مجرد مساحة جغرافية تضم أعداداً كبيرة من البشر. وهي منطقة نفطية بامتياز، ولديها أسواق تجارية واسعة، ويمكن توظيف رساميل ضخمة فيها. بالمقابل، أصرّ الباحثون اليابانيون على النظر إليها كملتقى للحضارات ومهد أديان التوحيد في العالم. ومنهم من نبه إلى خطورتها على الاقتصاد العالمي لأنها منطقة تضج بالنزاعات، وبكثرة الثورات والحروب، وتعاني سلبات الحركة الصهيونية والصحة الإسلامية معاً.

انطلقت الجمعية في عملها من طريق الجمع بين الأكاديميين وذوي المصالح الاقتصادية معاً. وبدأت نشاطها بتنظيم ملتقى سنوي لإعداد نشاطات شمولية وفرعية عن الشرق الأوسط. ساهمت المؤسسات الحكومية والشركات الخاصة في تمويل تلك النشاطات، التي تراوحت بين المحاضرات والندوات الصغيرة المتخصصة، والمؤتمرات الكبيرة، ونشر الكتب العلمية. لم تتجاهل الجمعية ما قامت به الجمعيات العاملة في اليابان والأبحاث المنجزة سابقاً حول منطقة الشرق الأوسط، وقدرت بشكل خاص الجهود الكبيرة، التي قامت بها كل من «الجمعية اليابانية لدراسات الشرق الأدنى»، و«الجمعية اليابانية للدراسات الإسلامية»، و«الجمعية اليابانية للعلاقات الدولية». كذلك قدرت الجمعية النشاط المثمر الذي قامت ومازالت تقوم به كل من «الجمعية اليابانية للدراسات الإفريقية» و«معهد الدراسة المتوسطة». وطمأنت القيمين على تلك الجمعيات إلى أن ثمة أبحاثها تشكّل دعماً مهماً لجهود الجمعية الجديدة، ولا تتعارض مع توجهات الباحثين فيها.

إلا أنها لاحظت أنه من غير المبرر غياب منتدى خاص بدراسات الشرق الأوسط من وجهة نظر بحثية متنوعة وشمولية. فسمى القيمين على الجمعية من أجل تحويل مجلتها إلى منبر حقيقي ومتميز لنشر الأبحاث اليابانية والآسيوية الرصينة عن منطقة الشرق الأوسط، والتي لا تشكل تكملة للنقص غير المبرر في الدراسات اليابانية حول منطقة الشرق الأوسط بسبب قصور أبحاثها على موضوعات قليلة ومتخصصة. علماً أن زيادة عدد الجمعيات الأكاديمية المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط أمر

مستحب نظراً للنقص الفادح لدى شعوب جنوب وشرق آسيا بتاريخ شعوب الشرق الأوسط وثقافتها وحضاراتها.

تقدم مسيرة الجمعية اليابانية لدراسات الشرق الأوسط والمجلة، التي مازالت تصدرها بانتظام منذ عشرين عاماً الدليل العملي على كيفية الجمع بين العامل الثقافي والعامل الاقتصادي أو المالي من أجل تطوير العلاقات العربية - اليابانية. فقد ساهمت المؤسسات المالية والاقتصادية اليابانية، الحكومية منها والخاصة في تمويل النشاطات الثقافية لهذه الجمعية وغيرها من الجمعيات، وبرز تعاون وثيق بين الحكومات اليابانية المتعاقبة والشركات الكبرى، التي حققت أرباحاً خيالية في تجارتها مع دول الشرق الأوسط من أجل دعم الباحثين وتمويل نشاطاتهم.

وسرعان ما ظهرت مشاريع بحثية كبيرة ضمت عشرات الباحثين اليابانيين وتدرّب فيها مئات الباحثين الجدد خلال السنوات العشرين المنصرمة على تأسيس «الجمعية اليابانية لدراسات الشرق الأوسط»، وتحولت مجلتها السنوية إلى واحدة من أهم المجلات العالمية، التي تعنى بمنطقة الشرق الأوسط، وأبرزت تلك المشروعات الثقافية:

أ- مشروع «الإسلام والحداثة» في النصف الأول من عقد الثمانينيات. وقد اقتصرت على مجموعة قليلة جداً من الباحثين بسبب تأخر ولادة الدراسات اليابانية عن منطقة الشرق الأوسط إلى ما بعد الأزمة النفطية لعام ١٩٧٢. ومشروع «المدنية في الإسلام» في النصف الثاني من عقد الثمانينيات. وضم عدداً كبيراً من الباحثين اليابانيين وغير اليابانيين، المهتمين بالشرق الأوسط من زوايا متعددة، ونشرت أبحاثه باليابانية، بالإضافة إلى خمس مجلدات كبيرة باللغة الإنجليزية. أشرف على هذين المشروعين البروفسور المتميز يوزو إيتاغاكي أستاذ الدراسات العربية والإسلامية في جامعة طوكيو، والأب الروحي لجيل واسع من المستعربين اليابانيين الذين ينظرون إلى تاريخ العرب والإسلام بعيون يابانية وليس غربية.

بعض الملاحظات الختامية

في الوقت التي أنجزت فيه أوروبا ثوراتها الصناعية، التي قادت إلى تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية مهمة في القرن التاسع

عشر، وتحولت بعض دولها إلى إمبرياليات تعمل للسيطرة على العالم ، كانت الصين واليابان وغيرهما من دول جنوب وشرق آسيا بأكملها تفرق في عزلة شبه طوعية في ظل أنظمتها الإمبراطورية. فقد تراجعت فيها العلوم العصرية بشكل واضح منذ قرون عدة، وكانت مشكلاتها المزمنة تتجدد باستمرار، مما ساعد على سقوطها تباعاً تحت الاحتلال الأوربي، وحدها اليابان عرفت كيف تتدارك الخلل الحاد بين قيمها الشرقية القديمة والعلوم الغربية الحديثة. فقد رفع الإمبراطور مايجي أو المتتور شعارين مهمين لردم تلك الهوة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فكان لهما تأثير بارز على دول جنوب وشرق آسيا بأكملها وهما: «الحقوا بالغرب وتجاوزوه» و«العلوم غربية أما الروح فييابانية».

أدرك المثقفون اليابانيون أن الفكر قادر على توليد مقولات ثقافية عقلانية تساهم في تطوير مختلف جوانب المجتمع يعبر بالضرورة عن ثقافة عصرية لا تتعارض مع قيم المجتمع الأصيلة الموروثة، بل تحميه من التشويه، وعليها ألا تتوقف عن إنتاج تراث ثقافي جديد يضاف إلى الماضي الذهبي ويفنيه بثقافة عصرية يحتاج إليها المجتمع في تبدلاته المستمرة في عصر العولمة.

استندت مقولات التحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي في اليابان إلى مؤسسات سياسية وعسكرية وإدارية ومالية وتربوية عصرية شكلت «الإطار الطبيعي للتفاعل المتبادل بين التيارات الأساسية في المجتمع الياباني، وحظيت تلك المقولات بدعم سلطة سياسية متتورة أدركت، ومنذ وقت مبكر، دور الثقافة والمثقفين في بناء حركة تحديث مستمرة، غير قابلة للنكوص أو الارتداد. لذلك استمرت حركة التحديث الشمولي بشكل متصاعد للانتقال بالمجتمع الياباني من مرحلة التخلف إلى مرحلة القوة، ومن دولة تخاف الغرب إلى دولة يخاف الغرب منها، ولم تتبلور إسهامات الفكر الياباني الحديث والمعاصر من خلال الحفاظ على التراث، بل في الاستجابة لتحدي الغرب للشعوب الآسيوية، والذي تعبر عنه إشكالية توينبي الشهيرة في «التحدي والاستجابة».

كان على النظام السياسي في اليابان أن ينشط القوى الحية الجديدة داخل المجتمع الياباني بهدف الحد من تأثير قوى أخرى كانت أسيرة

التراث القديم الذي يعيد تجديد نفسه باستمرار، ويمنع حركة التحديث من تحقيق غايتها بالتحول إلى حادثة متكاملة غير قابلة للارتداد. فساعدت السلطة اليابانية على تحويل مسار النهضة إلى حادثة منجزة أي محققة اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً. لكنها دعمت في الوقت عينه، الدعوة للحفاظ على التراث والأصالة من أجل منع حركة التحديث من التحول إلى حركة تغريب واستلاب. والسبب في ذلك أن غالبية المصلحين اليابانيين، وقد اقتبسوا الكثير من المقولات الغربية بهدف توليد تيارات ثقافية فاعلة قادرة على صياغة مشروع ياباني جديد يعطي تلك المقولات صفة الشرعية السياسية.

بعبارة موجزة، حظيت اليابان بقيادة سياسية متتورة نجحت في توظيف الإصلاح الثقافي من أجل إعادة اليابان إلى دائرة التأثير على المستويين الإقليمي والدولي. وتبنت خطاً علمية مدروسة للقيام بالتمية الثقافية والاقتصادية لإطلاق حادثة شمولية في جميع المجالات، وأرسلت عشرات البعثات الثقافية إلى الخارج لاكتساب العلوم العصرية وتحويلها إلى طاقات إنتاجية داخل اليابان. لكن النهضة اليابانية الأولى لم تنج من الأثر السلبي لمقولات التحديث الوافدة من الغرب وفي طليعتها مقولة «التحديث في خدمة الجيش»، التي حوّلت اليابان إلى دولة إمبريالية ذات نزعة عسكرية واضحة.

ب - خلال سنوات ١٩٩٧-٢٠٠٢ ظهر المشروع الشمولي الثالث تحت عنوان كبير: «الدراسات الإسلامية المنطقية»، وكان بإشراف البروفسور سوغيتاكا ساتو Sugitaka Sato، أستاذ الدراسات المملوكية في جامعة طوكيو، وبالإضافة إلى نشر أعماله اليابانية، صدرت معظم أبحاثه في خمسة مجلدات كبيرة باللغة الإنجليزية. وفي العام ٢٠٠٦ حصل البروفسور ساتو على تمويل جديد للمرحلة الثانية من المشروع، التي تمتد لمدة خمس سنوات بدءاً من ٢٠٠٧.

ج - المشروع الرابع الشمولي بعنوان: «اليابان وآسيا» وهو بإشراف البروفسور هيروشي كاتو Hiroshi Kato، أستاذ تاريخ مصر الحديث الاقتصادي والاجتماعي في جامعة هيتاتسوباشي، بضواحي طوكيو، وسيبدأ تنفيذه في العام ٢٠٠٧، ولمدة خمس سنوات.

أخيراً، كانت، ثمرة التعاون مع المراكز العلمية المهمة بشئون الشرق الأوسط داخل اليابان وخارجها أن تحولت الجمعية اليابانية لدراسات الشرق الأوسط إلى واحدة من أكبر الجمعيات العالمية المتخصصة بشئون الشرق الأوسط. كما أن أعداد مجلتها السنوية، التي تجاوزت عامها العشرين دون انقطاع (١٩٨٦-٢٠٠٦) تشكل كنزاً علمياً ثميناً للباحثين المهتمين بمنطقة الشرق الأوسط. وهي أداة ثقافية مهمة لتوحيد جهود الباحثين اليابانيين وغيرهم، وتتجاوز الحواجز الأكاديمية واللغوية الضيقة. فاللغات المعتمدة في النشر على صفحات المجلة غير محددة. وقد نشرت فيها حتى الآن دراسات عدة باللغات اليابانية والعثمانية والتركية والعربية، والفارسية والإنجليزية والفرنسية والروسية وغيرها. وتتوعد الأبحاث المنشورة في المجلة بين الدراسات العلمية المتخصصة في مختلف حقول المعرفة، كال تاريخ والجغرافيا والأنثروبولوجيا الثقافية، والآثار والفلسفة والعلوم والسياسة والآداب والشعر والمسرح والفنون والفلكلور، وغيرها. هذا بالإضافة إلى دراسات نقدية للكتب الصادرة حديثاً، وتقارير عن بعض الندوات والمؤتمرات العلمية العالمية التي تعنى بشئون الشرق الأوسط.

ما يؤخذ على المشروعات الأخيرة هو الابتعاد عن الشمولية والدراسات الحضارية، التي تجلت في المشروعات الأولى. فقد تم التركيز على الأقليات العرقية والطائفية ودراسة التيارات الإسلامية، انطلاقاً من مناهج واتجاهات تحليلية سائدة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، ومن ناقل القول مقولات تقسيم شعوب الشرق الأوسط إلى أقليات إثنية ودينية تشكل العمود الفقري في الدراسات الغربية، وما زالت سياسات الغرب تعتمد تلك المقولات في نظرتها إلى شعوب هذه المنطقة كما تبدى واضحاً من خلال السياسة الأمريكية، التي تم اعتمادها في العراق بعد احتلاله عام ٢٠٠٣. وقادت تلك السياسة المستتدة بشكل حصري إلى مقولات برنارد لويس وصموئيل هنتجتون وفرنسيس فوكوياما وغيرهم إلى المآزق الحاد الذي تواجهه سياسية المحافظين الجدد في منطقة الشرق الأوسط.

لذلك حرصت الدراسات الآسيوية عن العالم العربي على رفض تقليد

الدراسات الاستشرافية الغربية، خاصة وأن الغرب نفسه يشهد إعادة نظر جذرية في كثير من المفاهيم الاستشرافية. وقد أثارت كتابات إدوارد سعيد عن الاستشراق، والتي ترجمت إلى اليابانية على نطاق واسع، ردود فعل إيجابية لدى الباحثين اليابانيين، وتبنى معظمهم الانتقادات، التي وجهها للاستشراق الغربي عن العالمين العربي والإسلامي، ولعبت مجلة الجمعية الدور الأساسي في نشر تلك الانتقادات. وهي تحتاج إلى دراسة مستقلة بدأت فعلاً بإعدادها نظراً للدور المركزي الذي لعبته في تنمية الوعي الثقافي لدى الباحثين الآسيويين المهتمين بشعوب منطقة الشرق الأوسط وأديانها وثقافتها.

فبسطت سيطرتها على دول الجوار، خاصة الصين وكوريا من جهة، ووجهت ضربة عسكرية قوية إلى الأمريكيين في بيرل هاربور في الحرب العالمية الثانية من جهة أخرى. لقد أضر توظيف مقولات التحديث الثقافي والصناعي في خدمة العسكر بمصالح القوى الديمقراطية في المجتمع الياباني، والتي عارضت بشدة تحويل اليابان إلى دولة إمبريالية.

ودفعت تلك القوى ثمناً باهظاً بسبب معارضتها للنظام الإمبراطوري، وبعد أن تعرضت اليابان لتدمير شبه تام في الحرب العالمية الثانية، وتعرض شعبها ونظامها السياسي واقتصادها لانتقام أمريكي بالغ القسوة في الحرب العالمية الثانية، وفي السنوات التي أعقبتها برز تحول مهم في الفكر السياسي والثقافي الياباني المعاصر. ومن أبرز تجلياته:

أ- التحديث الشمولي في خدمة المجتمع الياباني في ظل رقابة خارجية تمنع اليابان من التسلح.

ب - التمسك بالدستور الياباني الجديد لعام ١٩٤٦ الذي ينص على عدم مشاركة اليابان في أي أعمال عسكرية خارج أراضيها. وتعرّز هذا المنحى باتفاقية للتعاون العسكري مع الأمريكيين مازالت مستمرة منذ عام ١٩٥١ مع بعض التعديلات الطفيفة.

ج- تركيز جهود القوى اليابانية نحو تضخيم الإنتاج الاقتصادي والتوظيف في التنمية البشرية المستدامة، وإعطاء الأولوية المطلقة لثورات العلم والتكنولوجيا والإعلام والتواصل.

نتيجة لذلك، حققت اليابان معجزة اقتصادية مهمة في ظل مقولة

«التحديث في خدمة المجتمع». فأصبحت القطب الثاني في الاقتصاد العالمي واحتلت المركز الأول في عدد من الاكتشافات التكنولوجية المتطورة خاصة في مجال الروبوت أو صناعة الإنسان الآلي.

على جانب العلاقات الثقافية بين اليابانيين والباحثين العرب، تظهر المشاريع الثقافية الطويلة الأمد على أهمية البعد الثقافي في تغيير الذهنية المحلية لدى اليابانيين بشكل خاص والآسيويين بشكل عام، وتطوير علاقاتهم مع الثقافات الأخرى.

فبعد الأزمة النفطية لعام ١٩٧٢، قطعت الدراسات الآسيوية عن العالمين العربي والإسلامي شوطاً بعيداً على طريق بلورة خصوصيات الاستعراب الآسيوي بصورة لم يعد بالإمكان تجاهلها أو التقليل من أهميتها، وقد تميزت تلك الدراسات بمواقف سلوكية خاصة من جانب الباحثين الآسيويين الحريصين على تقديم دراسات علمية تظهر فهمًا معمقًا لتاريخ الشعوب العربية والإسلامية وحضاراتها وتولت مجلة الجمعية اليابانية لدراسات الشرق الأوسط مهمة تأطير الباحثين اليابانيين والآسيويين المهتمين بقضايا الشرق الأوسط، واحتضان الشباب منهم والبحث عن مصادر تمويل لمشروعات بحثية طويلة الأمد تشكل مدخلاً موثوقاً لتنمية الدراسات الشرق أوسطية في اليابان وباقي دول جنوب وشرق آسيا وفتح قنوات للتواصل الثقافي مع باحثي هذه المنطقة، ومنهم نسبة متزايدة من الباحثين العرب.

كان للبعد الثقافي دور أساسي في ولادة نخب ثقافية جديدة تعمل على توسيع دائرة الحوار الياباني مع شعوب منطقة الشرق الأوسط من عرب وأتراك وإيرانيين وغيرهم، وفتحت المجلة صدر صفحاتها لتبادل الآراء، وزيادة التواصل بين الباحثين المهتمين بشئون الشرق الأوسط من مختلف حقول المعرفة الإنسانية، ودعا القيمون عليها إلى الحد من النزعة الاستشراقية الغربية الخطرة من جهة، والنزعة التخصصية الضيقة، التي مازالت آخذة في النمو على حساب الدراسات الإنسانية الشمولية، والمتعددة الاختصاصات والموضوعات والآراء من جهة أخرى.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الظروف الموضوعية، وبشكل خاص حاجة اليابان وباقي الدول الآسيوية الملحة إلى تأمين مواردها النفطية من منطقة

الشرق الأوسط لعبت دورًا كبيرًا في تعزيز التعاون بين المؤسسات الثقافية والمراكز البحثية في دول جنوب وشرق آسيا مع دول الشرق الأوسط. لقد تطور الوعي الثقافي لدى الآسيويين عن منطقة الشرق الأوسط بسرعة، ولعبت مجلة الجمعية دورًا أساسيًا في تعزيز التعاون المباشر بين الباحثين العرب والآسيويين.

يكفي التذكير بأن باحثين عربيًا نشرُوا أبحاثًا مطوّلة في هذه المجلة منذ صدور عددها الأول. ومنهم، بحسب التسلسل الزمني لأسمائهم: إبراهيم الجميري، أحمد الصايدي، أحمد الهاشمي، أنور عبد الملك، تهامي العبدولي، حسن حنفي، خيرى دوما، دعد الحكيم، راضي شحاده، رجا أبو عضل، رشيد الخالدي، رعوف عباس حامد، سعد الله القوصي، سيف الوادي الرمحي، طارق شهيدى، طائف كمال الأزهرى، عبدالله حنا، عبدالرحمن لخصاصي، علي عصام الشاذلي، عمر بن نفيرة، فلاديمير تاماري، قاسم وهبه، محجوب الباشا، محمد بن عبود، محمد صبري الدالي، محمد المحمود، محمد يوسف علي، محمود حريثاني، مسعود ضاهر، مصطفى الرزازي، نسيم برهم وغيرهم. أما على الجانب الياباني - الآسيوي، فكانت زيادة عدد الباحثين المهتمين بدراسات الشرق الأوسط مذهلة للغاية. فقد ارتفع عددهم من قرابة عشرة باحثين في مطلع السبعينيات إلى أكثر من ستمائة باحث مدونة أسماءهم وعناوينهم في كراس الجمعية الصادر عام ٢٠٠٦. وتمحورت دراساتهم على أهمية التكوين التاريخي والتطورات اللاحقة، التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في التاريخ الحديث والمعاصر. وهي الآن من المناطق العالمية التي تتمتع بأهمية استراتيجية ذات طابع عسكري بسبب كثرة الحروب المتلاحقة على أراضيها، والتي جعلت منها المنطقة الأكثر سخونة في التاريخ العالمي طوال النصف الثاني من القرن العشرين، وما زالت حروب المنطقة تشغل الرأي العام، وتهدد الأمن والسلام في العالم كله.

أخيرًا، تميزت السنوات القليلة بالانفتاح الكمي والتنوع في دور العامل الثقافي في اليابان والصين وباقي الدول الآسيوية، والاهتمام المتزايد بشئون العرب، وباقي شعوب منطقة الشرق الأوسط، والبدء بسلسلة من المؤتمرات الثقافية بين الجانبين، وهي مستمرة سنويًا وبانتظام تام، فقد

نجح الباحثون اليابانيون المشرفون عليها في تحويلها إلى مجلة آسيوية بامتياز، وحرص بعضهم على إظهار تمايزه التام عن المدرسة الاستشراقية الغربية، ونشروا دراسات موضوعية عن تاريخ شعوب هذه المنطقة وحضاراتها ومساهماتها المعترف بها عالمياً في بناء الحضارة الإنسانية.

وقد أصدرت المجلة بعض الملفات البحثية، أبرزها ملف خاص عن الشرق الأوسط والدراسات الإسلامية في اليابان حتى العام ٢٠٠٣، وملف خاص عن الشرق الأوسط من وجهة نظر شرق آسيوية، وملف خاص عن رؤى مقارنة لمستقبل آسيا، وملف خاص بعنوان مواجهة الآخر: الهوية الإسرائيلية والفلسطينيون في الدولة اليهودية، وملف خاص عن رؤى مقارنة للدول الآسيوية حول مفهوم اقتصاد السوق، وملف خاص عن الحركات الشعبية والسياسة الثقافية في مرحلة ما قبل ولادة المدينة العربية الحديثة، وملف خاص عن تبدل المعارف والسلطة في الإسلام، وملف خاص عن التصوف والطرق الصوفية في زمن الصحوة الإسلامية، وملف خاص عن صورة الإسلام في المدارس اليابانية.

وبعد أزمة النقط الشهيرة لعام ١٩٧٣، اهتزت اقتصادات الدول الآسيوية بصورة عنيفة. فبادرت المؤسسات الثقافية في الدول الآسيوية، الحكومية منها والخاصة، إلى تقديم كثير من المنح الدراسية لباحثيها من أجل زيارة منطقة الشرق الأوسط والتعرف إليها عن كثب. ثم التركيز في المرحلة الأولى على التوصيف الشمولي، وإعداد أبحاث لم تبعد كثيراً عن نماذج الدراسات الاقتصادية والاجتماعية الغربية، لكنها تمايزت عنها من حيث المنهج والابتعاد عن المقولات الاستشراقية السائدة وتقديم تاريخ شعوب الشرق الأوسط وثقافتها بعيون يابانية، وليس غربية.

وتركت أبحاث المجلة بصمات واضحة على الدراسات الآسيوية بشكل عام، واليابانية بشكل خاص، بسبب غياب تقاليد البحث العلمي الآسيوي عن هذه المنطقة، والاعتماد بصورة شبه تامة أحياناً على المصادر الغربية. لكن مقولات الاستشراق الغربي تتعرض اليوم لانتقادات شديدة بسبب التشديد على الدور المركزي للتقسيمات الإثنية والطائفية والقبلية، التي تم اعتمادها لدراسة تاريخ شعوب المنطقة. وثقافتها وبنائها الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، فشعر المستعمرون اليابانيون بحاجة لبناء

علاقات إنسانية وثقافية أوثق مع شعوب هذه المنطقة، وتبادل الآراء المباشرة مع باحثيها دون وسيط غربي، وجرى توقيع اتفاقيات للتعاون المثمر مع مؤسساتها الثقافية والأكاديمية، ووضع برنامج طويل الأمد لحوار ثقافي سنوي بين الباحثين الآسيويين وباحثي الدول العربية والإسلامية، بدأ تنفيذه من البحرين في العام ٢٠٠٢، ومازال مستمرًا حتى الآن، وهو يهدف إلى نشر وعي أعمق حول منطقة الشرق الأوسط، انطلاقًا من تاريخها الطويل، ومن كونها مهد جميع الأديان السماوية والملتقى الأول للتفاعل الثقافي والحضاري بين جميع الحضارات الإنسانية منذ أقدم العصور، وما تعيشه شعوب هذه المنطقة من إحباط سياسي وإفقار وتجهيل بسبب سوء الأداء السياسي لقياداتها ذات الطابع القروسطي الاستبدادي، لا يبرر تجاهل الدور المهم الذي يقوم به مثقفو هذه المنطقة، بالرغم من كل مظاهر الإرهاب والقمع الذي يتعرضون له والذي يصل إلى حد القتل والتكفير، والسجن والتهجير بسبب الجرأة في طرح الأفكار الإصلاحية التي يتمسكون بها.

ختامًا، فإن مستقبل العرب رهن بتوظيف قدراتهم في الإصلاح الثقافي كمدخل للتنمية والتغيير الشمولي، والاستفادة من تجارب التحديث الناجحة في العالم لتوليد مقولات ثقافية جديدة تتلاءم مع تطور المجتمعات العربية في عصر العولمة والتبدلات الإقليمية والدولية المتسارعة.

فالإصلاح الثقافي السليم قادر على خلق وعي ديناميكي لمواجهة تحديات العولمة وتطوير مؤسسات عربية جامعة ترعى الإبداع الثقافي، وتعزز دور الثقافة في التغيير الشمولي بهدف إقامة ركائز جديدة للعمل العربي المشترك. وهناك إمكانات لا حصر لها لتوسيع مجالات التعاون إلى الحد الأقصى بين الباحثين العرب والآسيويين، وصولًا إلى برامج مشتركة وطويلة الأمد، تتجاوز حدود الدولة القادمة نحو شمولية ثقافية تبني على الانتماء إلى فضاء ثقافي آسيوي مشترك تتحدد به معالم الشخصية العربية الجديدة من طريق المشاركة الإيجابية في بناء عولمة أكثر إنسانية.

أزمة القراءة ومستقبل الهوية العربية في مطلع الألف الثالث الميلادي

شوقي عبد الأمير

نشير في البدء إلى أن هذه «دراسة استقصائية على ضوء تجربة كتاب في جريدة» التي أطلقتها منظمة اليونسكو عام ١٩٩٦ في المنطقة العربية،

١ - الهوية العربية والنص:

هل اللغة العربية أصل العرب؟ أم العكس؟ هذا السؤال الذي أطلقه المستشرق الإنجليزي مرجليوت يبدو وكأنه دعاية اللغز المعروفة: «هل البيضة من الدجاجة؟ أم أن الدجاجة من البيضة؟»

سنبدأ من محاولة الإجابة عن هذا السؤال في الدخول إلى تعريف الهوية العربية، وهو سؤال شائك ولكننا مطالبون اليوم - في عصر العولمة هذا - أكثر من أي وقت مضى بالإجابة بأقصى درجة من الوضوح عن هذا السؤال الجوهري بل التأسيسي في تحديد معنى الكيان العربي للدفاع عنه وتطوير إمكاناته في مواكبة الانفجارات المعرفية في مطلع الألف الميلادي الثالث الذي نعيش في غمرتها مُستهلكين ومُستهلكين

• شاعر عراقي ورئيس تحرير كتاب في جريدة.

في الواقع هناك بعض العناصر الأساسية التي يمكننا الأخذ بها كمعطيات للإضاءة حول هذا السؤال، أهمها وكل بساطة الاطلاع على تعريف «العربي» لدى القواميس القديمة. طبعاً، إننا نفاجاً بالإجماع الذي تقدمه القواميس في تعريفها لـ «عربي» في أنه مَنْ يُحَسِّنُ اللغة العربية، ومن هنا فإن العُروبة هي الفصاحة، وهي إذن مفهوم يبدأ باللغة لكي ينتقل إلى الدلالة القومية العرقية ثم الدينية. والإعراب كما نعلم جميعاً هو استقامة الجملة واتضاح دلالتها دون لبس أما العُجمة فهي عدم الوضوح والالتباس. من هذه الظلال اللغوية بالأساس خرجت مفاهيم وتعريفات عرقية وقومية وسواها مما يُعرف بالعرب والعجم.. الخ.

هذا المفهوم يكاد يكون خاصاً باللغة العربية، إذ لا يوجد ما يقابل هذا التعريف في اللغات الأوربية على الأقل حسب ما يؤكد ذلك حرفياً الفيلسوف الألماني الذي كتب تاريخ الحضارة في أواخر القرن التاسع عشر «هيردر» HERDER إذ إن هذا الأخير يقول لنا بما معناه، في ميدان استطراده لمعنى الحضارة الإنسانية وروافدها، إنه إذا كان اليونان قد عُرفوا بالفلسفة والرومان بالقانون والفرس بالفضون فإن العرب قد عُرفوا باللغة، لأن اللغة العربية لها جمالها وسطوتها وهيمنتها على شعوبها، قبل أن يضيف أن ما قدمته اللغة العربية إلى قبائل الجزيرة يفوق بكثير دور اللغة اللاتينية لدى القبائل الأوربية، بما معناه أن اللغة العربية شكلت حاضناً وعنصراً جامعاً للقبائل العربية بشكل لم تستطع اللغة اللاتينية تقديمه للقبائل الأوربية في القرون الوسطى.

لسنا بصدد البحث عن الأسباب، لأن ذلك سيقودنا بعيداً، ولكن مجرد تحديد هذه الظاهرة بالإضافة إلى الإجماع القاموسي على تعريف العربي انطلاقاً من اللسان فإن هذا الأمر يقودنا بخطوات تقترب معها من الإجابة عن السؤال الجوهرى الذي انطلقنا منه.

هذا كما أودّ أن أضيف نقطة أخرى في هذا الميدان وهي المتعلقة بعمر اللغة - يجب ألا ننسى أنه لا يوجد شعب في العالم اليوم يقرأ أبناؤه الصغار في المدارس الابتدائية قصائد ونصوص مكتوبة بلغة عمرها أكثر

من ألفي عام، لا يحصل هذا الأمر في أية لغة من العالم. إن اللغات القديمة التي بدأت مع اللغة العربية كاليونانية القديمة والسنسكريتية والمُسند وغيرها كلها انقرضت وأصبحت لغات يعنى بها الدارسون فقط. أما اللاتينية وقد جاءت بعد اللغة العربية فهي مقصورة على بعض الممارسات الطقسية الكنسية.

ليست ظاهرة طبيعية أو شيئاً مألوفاً اليوم أن يحفظ طلاب المدارس الابتدائية والمتوسطة في بلداننا معلقات عنتر بن شداد وخطب قيس بن ساعدة على سبيل المثال، إن مثل هذه الحالة لا توجد لدى أي شعب من شعوب العالم اليوم، لأن هذه اللغات القديمة قد انقرضت.

مرة أخرى لست بصدد البحث في الأسباب ولا في كون هذه الظاهرة إيجابية أم سلبية لأن الأمر سيقضي دراسة مختصة ولست بصدها الآن وأنا أكتفي فقط باستعراض هذه المعطيات باعتبارها عناصر مهمة في تحديد مفهوم الكيان العربي وعلاقته باللغة، وهو ما يعني في هذا البحث لأخلص إلى القول إن علاقة الهوية العربية باللغة أمر يشتمل على خصوصيات وأعماق ودلالات لا تتوافر لدى أي كيان آخر على وجه البسيطة.

وقد اخترت هذا المدخل لأصل إلى نقطة مهمة هي عنوان هذا البحث وهي علاقة القراءة بصورة الهوية العربية انطلاقاً من الأزمة الكبيرة التي نعيشها والتي نحن بصدد التطرق إليها في لقائنا هذا، والتي بهذا المعنى تهدد وجودنا العربي بكامله.

ومن هنا فإن أي خلل في العلاقة مع «النص» أي مع الكتابة واللغة بمفهومها الواسع، وانعكاسات ذلك على خصوصية الهوية العربية ستتجاوز - انطلاقاً مما أوضحنا آنفاً - الانعكاسات والآثار السلبية التي ستعرض لها أية أمة أخرى لا تملك العلاقة التأسيسية الكيانية نفسها بينها وبين لغتها كما هو الحال في اللغة العربية.

هذا فيما يتعلق بعلاقة اللغة مع الكيان من وجهة نظر العناصر الأخرى المكونة للهوية غير الدين، أما عن علاقة اللغة العربية بالدين، العنصر المؤسس الأكثر تأثيراً اليوم على الهوية فإن ثمة خصوصية أخرى يجب أن نأخذها بعين الاعتبار وهي كون اللغة العربية قد احتلت موقع القداسة

في المجتمع العربي أيام الوثنية من خلال وجود المعتقدات داخل الكعبة في الفترة الوثنية بنفس الدرجة مع رموز القداسة في ذلك الوقت، كالنصب والحجر الأسود وانتقالها لتحل مكاناً كبيراً بعد مجيء الإسلام باعتبارها لغة القرآن الذي يعود له الفضل الأكبر في صيانتها والحفاظ على ديمومتها، وهي بذلك تكون قد ارتبطت وجودها ليس بعامل إثنولوجي معرفي فقط، إنما تجاوز ذلك لمفهوم القدسي. ولا أقصد بالقدسي في اللغة العربية كوظيفة لأنها بالتالي لغة لكل اللغات نمارس فيها كل أفعالنا في الحياة، ولكنها ذات طابع قدسي في علاقتها بالكيان والجذر الإيماني لشعوب هذه المنطقة من العالم في مختلف مراحل تكوين الأمة العربية وتلك هي الخصوصية.

هذه الملاحظة تقودنا إلى خلاصة مهمة تضاف إلى الأولى وهي ارتباط اللغة بالعنصر المؤثر الكبير في الهوية وهو الدين، إذن فإن مكونات الكيان العربي التأسيسية في العروبة والدين الإسلامي ذات صلة «وجودية» مع اللغة. وإن أي تدهور في هذه العلاقة سيكون قاهراً لوجود الأمة. وإذا كان الأمر كذلك، كيف نفهم إذن مقاومة الكيان العربي وكل المفاهيم القومية العروبية اليوم أمام الأزمة الخانقة التي تعيشها الأمة العربية في موضوع القراءة وأزمته المتصاعدة التي سنوضحها فيما يلي:

٢ - أزمة القراءة:

تشير الإحصاءات التي صدرت عن منظمة اليونسكو UNESCO والتمية التابعة للأمم المتحدة UNDP إلى تدهور خطير في معدل القراءة لدى العرب بشكل عام بحيث إن الخط البياني الهابط يكاد يصل إلى أوطأ مستوى في العالم أجمع أي بمعدل «كتاب واحد لأكثر من ٢٠٠,٠٠٠ شخص» في المنطقة العربية. هذا كما تشير الدراسات التي نشرتها منظمة اليونسكو / بيروت عام ١٩٩٦ بعد الندوة التي نظمها «كتاب في جريدة» حول القراءة في العالم العربي إلى أن «كل ما يستهلكه العالم العربي من ورق في صناعة الكتب - أي كتب - يكاد يوازي ما تستهلكه دار نشر أوروبية واحدة» وإذا أخذنا على سبيل المثال فإن بلداً أوروبياً صغيراً مثل بلجيكا لا يتجاوز عدد نفوسه تسعة ملايين نسمة فإننا نجد أنه يستهلك من إنتاج الكتب والقراءة أكثر من ثلاثمائة

مليون عربي.

بالطبع هذه الأرقام يمكن أن نجد تفصيلاتها وتطبيقاتها العملية في حياتنا الثقافية، عندما نعلم أن الراحل الكبير نجيب محفوظ، الحائز على جائزة نوبل لا يبيع من طبعة كتابه أكثر من خمسة آلاف نسخة. وهذا الرقم مصدره مكتبة «مصر»، الدار التي كانت تنشر للأديب الكبير طيلة حياته.

أما إذا عدنا إلى مستويات كُتاب آخرين في الرواية والدراسات فإننا سنصل إلى أرقام تعدُّ بالمئات، أما في الشعر فحدث ولا حرج حيث لا يبيع الناشر من الدواوين ما يغطي كلفة الإنتاج للغالبية العظمى من الشعراء الأمر الذي دفع بالشعراء، خاصة هذا الجيل لما بعد الرواد بدعم دواوينهم شخصياً لدى الناشرين من خلال شراء عدد من النسخ يضمن للناشر الدخول في المغامرة!

كما أن هناك ظاهرة مهمة في هذا الميدان وهي تحول معارض الكتاب العربي في كل مكان لأن تصبح السوق الوحيدة الأساسية لبيع الكتب باعتراف الناشرين أنفسهم أي الاختفاء التدريجي لدور المكتبات كسوق مهمة وطبيعية لبيع الكتب. ولهذا الأمر أيضاً دلالة كبيرة لأن معرض الكتاب هو تظاهرة اجتماعية احتفائية بالكتاب كسلعة تضمن له تسويقاً لدى المستهلك، وأن الكتاب اليوم صار بحاجة إلى مثل هذه التظاهرة لكي ينتقل إلى يد المستهلك في حين أن معارض الكتب في الأساس ليست مخصصة للبيع كما نعلم ولا أدل على ذلك من معرض فرانكفورت الشهير للكتاب الذي يظل مخصصاً إلى عقد الصفقات مع الناشرين والترجمة بين اللغات.

يحمل هذا التحول في عالمنا العربي مؤشراً خطيراً يؤكد التدهور الحاصل في علاقة المستهلك القارئ مع النص الأمر الذي كما ذكرنا سيكون له الأثر السلبي الأكبر على بلورة الشخصية العربية وحضورها ككيان في مطلع الألف الميلادي الثالث هذا المحفوف بكل أشكال المخاطر والتحديات، كما نؤكد جميعاً وفي كل المحافل دون أن نتوقف على الأبعاد والدلالات العميقة لهذه الظاهرة الكارثية.

بالطبع هناك تفاوت في العلاقة مع الكتاب حسب الاختصاصات فتجد

على سبيل المثال، صعود الكتاب الديني وكذلك كتب الطبخ والمطبوعات الخاصة بالمرأة وبعض الكتب السياسية ذات الطابع القضاةحي، إلخ من عناوين ولكن كل ذلك يدور في إطار التدهور الكبير الذي حددنا خارطته قبل قليل.

وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى خط بياني آخر صاعد بالأحرى في ميدان القراءة وهو قراءة الصحف والمجلات والمطويات الملونة ذات الطابع الإعلاني الترويجي، وهذه الظاهرة تتكرس أكثر في العالم الثالث بشكل عام ولها أسباب أهمها:

١ - العامل المادي: يتصاعد سعر الكتاب بشكل مطرد مع انخفاض القوة الشرائية في المنطقة العربية والعالم الثالث بشكل مطرد أيضاً. وهكذا فإن الهوة تزداد اتساعاً بما يجعل من الكتاب ترفاً اقتصادياً لا يمكن الوصول إليه مع توافر الرغبة ومعرفة القراءة والكتابة.

٢ - العامل الثقافي: وهو الذي يتحدد بعدم توافر القدرة المعرفية للاختيار بين الكتب التي تحتاج أكثر وأكثر إلى مرجعية ثقافية لاختيار أي كتاب وفي أي اختصاص.. ولماذا هذا الكتاب دون سواه؟ ولماذا هذا المؤلف دون آخر؟ وغيرها من التساؤلات التي نطرحها على أنفسنا عندما نقدم على شراء كتاب، لأن الأمر مختلف والحالة هذه مع أي عملية اقتناء أخرى خاصة بالماديات وحاجات الاستهلاك اليومية المعروفة. ومن هنا فإن عدداً متزايداً من الناس، يفضلون عدم اقتناء أي كتاب لعدم استطاعتهم الإجابة عن هذه الأسئلة، ومن هنا ظهرت البرامج الثقافية التلفزيونية والإذاعية التي تهدف إلى إعانة القارئ في اختيار أفضل الكتب في مختلف الاختصاصات.

٣ - العامل النوعي: المقصود بالعامل النوعي هو شكل المطبوع الذي يحتوي على النص المعرفي أو الإبداعي فهل هو على شكل كتاب؟ أم كراس؟ أو جريدة؟ أم مجلة؟ وكيفية طباعتها؟ ونوع الورق؟ والألوان؟ والصوت وما إلى ذلك.

هذا العامل مهم جداً في تحديد طبقة معينة من القراء لأن هناك عدداً متنامياً من القارئ الذين صاروا، وبمرور الزمن وتكريس المفهوم الانتقائي في العلاقة مع المعرفة بين عموم الناس في البلد الواحد،

ينظرون إلى الكتاب بشكله التقليدي الذي نعرفه كحالة طبقية ليست مادية بالمفهوم الرأسمالي أو البرجوازي ولكن بمفهوم العلاقة مع هذا النوع من الإنتاج باعتبار الكتب.. وأهل الكتب والمتقنين.. ومنتجي المعرفة قد تركزوا كطبقة معزولة تعمقت حولها الخنادق والحواجز وصارت مثل جزيرة أو جزر متناثية في وسط المحيط الاجتماعي.

ولهذا فإن القراءة كفعل صارت تتركز أكثر وأكثر على الصحف والمجلات والكراريس باعتبار أن في الصحف كل يستطيع أن يجد ضالته، إما في ميدان السياسة أو الاقتصاد أو الرياضة أو الألعاب أو الإذاعة والتلفزيون أو الفرائب وما إلى ذلك من أبواب، خاصة أن الصحيفة هي شكل مفتوح لنقل المعرفة لا يحده غلاف ولا تسلسل عبر فصول وأبواب وفي الوقت نفسه فهو مزود بالصور والمفاجآت ويمكن في حال عدم الاستفادة منه فرشته والاستفادة من مادته الورقية في استخدامات عديدة في الحياة اليومية.

٤ - عامل الرقابة: بالطبع يأتي هذا العامل ليشكل بعد ذاته حاجزاً خطيراً يحجب التواصل بين منتج النص ومستهلكه، وهو بلغ حدته وشراسته القصوى في المنطقة العربية، بحيث يشكل بالإضافة إلى العوامل الموضوعية الثلاثة الآفة الذكر العائق الأكبر في عملية نشر الكتب ولكننا يجب ألا نستنهين بالأسباب الموضوعية الأخرى التي ذكرناها.

تجربة «كتاب في جريدة»

كان لا بدّ لمنظمة مثل اليونسكو أن تبحث في أنجع الوسائل والأساليب التي يمكن بمساعدتها مواجهة هذا الجذب المعرفي والتصحر الفكري لدى شعوب كثيرة وكبيرة التأثير على التوازن الحضاري في العالم المعاصر، ومن هنا قامت في مبادرة أولى من نوعها وهي التي أطلقتها في إسبانيا والبرتغال وأمريكا اللاتينية تحت عنوان «Pérolibros»، ومعناه حرفياً «الكتاب الدوري» والتي بدأت بشكل تجريبي في البيرو، حيث قام أحد الروائيين المعروفين واسمه مانويل سكورزا بالاتفاق مع عدد من الصحف في بلاده لتشر رواياته على شكل تابلويد (قطع نصف

الجريدة المعروف)، مزودة بالرسوم والتخطيطات في الصحف اليومية دون أي إضافة أي تسعيرة جديدة لقيمة الجريدة. وقد نجحت هذه التجربة بشكل محدود في البيرو وبعد وفاة هذا الروائي قام ابنه بنقل التجربة إلى اليونسكو التي اعتمدتها في كامل الدول الناطقة بالإسبانية والبرتغالية (٢٥ دولة) وأطلقتها من العاصمة المكسيكية مكسيكو عام ١٩٩٠ حيث صدر العدد الأول.

نجحت هذه التجربة في أمريكا اللاتينية التي عملت بها طيلة خمس سنوات ونصف (٦٦) عدداً شهرياً فقط، توقفت من بعد ذلك لأسباب مادية تتعلق بالصحف الأمريكية اللاتينية من ناحية وبالدعم الذي تقدمه مؤسسات الرعاية في هذه المنطقة من ناحية أخرى.

وعلى أي حال فقد كان نجاحها الأولي مدعاةً لنقلها إلى المنطقة العربية للتشابه الكبير بين هاتين المنطقتين في العالم بسبب وحدة اللغة والدين بين عدد من الدول موزعة بين قارات متباعدة. وهكذا فبعد اختياري من قبل مدير عام اليونسكو السابق فديريكو مايور، الذي كان يصرّ على ضرورة تمتع المنطقة العربية بهذا المشروع المهم والضروري لنموها وتطورها، قمت بزيارة مكسيكو للاطلاع على حيثيات التجربة اللاتينية ومن ثم نقلها إلى العربية وهذا ما تم حيث نعمل اليوم بعد أكثر من عشر سنوات محققين بذلك نجاحاً تجاوز الضعف للتجربة الأم، خاصة أن «كتاب في جريدة» يتواصل ويتطور الآن ليصبح مركزاً إشعاعياً عربياً على مدى كبير من الأهمية لما يمتاز به من خصوصيات وما يقدمه من خدمات وسنأتي إلى ذلك.

المهم هو معرفة الفلسفة التي تقوم عليها هذه التجربة. ولماذا هي بهذا الشكل الإخراجي وكذلك الآلية التي تعمل بها، لأن هناك تساؤلات ومقترحات تصلني باستمرار وكذلك أثناء المؤتمرات واللقاءات والندوات وعلى أعمدة الصحف أيضاً.

إن الفلسفة التي يستند إليها «كتاب في جريدة» تنطلق من النقاط التي أشرت إليها آنفاً في تحديد الأسباب التي تحد من انتشار قراءة الكتاب في العالم العربي والعالم الثالث بشكل أعم. ولهذا نجد أن صيغة وأسلوب نشر الكتب وتوزيعها عبر «كتاب في جريدة» تتضمن تجاوزاً ورداً على

تلك الموقّات فنجد الكتاب والحالة هذه مجاناً أولاً وهنا تجاوز للعامل المادي، وهو مختارٌ في كل شهر يمثل مادّة أدبيّة ومعرفية مميزة يُقدمها نخبة رائدة من أعلام الثقافة وهنا أيضاً تجاوز للإشكال الثاني وهو العامل المعرفي وكذلك فإن شكله الذي يحتوي على كتاب كامل ولكن على شكل جريدة، فإنه أيضاً يمثل تجاوزاً للعامل النوعي الذي كان أحد أسباب عدم الاقتراب من الكتاب هذا بالإضافة إلى أن أسلوب اختيار المؤلفات عبر مؤتمر مخصص لهذه الغاية وبالإجماع من قبل جميع الأطراف المعنية ساعدنا على تجاوز حاجز الرقابة والذي مثل لدينا السبب الرابع في تحديد موانع التواصل مع المعرفة وانخفاض منسوب قراءة الكتب.

من هنا نجد أن الشكل والطريقة التي يتم فيها إنجاز «كتاب في جريدة» هو بلورة متكاملة لكل الردود الناجمة لمواجهة أزمة القراءة وذلك بتجاوز كل الموقّات لها.

وهنا أودُّ أن أؤكد على نقطة مهمة تصلني دائماً ملاحظات بشأنها وهي السؤال الذي يتردد باستمرار لدى المثقفين في جميع الدول العربية والقائل بـ: لماذا لا يصدر «كتاب في جريدة» على شكل كتاب؟

أعتقد أنني في الاستعراض الآنف الذكر قد أجبت عن هذا السؤال ولكي أوضح أكثر.. ذلك لأن شكل الكتاب المؤلف هو بعد ذاته عائق أمام القراءة لدى طبقة كبيرة ممن أسميهم «القارئ» وليسوا بالقراء وهناك فرق كبير بين الاثنين، حيث إن القارئ هو من يعرف القراءة والكتابة ولكنهم ليسوا بالضرورة من طبقة «القراء» كما يمكننا تحديدها ثقافياً وطبقياً. أما القراء فهم المثقفون الذين يقتنون الكتب حسب أهوائهم وتوجهاتهم وأمزجتهم وهم ليسوا بحاجة إلى منظمة اليونسكو لكي تدلهم على هذا الكتاب دون سواء ولا أن تجمل لهم الصفحات لكي تشوقهم في تقليبها وتُحبّبهم إليها.. ولكن المشكلة وهي أساس موضوعنا اليوم تتلخص في كون هؤلاء القراء لا يشكلون إلا أقلية متضائلة في حاضرتنا الثقافية، وكما أشرت قبل قليل بأن عددهم يتراوح بضعة آلاف في محيط إنساني يعدُّ بمئات الملايين.

إنهم يشبهون الأرخبيل من الجزر الصغيرة التي يهددها المد الصاعد من الجهل والامية وعدم الاكتراث في حياتنا، وبهذا فإن الخطر الداهم الذي ينتظرنا متأب من تصاغر هذه الفئة وتلاشيها وهي مصدر الضوء ودعامة الحضور والتمثيل لأمتنا في العالم.

ولهذا فإن هدف «كتاب في جريدة» الأول والجوهري هو توسيع رقعة هؤلاء القراء بضع عدد متزايد من القارئ لكي يصبحوا بعد أن يتمودوا ويألفوا ويحيوا القراءة «قراء» بالمعنى النخبوي وبهذا سيزيدون في عدد القراء وهي عملية حضارية معقدة تعتمد على النفس الطويل والعمل الدائب والتأسيس العميق وهو ما نحن بصدد منذ أكثر من عقد من السنين، وقد نجحنا بالفعل في ترسيخ الأسس التي نستند اليوم إليها في تطوير عملية القراءة والبناء.

بالطبع هناك مؤشرات كثيرة على نجاح هذه التجربة أهمها بقاؤها حتى اليوم وقد تجاوزنا العقد الأول ونحن نصدر هذا الشهر العدد المائة بمعدل ٢,٥٠٠,٠٠٠ (مليونان ونصف مليون) لكل إصدار أي أننا بهذا الإصدار نكون قد أهدينا إلى القارئ العرب قرابة ربع مليار كتاب في جريدة.. في كل العواصم العربية تقريباً ما عدا بغداد التي تلتحق مؤخراً بالمشروع.

إن أهمية هذا الإنجاز تتوزع على المحاور التالية:

أ - إعلامياً: انتقل خلال عقد كامل من السنين دور الصحافة في العمل الثقافي والمعرفي من مساهمة هامشية لا تتجاوز بعض الإضاءات هنا وهناك من خلال ما سمي بالصفحة الثقافية، والتي بدأت بالظهور في سنوات الستين، إلى أن أصبح دوراً تأسيسياً في بناء الشخصية الثقافية والمعرفية للمواطنين بالمفهوم الواسع، والشمولية التي لم يسبق لها مثيل وذلك من خلال العمل المشترك مع الصحافة العربية بتكامل وتوحد الأهداف والغايات فيما بينها.

إن عملية إصدار عمل معرفي إبداعي نصي تشكيلي كامل وعلى أعلى المستويات في جريدة يومية هو بحد ذاته نقلة نوعية لدور الصحافة ولدور الكتاب في آن.

وقد جاء ذلك في وقت ينحدر فيه مستوى العلاقة مع الكتاب والقراءة

في عالمنا العربي إلى درجة كارثية. حسب إحصاءات المنظمات العالمية المختصة، وعلى رأسها اليونسكو والأرقام نعرفها: كتاب واحد لكل ٢٠٠,٠٠٠ عربي.

وكل ما يستهلكه العالم العربي من ورق في صناعة الكتب يوازي ما تستهلكه دار نشر غربية كبيرة.

إن النقلة النوعية للكتاب تتلخص في أن الكتاب قد كسر حاجز النخبة الضئيلة التي لا تتجاوز الآلاف أو المئات فاتحاً صفحاته أمام الملايين، هذا كما تحطم أيضاً الشكل التقليدي للكتاب وأصبح بحجم التابلويد مع الصور والألوان وفي هذا أيضاً تحول شكلي سمح للكتاب بالوصول إلى أيدي لم تكن تألف التعامل مع صفحاته بشكله المعروف، والذي ظل نخبياً من الدرجة الأولى. يضاف إلى ذلك وحدة الشكل ويوم النشر المشترك أي الموعد مع الملايين وهذا أمر لم تألفه الكتب وقد قدّمتها الصحيفة في خدمة الكتاب.

أما ملامح هذه النقلة لدى الصحافة العربية فإنها واضحة وعميقة، فقد صارت الصحافة العربية مجتمعة تحت شعار منظمة اليونسكو «معهداً معرفياً جماهيرياً» وهذا تأسيس في نقل المعرفة تقدمه المنطقة العربية كنموذج أول في العالم تتدارس اليونسكو اليوم أهميته الريادية على مستوى المجموعة الدولية، ذلك لأن مشروع اليونسكو الذي سبق «كتاب في جريدة» في إسبانيا وأمريكا اللاتينية قد توقف في العام السادس بعد إصدار قرابة ٦٦ كتاباً، ولم يحصل أثناء تلك التجربة من الإرهاصات والتفاعلات مثل التي جعلت من «كتاب في جريدة» اليوم الصرح الثقافي العربي المشترك الوحيد.

إن نجاح هذا المشروع يأتي وقبل كل شيء من إصرار الصحف العربية الشريكة وتضحياتها طيلة السنوات العشر المنصرمة وثباتها في بناء هذه التجربة، إيماناً منها بدور الثقافة والمعرفة في نهاية الألف الثاني وبداية الألف الثالث الميلادي في بناء الشخصية الحضارية للعرب فيما عرف عنه بعصر العولمة، والعولمة قبل كل شيء مشروع ثقافي تتصاهر فيه الثقافات والمعطيات المعرفية والتكنولوجية بين شعوب الكون وكأنها شعب واحد.

هذه النقلة النوعية في الإعلام قد تبلورت أيضاً بفضل هذا التلاحم بين المشاريع العالمية الكبرى التي تقودها منظمة اليونسكو، وبين شركاء لها في العالم العربي، ليسوا حكومات ولا دولاً.

كما إن اللقاء بين اليونسكو كممثل أعلى للثقافة والحضارة الإنسانية وبين الصحافة العربية كمصدر إشباع ثقافي معرفي وليس إخبارياً إعلامياً فقط بعيداً عن هيمنة الدولة وسياسات الحكومات وبالتعاون مع مؤسسات الرعاية الثقافية التي هي الأخرى أهلية وغير حكومية كل هذا طيلة أكثر من عقد من السنوات وبعمل دائم لم يتوقف قد أدى، وبفخر كبير، إلى تحقيق هذا التحول المفصلي فيما يتعلق بدور الصحافة لكي تصبح «المعهد الثقافي الجماهيري» كنموذج أول في العالم تقدمه الصحافة العربية.

ب - ثقافياً: إن الأهمية الثقافية لهذا الإنجاز لا تقل عن أهميته الإعلامية، وذلك لأن اتساع رقعة القراءة والانتقال من النخبة التي تعرف بـ «القراء» إلى إشاعة الكتاب بفضل الصحيفة اليومية وإيصاله إلى ما سميناه بـ «القارئين» وهم بالملايين قد حقق انفجاراً في علاقة المبدع منتج المعرفة بالمتلقي مستهلكها وهدفها ومبتغاها الأكبر.

يضاف إلى ذلك فإن التأثير الذي أحدثته هذه العملية الحضارية لا يمكن إحصاء نتائجه مباشرة وعلى شكل أرقام ودراسات سطحية. لأننا نعلم أن البناء الثقافي يتطلب فترات طويلة كما حصل في عصر التنوير في فرنسا الذي سبق التحولات الكبرى أثناء وبعد الثورة الفرنسية والتي استغرقت قروناً.

إن الترسيب المعرفي الذي يتواصل عبر «كتاب في جريدة» في يد كل عربي يؤسس بالتأكيد إلى شخصية معرفية حضارية عربية ذات إشعاعية جديدة على المدى المتوسط والبعيد.

هذا كما أن «كتاب في جريدة» يقدم بالإضافة إلى النص تشكيلاً فنياً مواكباً له وهو بهذا يقدم للفن التشكيلي خدمة ربما أهم مما يقدمه لمؤلف الكتاب الذي قد ينشر بسهولة أكثر مؤلفاته على الورق. ولهذا فإن الشخصية العربية التي كان غذاؤها الأول هو اللغة والشعر والمعرفة والتي نهضت بها عبر العصور تعود اليوم إلى ينباع الأولى في هويتها

الحضارية مستلهمة صوت الأجداد ونداء الآتين معاً.

لم يسهم «كتاب في جريدة» فقط في نشر الكتب بل حقق الوحدة العربية الفعلية والممكنة. لأن الوحدة السياسية كانت قبل ذلك شعاراً دفعت الأمة العربية ثمنه دماً ودماراً دون التوصل إلى نتيجة. ولعل كلمة الدكتور عصمت عبدالمجيد، الأمين العام السابق للجامعة العربية في افتتاح المؤتمر الثاني لـ «كتاب في جريدة» في إطار معرض القاهرة الدولي للكتاب عام ١٩٩٩ خير من عبّر عن ذلك بقوله:

«لقد نجحتم حيث أخفق السياسيون»

إن الممارسة الوحودية ثقافياً وإبداعياً هي الاستعادة الحقّة للصورة العربية المشرقة التي حجبها طويلاً ضباب القرون القاتم. بالطبع لم يتحقق هذا بسهولة عبر إصدار هنا وهناك. إن حجم التحديات والإشكاليات السياسية والثقافية والمادية والإدارية كان هو الآخر كبيراً، ولكن الإرادة والدراسة العالية في قيادة هذا المشروع والارتقاء به إلى مستوى التحديات والانتصار عليها، وراء هذا الانجاز الحضاري الكبير. ولهذا لا بد وبمناسبة إصدار العدد المائة من تحية رؤاد المشروع وعلى رأسهم رؤساء تحرير الصحف العربية الشريكة ثم منظمة اليونسكو وعلى رأسها المدير العام كويشيرو ماتسورا والراعي الذي أنقذ «كتاب في جريدة» رئيس مؤسسة MBI Foundation الشيخ محمد بن عيسى الجابر.

القراءة والعولة

لا بد لنا قبل الانتهاء من هذا الاستعراض السريع من الوقوف أمام نقطة جوهرية وهي المتمثلة طبعاً بالثورة المعلوماتية من ناحية، والتي ترتبط بعصر العولة الذي نعوّم في محيطه مثل قبائل أسماك صغيرة قرب كيانات إخطبوطية وحياتان وقرش من كل الأحجام من ناحية أخرى، ذلك أن في كل من هذين الجانبين أخطارا وتحديات سيتوجب - إن لم يكن قد توجب - علينا الاستطراد لمواجهتها للدفاع عن وجودنا بكل بساطة على سطح الألفية الجديدة.

لأن المعلوماتية ليست مجرد اقتناء أجهزة الكمبيوتر والعمل بها ولو أن

الأرقام التي تتسرع لحد الآن حول توافر هذه الأجهزة في العالم العربي ما زالت متدنية جداً إذا ما قورنت بما هو عليه الوضع في أوروبا والعالم في حين إن المنطقة العربية لا تشكو مادياً، ولكن الأمر أوسع من هذا بكثير، حيث إن فلسفة العمل الإنتاجية عبر وفي الانترنت قد أصبحت الألفباء الجديدة في العالم وإذا كنا نحن حتى مطلع الألف الميلادي الثالث ما زلنا نكابد في مواجهة الأمية التقليدية، حيث إن أكثر من ٦٠٪ من أبناء أمتنا ما زالوا أميين فإن ذلك يعني أننا قد خسرنا وإلى الأبد هذا الرهان.

أما مواجهة العولمة في الحياة الاقتصادية والمعرفية والسياسية وكل نواحي الوجود الإنساني فإننا إذا لم نحقق النهوض بأوسع طبقة من عموم أبناء الأمة فإن مآل النخبة الثقافية مهما كان مستواها رفيعاً وراقياً سيكون الاندثار والتلاشي داخل القرية الكونية المتمثلة في عالمنا المعاصر اليوم، وهو ما يحصل بالفعل تاركين أبناء أمتنا إلى مصيرهم في التخلف والهامش البعيد الثاني عن صميم الحضارة (هجرة العقول واتساع المنافى).

ليس أمامنا إلا العمل مع أهلنا وأبنائنا، في المدرسة وقبل المدرسة في الجامعة وبعد الجامعة، في كل مرافق الحياة لمذ الجسور والقنوات والروافد المعرفية والثقافية والإبداعية من أجل أن تصل المعرفة إلى عموم الناس كل الناس وكلما اتسعت هذه الرقعة ازداد كياننا أصالة وقوة، وكلما ضعفت ارتمينا في هامش ناء وفي ركن يزداد ظلاماً من عالم أهم ما يوصف به أنه عالم النور والكشف والابداع.

إننا إذا ما استمر الوضع بما هو عليه اليوم كما أشرنا، وتعمقت الهوة بين مصادر المعرفة والإنتاج الفكري والإبداعي وبين أوسع طبقة من الناس، فإن مصيرنا لن يختلف كثيراً عن الهنود الحمر الذين لم يبق لهم إلا الريش على رؤوسهم والألوان على جباههم، الأمر الذي يضعنا وجهاً لوجه أما السؤال: هل سنكون الهنود الحمر للعصر الجديد؟ وتكون بلداننا وتقاليدنا واجهات لعرض صور الفلكلور، تمتع السائحون بفرائبها وتذكرهم بـعماضي البشرية؟

الجدور الحية للأشجار المقطوعة

المجلات الثقافية قصيرة العمر ودورها الذي لم يكتمل

يندر عبد الحميد

تشكل المجلات الثقافية مؤشراً متحركاً في الخط البياني لثقافة كل شعب، وهي في ولادتها واستمرارها تحقق طموحات الكتاب والقراء في تطوير حياتهم، وتعبّر عن خصوصية هذه الحياة ونبضها وخياراتها وقدرتها على التواصل مع تراثها وحاضرها، ومع ثقافات كل الشعوب الأخرى في العالم.

وإذا كان عنصر الاستقرار هو التربة الخصبة للتنمية، فإن أكثر الأقطار العربية لم ينعم بالاستمرار، منذ خمسينيات القرن العشرين وما بعدها، حيث استقل أكثر هذه الأقطار عن الوصاية الأجنبية أو الاستعمار القديم، ولكنها عانت من ثلاثة أنواع من الصراعات الطاحنة، أولها وأكثرها تأثيراً الصراع العربي الاسرائيلي، وثانيها الصراعات العربية - العربية، بألوانها المختلفة، وثالثها الصراعات الداخلية في كل قطر على حدة، ومنها الانقلابات العسكرية التي صاغت أشكالاً من الديكتاتوريات الطاغية، والصراعات الحزبية والمذهبية الوافدة من القرون الوسطى.

وانعكست آثار هذه الصراعات المركبة على كل وجوه الحياة العربية، وكان الاستقرار في أكثر الأقطار العربية حلماً مؤجلاً، ولهذا كانت التنمية الثقافية تتقدم ببطء أو تتراجع، ويمكننا أن نتذكر أن النهضة الثقافية الأوربية، التي تسارعت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت موازية للنهضة العلمية والصناعية.

إن الأخطار التي تهدد المجالات الثقافية العربية تختاف من بلد إلى آخر، ولكننا نستطيع أن نحدد نوعين من تلك الأخطار، وهما الخطر الداخلي، والخطر الخارجي، ويتمثلان في الحالات التالية:

- الارتجال والاعتماد على المبادرات الفردية.
- ضعف البنية الإدارية وهيئة التحرير أو ما يوزاها.
- ضعف العلاقة مع القراء، وهو ما ينجم عن ضعف العلاقة مع أهم الكتاب.

- إهمال عنصر الترشيح في البنية الاقتصادية للمجلة.
- ضعف، أو قطع، التمويل، إذا كانت المجلة تابعة لجهة رسمية أو مؤسسة ما.

- تعدد الجهات الرقابية، أو التداخل المرتبك في اختصاصاتها.

إن عسكرة الحياة السياسية في بعض البلدان العربية، من خلال الانقلابات، كانت كارثة بوجوه متعددة، مهما كانت شعاراتها المعلنة، فالثقافة عموماً، والمجلات الثقافية خصوصاً، لا تستطيع أن تطور نفسها في ظل النزاعات العسكرية التي تصادر الرأي والرأي الآخر، ويظل الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي عنصراً مهماً في نمو النشاطات الثقافية وتطويرها، وتظل الديمقراطية هي الضمان الوحيد لهذا الاستقرار.

ومن الطريف أن بعض الرقابات العربية لاكتفي بقراءة السطور وما بينها أو ما وراء السطور، وإنما تقرأ النوايا الخفية للكاتب.

ومن الطريف أيضاً أن المجالات الساخرة هي أولى ضحايا الرقابة، مع أن التراث العربي غني بالأدب الساخر الذي نجد نماذج بارعة منه في كتاب الأغاني وكتابات الجاحظ والمقامات والشعر وفي أخبار الأذكيا وأخبار الحمقى والمغفلين للامام ابن الجوزي، وكانت السخرية مرتبطة

دائماً بالحكمة، فهل يريد المراقبون للشعب العربي أن يكون أكثر كآبة وبؤساً.

تستطيع المجالات الثقافية العربية أن تحمي نفسها من الانهيار حينما تأخذ شكل مشروع تنمية ثقافية مدعوم بمخطط واضح لمشروع تنمية اقتصادية مبرمجة، موازية.

فمجلة الهلال، مثلاً، هي المجلة العربية الوحيدة التي استمرت منذ نهاية القرن التاسع عشر (١٨٩٢) حيث دعمت نفسها بمشروعات موازية، مثل «كتاب الهلال»، و«روايات الهلال»، والمطبوعات الموجهة للأطفال.

أما المجلة الثقافية العربية الأكثر انتشاراً فهي مجلة «العربي» التي تقترب من عامها الخمسين، ومنذ البداية كانت «العربي» تهتم بالجانب العلمي من الثقافة، وأضافت إلى ذلك إصدار ملحقها العلمي الشهري، ومن قبله أصدرت «العربي الصغير» وكتاب العربي، وسلسلة كتب الندوات السنوية وسلسلة مرفأ الذاكرة، وغيرها، ويمكن أن نتذكر أن مجلة العربي تعرضت لأزمة خانقة إثر غزو الكويت وحرب الخليج الثانية.

إن الحاجة إلى المناخات الحرة في الثقافة والفكر أجبرت أعداداً كبيرة من المثقفين والكتاب السوريين واللبنانيين منذ نهاية القرن التاسع عشر على الهجرة في اتجاهين مختلفين: هجرة إلى مصر، وهجرة أخرى إلى أمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية، وكانت لهم منابرهم الثقافية في هذين المهجرين، بينما قامت السلطات العثمانية بإعدام نخبة بارزة منهم في عام ١٩١٦ في بيروت ودمشق، وكلهم كانوا من الكتاب والصحفيين الوطنيين اللامعين.

وفي مقارنة بسيطة بين المجالات الثقافية التي كانت تصدر في سورية في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي، والمجلات الثقافية التي تصدر اليوم يمكننا أن نكتشف حقائق مثيرة:

- إن أعداد المجالات الثقافية القديمة بتتويعاتها زاد على سبعين مجلة، أي ما يقارب عشرة أضعاف المجالات التي تصدر اليوم، مع أن عدد السكان تضاعف نحو عشر مرات، وكانت تلك المجالات تصدر من المدن الكبيرة، إلى جانب ما يصدر منها في المدن الصغيرة أو البعيدة التي لا يصدر منها اليوم أي مجلة أو جريدة.

- إن تلك المجلات كانت تقدم الثقافة العامة إلى جانب المواد المتخصصة، فهي مجلات علمية وزراعية ونسائية وساخرة وطبية وتاريخية وتربوية واقتصادية وأدبية واجتماعية ودينية.

- إن كل تلك المجلات لم تدم طويلاً لأسباب مختلفة، وكانت المجلات الساخرة هي الأقصر عمراً، بعناوينها المتعددة، وأشهرها مجلة «المضحك المبكي» التي صدرت عام ١٩٢٧ واستمرت في الصدور الأسبوعي حتى عام ١٩٦٢، وتعرضت لفترات انقطاع متكررة، بسبب أحكام السجن التي تكررت لرئيس تحريرها حبيب كحالة، أو وريثه سمير كحالة.

ومنذ سنوات قليلة حاول الفنان علي فرزات إحياء التراث الساخر في الصحافة السورية وأصدر المجلة الأسبوعية «الدومري» وكان يتناول كل القضايا المسكوت عنها في المجتمع السوري. بالكلمة والصورة والكاريكاتور، وحطمت هذه المجلة الأرقام القياسية في المبيعات، ومع أن المجلة لم تكذب في خبر أو تعليق أو صورة إلا أنها تعرضت لضغوط وتهديدات أصابت صاحبها بمرض الكآبة، وهو الذي كان يضحك دائماً، وتعطلت «الدومري» وأضيفت إلى غابة الأشجار الحية المقطوعة.

- كانت المجلات الثقافية لا تفصل بين العلوم والأدب، فمجلة «الثقافة» الشهرية التي صدرت في عشرة أعداد بين عامي ١٩٢٣ و ١٩٣٤ كانت تنشر المقالات العلمية إلى جانب القصة والشعر وأدب الرحلات، وترصد في صفحاتها الأخيرة «أخبار العلم والأدب».

- وفي مجلات محددة، من الثلاثينيات الماضية، بدأ باحثون متخصصون بتعريب المصطلحات الطبية والعلمية والزراعية وغيرها، مع أن بعض المصطلحات التي طرحها مجمع اللغة العربية لم تأخذ طريقها إلى لغة الكتابة أو اللغة الدارجة.

ولم يبق من مجلات الثلاثينيات سوى مجلة «الضاد» التي صدرت في حلب عام ١٩٣١، ولم يبق من مجلات الخمسينيات سوى مجلة «طبيبك»، ولم يبق من مجلات الستينيات سوى مجلة «المعرفة» التي صدرت عام ١٩٦٢.

تحتاج المجلات الثقافية إلى رسم تقاليد خاصة بها، ومن تلك التقاليد الابتكار واحترام ثقافات الشعوب، واحترام الرأي الآخر، والتواصل مع

آخر المستجدات في العالم، وكسر الحواجز الوهمية بين الأدب والفنون السبعة والعلوم، وتقديم أعداد خاصة، أو ملفات محددة، عن الموضوعات الساخنة أو الملتبسة أو المستجدة، لكي تضمن نوعاً من التشويق والتواصل مع القراء من أجيال ومستويات مختلفة.

من الشروط الأولية للمجلة الثقافية العربية الناجحة، أن تكون مرصداً متحركاً في كل الاتجاهات الثقافية، تبدأ من الثقافة المحلية بماضيتها وحاضرها المتجدد، وتمتد إلى وجوه الثقافات في البلاد العربية الأخرى، ثم تمتد إلى وجوه الثقافات البشرية الجديدة وجذورها البعيدة، وتحولاتها، وتقدم نصوصاً حية من تلك الثقافات، في ما يشبه عملية تخصيب متواصلة للثقافة المحلية التي تتداخل فيها الاتجاهات كافة.

وإذا كان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي هو الأرضية الصلبة التي تقوم عليها أعمدة التطور الثقافي والعمراني والعلمي، فماذا نقول عن بعض الأقطار العربية التي حدثت في بعضها عشرة انقلابات عسكرية، أو أقل، منذ استقلالها، ومع كل انقلاب تبدأ الحياة من الصفر، وتلغى القوانين السارية، ومنها قانون المطبوعات، وقانون العقوبات معاً؟

وهذا ما كان يتسبب في مشكلة تعدد الجهات الرقابية، في ظل ما يسمى بقوانين الطوارئ والأحكام العرفية، فإلى جانب إدارة الرقابة الرسمية هناك رقابة عسكرية أو أمنية ورقابة برلمانية إذا كان هناك برلمان منتخب أو برلمان وهمي، ورقابات دينية ذات رعوس متعددة المرجعيات.

ولا تكتمل مهمة المجلة الثقافية إلا عندما تستطيع أن تؤسس لعلاقات تواصل وثقة واحترام بينها وبين الكتاب والقراء معاً، وهي قد لا تستطيع في البداية تحديد مستوى القراء إلا بعد أن تحدد مستوى الكتاب، وتكتشف أو تتبنى أعلاماً ومواهب جديدة، بعيداً عن علاقات المجاملة، والاعتبارات الفكرية الضيقة.

إن الأسس التي تتحكم في مستوى أي مجلة ثقافية تتمثل في المعادلة التالية:

- أن تتحكم المواد المتوافرة للنشر بالناشر، وتقرض عليه مجلة دون المستوى المحدد.

- حينما يتحكم الناشر بمستوى المواد، يستطيع أن ينجز مجلة متميزة، تحمل رسالة تثقيفية، تتفاعل مع مستويات متباينة من القراء وتتفوق على ثقافة التسلية اليومية.

والى جانب ضرورة التركيز على النوعية في اختيار الكتاب والموضوعات فإن من مهمة المجلة الثقافية اكتشاف المواهب الجديدة دون التنازل عن مستواها، فعلى سبيل المثال ذكر الأديب السوري الراحل د. عبد السلام العجيلي أنه نشر أول قصة له في مجلة «الرسالة» المصرية عام ١٩٣٦، وكان في الثامنة عشرة من عمره، ومن المعروف أن هذه المجلة التي كان يديرها الأديب أحمد حسن الزيات كانت أهم مجلة ثقافية عربية في زمنها، وكانت تستقطب أقلام أهم الكتاب العرب في كل الأقطار العربية، وتبنى الأسماء الجديدة الموهوبة في الكتابة.

وتواصل الثقافة العربية اليوم مع الثقافات العالمية من طرف واحد، فهي تستقبل ولا ترسل، وقد لا نجد إلا نموذجين محددين من المجلات التي تهتم بنشر الثقافة العربية في اللغات الأجنبية، الأولى هي مجلة «بانيبال» التي تصدر باللغة الإنجليزية في لندن ويديرها الزوجان مارغريت أوبراين والشاعر العراقي صموئيل شمعون، والثانية هي مجلة «القنطرة» التي تصدر بالفرنسية والعربية أحياناً عن معهد العالم العربي. بينما نجد نموذجاً مختلفاً هو مجلة «فكر وفن» نصف السنوية التي تصدر بالعربية من ألمانيا منذ أربعين سنة.

ومن الموضوعات الساخنة التي تطرحها تلك المجلات منذ منتصف عشرينيات القرن العشرين:

- إعادة قراءة التراث من زوايا جديدة، امتداداً لما طرحه الدكتور طه حسين في كتابه «في الشعر الجاهلي».

- تحرير المرأة، امتداداً لما طرحه قاسم أمين في كتابه «تحرير المرأة».

- الإسلام والسلطة: امتداداً لما طرحه الشيخ علي عبد الرازق في

كتاب «الإسلام وأصول الحكم».

وأثارت هذه الكتب الثلاثة سجلات حامية في الصحافة الثقافية

المصرية وامتدت تأثيراتها في الصحافة الثقافية العربية كلها .
كما كانت المجلات الثقافية السورية واللبنانية منبراً لرائدات الكتابة من النساء، ومنهن نظيرة زينب الدين وزينب فواز وماري عجمي التي أسست مجلة «العروس» عام ١٩١٠، واستمرت حتى عام ١٩٢٥، وكانت منبراً حراً للدفاع عن حقوق المرأة وحريتها .

وكانت المجلات السورية منبراً حراً للكتاب والكاتبات، من الأقطار العربية المجاورة، كما كانت منبراً لنحو خمسة من كبار الشعراء العراقيين من دعاة التحرر السياسي. وتحرر المرأة، وهم معروف الرصافي، وجميل صدقي الزهاوي، ومحمد مهدي الجواهري، والصافي النجفي، الذي نشر في دمشق ترجمة رباعيات الخيام عن اللغة الفارسية عام ١٩٢٦، كشف فيها عن رباعيات لم تنشر بالفارسية والعربية من قبل وأثار ضجة في المجلات والمحافل الثقافية .

وكانت هناك موضوعات ثانوية إلى جانب الموضوعات الساخنة، ومنها نزع الطربوش عن رعوس الرجال، لأنه رمز عثماني، وطرح بعض الدعاة استبدال العمامة بالطربوش، أو الكوفية والعقال، بينما طرح آخرون فكرة ارتداء الزي الغربي، ورد عليهم آخرون بتحريم ارتداء ربطة العنق، وتحريم حلاقة الذقن، وتواصلت عمليات التحريم لتشمل موضوعات مضحكة ومخجلة ومبكية معاً .

وهناك حقيقة مرة ومؤثرة ومؤلمة، تركت بصماتها في تيارات ثقافية عربية سابقة وراهنة، وتتمثل بالتداخل والتشابك الغريب بين الثقافتين العربية والإسلامية، وهو التداخل الذي يتجاهله بعض الباحثين والمفكرين، ولا يطرحون رؤية علمية واضحة لترسيم حدوده، وقد أخذ أشكالاً من الصراع السياسي والفكري المتطرف بين دعاة العروبة ودعاة التطرف في الإسلام .

ومع أن الثقافة الإسلامية كانت منذ أربعة عشر قرناً لب الثقافة العربية فإنها تعرضت لموجات من التغيير والتهجين والتعصب، تركت آثاراً سيئة ومدمرة في حاضر الثقافتين العربية والإسلامية معاً، ومن تلك الآثار ظاهرة إلغاء الرأي الآخر وتشريع السجن والإعدام والقتل والمصادرة التي كان للمثقفين العرب نصيب وافر منها، بعد استقلال

أوطانهم عن الاستعمار الأجنبي، في أواسط القرن العشرين.
إن التوسع الأفقي والتراكمي في علوم الدين، كبديل لعلوم الدنيا،
تسبب في اتساع دوائر التحريم والتكفير وإباحة سفك الدماء، وأفسد
العلاقات الاجتماعية وحوار الحضارات بين الشعوب، وتسبب في
التضييق على الحريات العامة والشخصية وحرية الرأي والصحافة، كما
تسبب في إلغاء الأنشطة الإبداعية في الفنون عامة، وألفى السينما في
بلدان عربية كانت تنتج أفلاماً، وألفى فضيلة التسامح، ليضع العرب
والمسلمين في خندق ضيق في مواجهة العالم كله، حتى مع الشعوب
المسالمة والمحايدة.

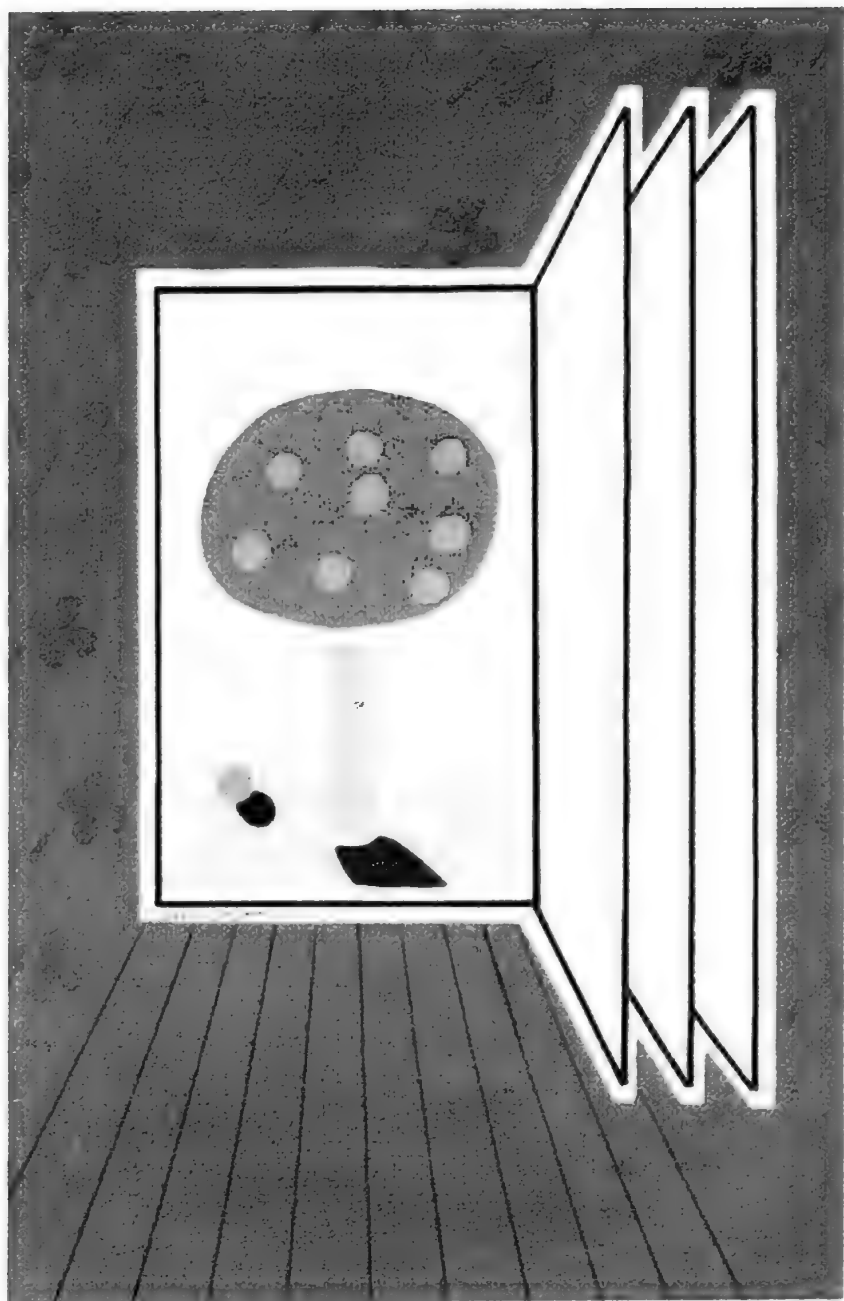
ويمكننا أن نقول، بصراحة، إن النزعات الدينية المتطرفة والخلايا
التكفيرية التي كانت نائمة، استيقظت بدعم وتشجيع من دول إسلامية
غير عربية منذ نهاية السبعينيات في القرن العشرين، ووجدت لها
استجابة واسعة في المجتمعات العربية المضطربة.

إن اختفاء المجلات الثقافية العربية المميزة ظاهرة ليست غريبة،
فالاختفاء هو القاعدة والاستمرار هو الاستثناء، فقد شهد القرن
العشرون اختفاء عشرات المجلات الثقافية العربية المميزة.

وشهد الربع الأخير من القرن العشرين اختفاء حزمة من المجلات
الثقافية اللامعة في مصر، منها: الفكر المعاصر، المجلة، القصة، الكاتب،
الشعر، تراث الإنسانية، السينما، المسرح، ومن قبلها اختفت مجلة الكاتب
المصري ومجلة الرسالة.

وفي لبنان اختفت خلال النصف الثاني من القرن العشرين مجلتان
بارزتان هما مجلة شعر التي احتضنت التيارات الجديدة في الشعر
العربي، ثم مجلة «العلوم» التي كانت ترصد آخر المنجزات والتجارب
العلمية المستجدة في العالم، وتوقفت أخيراً مجلة الطريق.

إن الطموحات المشروعة لأي مجلة ثقافية عربية ترتبط بقدرتها على
التواصل مع المستجدات العلمية، وليس من الحكمة أن نعزل العلوم
العصرية عن الثقافة بتبوياتها المألوفة، ونتجاهل المنجزات الفيزيائية
والكيميائية والكشوف الطبية والرقميات والمنجزات السمعية البصرية.



المحور الثاني

مجالات ثقافية رائدة: العربي - الآداب

■ د. سليمان إبراهيم العسكري

■ سامي خشبة

مجلة العربي: مرآة العرب على مدى خمسة عقود

د. سليمان إبراهيم العسكري *

كانت مجلة العربي على مدى نصف قرن مرآة للذات العربية بكل ما فيها من تناقضات وما عاشته من قضايا. والذي يتبع الـ ٥٧٧ عددا التي صدرت حتى الآن يستطيع أن يرى على صفحاتها التطور التاريخي المعاصر للعالم العربي بالكلمة والصورة، فرغم أن اهتمام المجلة كان ثقافياً وتويرياً بالدرجة الأولى، فإنها وجدت نفسها طرفاً في كل قضايا التنمية والتطور التي عاشها هذا الوطن، ورغم أنها حاولت أن تعلقو على مشكلات السياسة الطارئة، فلا يوجد مواطن عربي لم يصبه طرف من سهام السياسة الطائشة، ولم تكن المجلة بعيدة عن ذلك. وقد عاشت العربي حتى الآن خمسة عقود كاملة، يمكن أن نوجزها تحت خمسة عناوين رئيسية، والعديد من العناوين الفرعية. ولكن لضرورة البحث فقد تم التركيز على أهم التحولات التي شهدتها العالم العربي خلال هذه العقود الخمسة:

العقد الأول: الستينيات.. من حلم الاستقلال لحافة الهزيمة

العقد الثاني: السبعينيات ومحاولة استعادة الذات

العقد الثالث: الثمانينيات.. الجسد العربي ممزقا

العقد الرابع: التسعينيات ومحاولة الخروج من النفق المظلم.

العقد الخامس: الألفية ودخول العرب في قفص الاتهام

العقد الأول: الستينيات.. من حلم الاستقلال لحافة الهزيمة

كانت العربي شاهدا على مرحلة من اخطر التحولات التي عاشتها المنطقة العربية، وهي حقبة كاملة، امتدت من الاستقلال في منتصف الخمسينيات حتى النكسة في منتصف الستينيات، فمع بداية ظهور العربي كانت معظم الدول العربية التي نالت استقلالها حديثا. قد خرجت فجأة إلى عالم متغير تشعر أن مقاليد القوى الكبرى - على الرغم من استقلالها الواهن - مازالت تتحكم فيها. وقد شعرت أنها تخوض بحق معركة للبحث عن هويتها واستنهاض تاريخها لعله يعطيها دعما قويا في مواجهة العالم الحديث. لذا نجد أن صفحات المجلة طوال عقد الستينيات حافلة بالبحث في أحداث التاريخ العربي وعن مكامن القوة فيه، كان شغلها هو إثبات الذات، ومحاولة اكتشاف العالم الجديد بكل ما فيه من علوم واختراعات. ويمكن تقسيم الاهتمامات التي استولت على المجلة خلال هذا العقد إلى عدد من النقاط:

أولا: الاهتمام بشخصيات التراث العربي:

حفلت صفحات المجلة بمقالات عن التراث العربي، وربما كان في العدد الواحد أكثر من شخصية مع التركيز على الدور الإيجابي الذي قاموا به في بناء الحضارة العربية. وهي شخصيات تنوعت على مدى عصور الحضارة المختلفة. فمن مقال عن الزمخشري صاحب كتاب الكشاف في تفسير القرآن إلى عماره بن حمزة الذي كان عبدا ولكن الإسلام جعله يناطح الخلفاء، إلى الفارسة التي كانت تصارع الرجال خولة بنت الأزد، إلى مصطفى كامل الذي أيقظ الوطنية على ضفاف النيل. وحتى الفيلسوف الضاحك جحا وحمارة وجد لها نصيب على صفحات العربي.

لقد كان العالم العربي في هذه الفترة في حاجة إلى أبطال يقودون مسيرته. فقد برزت شخصيات عديدة قادت معارك الاستقلال ولكن بقي أمامها هموم مرحلة البناء الوطني، الذي كان هو المعركة الأصعب. فالاستعمار قد رحل في أغلب الأحيان نتيجة لظروف دولية. فلم تختبر معظم الشعوب معارك التحرير الوطني الكبرى ما عدا الشعب الجزائري

الذي كانت ثورته مازالت متواصلة. وقد نشرت «العربي» عنها استطلاعاً في العدد الأول. وبدا أن تجميع قوى الشعب حول هدف قومي يمكن أن يكون مجدياً. وكان الأمل أن يرتقي هؤلاء الأبطال الجند إلى مستوى الشخصيات التي عرفها تاريخنا العربي.

ثانياً: بناء الدولة الوطنية

كانت هذه هي المعركة الأهم بعد رحيل الاستعمار. فقد خلف وراءه العديد من الدول العربية دون بنى أساسية ودون أي نوع من المؤسسات، اللهم إلا شكل هامشي وبدائي من أشكال الدولة الحديثة. وكان من حسن حظ «العربي» أنها كانت جزءاً من نهضة دولة الكويت. وكانت شاهداً على تجربة البناء فيها على المستويين المادي والمعنوي. فقد عاصرت بناء المدن والأحياء وامتداد خطوط الكهرباء والماء وانتشار المدارس وقيام الجامعة. وكذلك عاصرت تكوين الجيش والشرطة وبناء المؤسسات السياسية والدستورية بها. إن أهمية هذه التجربة أنها كانت شهادة بالغة القرب والدقة على حالة بناء دولة عربية.. فقد رصدت بالكلمة والصورة كل مراحل هذه التجربة، وعاشت أكثر لحظاتها التاريخية تأثيراً، فقد نشرت عن تشكيل أول مجلس للوزراء في الكويت وانتخاب المجلس التأسيسي لوضع الدستور. ففي الخامس والعشرين من شهر فبراير ١٩٦١ تولى حكم الكويت الشيخ عبدالله السالم الصباح وبعدها بعام واحد عقد المجلس التأسيسي المنتخب أول اجتماع له من أجل وضع دستور الكويت، وكانت هذه بداية الديمقراطية الحقيقية في الكويت ومازال هذا الدستور سارياً ومحترماً حتى الآن.

وقد توالى الاستطلاعات عن مختلف جوانب النهضة والعمران في الكويت وتبعت «العربي» على وجه خاص مسيرة التعليم في الكويت بوصفها مجلة تضع الثقافة في اهتماماتها الأولى. وهي تحتل النسبة الأعظم بين استطلاعاتها. وقد أبرزت بالأرقام التطور الذي كان يحدث في هذا القطاع أولاً بأول. وفي أول استطلاعاتها في هذا القطاع تؤكد من خلال الأرقام أنه في عام ١٩٣٦ لم يكن بالكويت سوى مدرستين لا تضمان أكثر من ستمائة تلميذ وتلميذة، ولكن الأعداد ارتفعت في عام ١٩٦٢ إلى أكثر من ١٣ ألف طالب وطالبة.

وقد أولت العربي تعليم المرأة في الكويت اهتماماً خاصاً لما يمثله هذا من

ثورة على التقاليد المحافظة وتدخل المجلة في أحد استطلاعاتها إلى واحدة من مدارس البنات في الكويت لتشاهد تجربة الفتاة الكويتية في التعليم الثانوي. وتصور كل أنشطتها. وهو أمر قد أصبح متعذراً الآن بسبب القيود الاجتماعية التي تجعل من تصوير الفتيات أمراً صعباً. ويؤكد التقرير أن عدد الطالبات قد زاد ستين ضعفاً في عشر سنوات، ففي عام ١٩٥٠ لم يكن عدد الطالبات يزيد على ١٢ طالبة، أما في عام ١٩٦٢ فقد ارتفع إلى ٩٢٧ طالبة.

وكانت «العربي» أيضاً حاضرة عند وضع أول تخطيط للعاصمة. وشمل هذا التخطيط أقدم وأشهر مقبرة في الكويت وتم تحويلها إلى حديقة غناء. وكانت المقبرة قد امتلأت عن آخرها وبدأ العمران في الزحف والإحاطة بها من كل جانب وأصبحت بعد أن كانت على أطراف المدينة في القلب منها وكان لابد من إخضاعها لعملية التخطيط العمراني

وتتبع «العربي» أيضاً تطور الصناعة في الكويت. وتابعت ولي عهد الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح الذي أصبح أميراً للبلاد فيما بعد وهو يقوم بافتتاح مصانع الأسمدة في عام ١٩٦٧ في منطقة الشعبية. وقد تكونت من مصنعين كبيرين أحدهما ينتج النشادر والآخر يصنع سماد اليوريا. وكان إنشاء هذه الشركة هو تطوير لاستغلال مشتقات النفط وكان الهدف من إقامة هذا المصنع هو استغلال طاقة الغاز الطبيعي الذي تمتلك الكويت كمية كبيرة منه.

ولم تنس «العربي» وهي ترصد رحلة بناء الدولة العصرية في الكويت أن تتابع رحلة الفن والفنانين، وقد قامت باستطلاع مهم مع رواد هذا الفن في الكويت مثل معجب الدوسري وأيوب حسين وخليفة القطان وغيرهم ممن توفاهم الله الآن. وقد قامت «العربي» بزيارة المرسوم الحر الذي كان يضم مجموعة من الفنانين الشبان أصبحوا شيوخاً الآن. ويلاحظ الاستطلاع أن الفنانة الكويتية لم تكن موجودة بعد، على الرغم من أن هناك نشاطاً فنياً جارفاً لتلميذات المدارس، ولكن هذه الحركة لم تكن قد تبلورت لتخرج نساء قادرات على احتراف طريق الفن.

ثالثاً - الرحلات الأخيرة للأراضي الفلسطينية التي ضاعت في مطلع الستينيات رحلت «العربي» كثيراً إلى الأراضي الفلسطينية،

وقد دخلت المدن التي كانت لاتزال ناجية من الاحتلال الإسرائيلي. فقد ظلت الضفة الغربية حتى منتصف الستينيات متاحة لكتاب ومصوري «العربي» حتى وقعت النكسة فأغلقت في وجوههم ووجوهنا. وقدمت المجلة صورة مشبعة بالحنين والأمل والانتظار ليوم النصر الذي سوف يجيء. ومع الأسف الشديد لم يحل بدلا منه سوى الهزيمة النكراء التي أضاعت ما بقي من الأراضي الفلسطينية.

ولعل من أهم المدن التي زارتها «العربي» هي أريحا، أقدم مدينة في العالم، ويقال إن تاريخها يمتد إلى ثمانية آلاف سنة. وقد قدمها أنطونيوس هدية لحبيبته كليوباترا. وصعد السيد المسيح على جبل التجربة الذي يطل عليها واعتكف في أحد كهوفه. وجاء الشيطان يفره بكل ملكوت الدنيا فلم يستجب له. وانساب مياه عين السلطان بعد أن باركها النبي «إشع» وحولها من عين مرة إلى عين عذبة. وبالقرب منها حيث يمر نهر الأردن يوجد موقع يسمى المغطس، وهو المكان الذي يعتقد أن يوحنا المعمدان قد عمد المسيح فيه وفي هذا المكان يتم الاحتفال سنوياً بعيد الفطاس حيث يهبط العشرات من الأهالي والسياح في المكان نفسه. ترى ماذا حدث لكل هذه المعالم التي تفتقر القلب؟

وعلى الرغم من طواف «العربي» في بقية مدن الضفة الغربية طوال النصف الأول من عقد الستينيات، فقد ظلت مهمة بشكل خاص بمصير نهر الأردن. وكأنها كانت تدرك أن هناك معركة قادمة وأن هدفها الأول هو الاستيلاء على مياه هذا النهر.

لقد سارت بعثة «العربي» مع هذا النهر من منبعه إلى مصبه، حلقت فوق مجراه بالطائرة وعاشت مع الناس الذين ولدوا على ضفافه وشربوا من مياهه. وهي تقدم من خلال هذا النهر قصة الحقيقة الضائعة أو بالأحرى خاتمة نهر. فقد قامت إسرائيل بإقامة المضخات الطائلة التي سلبت الجزء الأكبر من مياه هذا النهر وحولته إلى صحراء النقب لتستوعب فيها عشرات المهاجرين الجدد وتحول النهر العظيم إلى مصرف مالح وسط صمت وتواطؤ عربي مهزوم.

لقد أدركت «العربي» أن العرب كانوا مهزومين حتى قبل أن يدخلوا المعركة العسكرية.

رابعاً: صدمة النكسة وضياح الحلم:

في عدد يوليو من سنة ١٩٦٧ تلقت «العربي» أنباء الهزيمة العربية. ولكنها لم تكن قد أدركت مدى حجمها وتأثيرها بعد. فقد اضطرت إلى إضافة صفحات في مطلعها حاقة بالصور والتعليقات السريعة. واقتصر غلاف المجلة على اللونين الأبيض والأسود في صورة تظهر فتيات سوريات يمسكن السلاح ومكتوب تحتها: لقد عبأت سورية كل قواها وعبأت النساء، ولكن الحقيقة في الداخل كانت مختلفة. كانت هناك صور للاجئين جدد، وخيام جديدة. كانت فلسطين تعيش نكبتها الثانية وكان عشرات الآلاف من الضفة الغربية يحملون أمتعتهم ويسيرون في طريق طويل عبر نهر الأردن فوق جسر اللنبي وقد تسلطت فوق رموسهم البنادق الإسرائيلية. وكان ضحايا النابالم بأجسادهم المحروقة يملأون المستشفيات.

ولم يكن هناك ما يقال غير مزيد من الأكاذيب. ويقول رئيس تحرير «العربي» الدكتور أحمد زكي في أسى: «إن النكسة الكبرى قد حلت بنا، وهي ثالثة النكسات، ونسميها النكسة لا النكبة، فالنكسة يكون دائماً منها شفاء. وهو شفاء لن يتهيا هذه المرة إلا بعد أمد قد يطول. فداؤنا أن بيننا منهم مثل هذا العدد العديد. أما النطاسون فيهم فنظروا وصمتوا لأن أحداً لم يطرق لهم باباً وخشيتهم الناس، لأنه هالهم أن يسبر النطاسون عمق الداء. ولله الأمر من قبل ومن بعد....».

ويعتلى هذا العدد بالمزيد من الألم. ويصرخ على صفحاته الشاعر الكويتي المعروف أحمد السقاف قائلاً:

الجرح جرحك، قم للشار منتقما

والأرض أرضك فاسحق رأس من ظلما

لا تحفلن بأسطول يُبدل به

طاغ يجر إلى تابوته قدما

وفي الأعداد التالية من «العربي» تبدأ تداعيات الهزيمة في الظهور، وأعتقد أنها مازالت توالي الظهور حتى الآن.

وقد صنعت الهزيمة عدة متغيرات بدت واضحة على صفحات المجلة:

أ - لقد تغيرت اهتمامات رئيس تحريرها أحمد زكي إلى درجة كبيرة،

لقد أدرك أن سبب الهزيمة الرئيس هو التخلف العربي وأنه لن يتأتى التغلب

عليها إلا بالعلم. لذلك، فقد بدأ في عمل مشروع طموح من أجل كتابة موسوعة علمية وأخذ يدبج في كل عدد مقالات في تبسيط العلوم، كان يريد أن يخلق وعياً جديداً يسمو على واقع الهزيمة المؤلم ويفتح السبيل لمستقبل جديد.

ب - حافظت المجلة على أسلوبها الرصين ووجهها الثقافي ولم تتزلق كثيراً في تيار الغضب الذي اعترى الجميع في أعقاب الهزيمة ولكنها مع ذلك نشرت أشد القصائد غضباً وأكثرها احتجاجاً ضد واقع الهزيمة. وهي قصيدة نزار قباني «هوامش على دفتر النكسة» التي تسببت في مصادرة المجلة في مصر وسورية لأول مرة في تاريخها.

ج - لم يعبر الكتاب عن رأيهم بالغضب الكافي نظراً لتحفظ المجلة بعد تجربة المصادرة، ولكنها فتحت الباب لرسائل القراء الذين كان الغضب والألم يجتاحهم وحفلت المجلة بالعديد من هذه الرسائل. وكان واضحاً أن أحداً لم يقتنع بكل ما يقال على سبيل التبرير.

وربما كانت نهاية حقبة الستينيات بكل ما فيها من أحلام وهزائم وأحداث جسام وقد دخل العالم العربي، ودخلت معه «العربي» إلى مرحلة جديدة ومختلفة.

العقد الثاني: السبعينيات ومحاولة استعادة الذات

دخل العالم العربي في عقد السبعينيات وهو في حالة مؤلمة. كانت تداعيات الهزيمة أكبر مما يتوقع أحد. فهي لم تطح فقط بأحد الأحلام القومية الكبرى في التحرر النهائي من آخر بقايا الاستعمار في الوطن العربي. ولكنها أوضحت أيضاً أن كل الشعارات البراقة التي كانت تتحدث عن الوحدة والتنمية الشاملة والتحرر الثوري كلها كانت ترتكن إلى مؤسسات خاوية من الداخل لا تقوم إلا على الشعارات الزائفة. ودخلت مجلة العربي أيضاً إلى السبعينيات وهي تحس بجسامة المسؤولية. وفي محاولة منها لإعادة بث روح الأمل. وإن كانت هي أيضاً قد عانت من تغيرات في محتواها ومضمونها ويمكن أن نرى مظاهر هذه الرحلة فيما يلي:

أولاً: العقلانية المؤلمة في مواجهة الواقع:

لم تعد «العربي» قادرة على التفتي بالأمجاد القديمة. كان الواقع أكثر مرارة من أن يمكن تجاهله، اختفت المقالات التي كانت تمجد الشخصيات

العربية القديمة. ولم يعد البطل الفرد هو الخلاص في أزمة الهزيمة. ساد المجلة ما يشبه التيار الليبرالي. وبدأ الحديث عن حقوق الإنسان العربي المهذرة. والرغبة في الحرية. على الرغم من أن نعمة الرفض كانت خافتة في العربي قياساً إلى المجالات الأخرى. التي كانت تتناول الهم السياسي بشكل مباشر.

في أول افتتاحية لهذا العقد يقول رئيس تحريرها متأسياً «إن الكف تهوي على صدغ الضعيف». ويتحدث حسين مؤنس عن أخلاق النصر وأخلاق الهزيمة: «حين يفقد الرجال إرادة النصر تهب عليهم رياح الخوف والتفكك والخلاف. ويصبح مهمهم الوحيد هو النجاة بجلودهم، نقطة النهاية هنا هي انعدام الرجال المؤمنين بالنصر، انعدام الملهمين».

وكتب الاقتصادي محمد ربيع محتجاً: «إن بقاء المال العربي خارج الأسواق التي أقامتها الحكومات العربية بعيداً عن الأيدي المتلهفة إليه والعقول القادرة على استخدامه بكفاءة سوف يحوله في فترة قصيرة إلى سلاح في أيدي القوى المعادية للأمة العربية». ويتحدث خبير آخر في التعليم هو صلاح الناجي عن مشكلة الأمية قائلاً: «منذ سنوات ونحن ننظم حملات لمحو الأمية. وماذا كانت النتيجة؟ زيادة حجم المشكلة في بعض الدول العربية، وتعرض في العمل، وعدم إحراز نتائج تتناسب مع الجهد المبذول».

٢ - حرب أكتوبر وعودة الأمل:

« تلك صفحة في تاريخنا بيضاء، تذهب بسواد تلك الصفحة الرهيبة القديمة السوداء »

هكذا كتب د. أحمد زكي في الصفحة الأولى بعد أن فاجأته حرب أكتوبر التي نشبت في ٦ أكتوبر بين العرب وإسرائيل، وقد تم طبع «العربي» إلا صفحات قليلة، ولم يكن يملك إلا أن ينتزع الافتتاحية من المطبعة ويكتب مقالاً عن الحرب في أيامها الأولى. وينشر في هذه المرة صوراً لأرتال الدبابات المصرية وهي تعبر القناة. وصوراً للأسرى الإسرائيليين، بل وصوراً للفدائيين الفلسطينيين وقد أخذوا مواقعهم استعداداً.

وإذا كانت «العربي» قد فعلت ذلك على عجل في شهر نوفمبر، فقد خصصت بعدها التالي في ديسمبر بأكمله لهذه الحرب وتداعياتها. كان العرب قد أشهروا سلاح البترول يدعمون به جيوشهم في ميادين القتال،

كما نشرت المجلة صورة لقرار وقف إطلاق النار مع اعترافها أنه حدث تحول في الحرب في أيامها الأخيرة. ولكنها أشادت بوحدة العرب، وأشادت باستخدامهم أخيراً لسلح النفط، وكانت حكومة الكويت هي التي دعت بعد ثلاثة أيام من بدء معركة التحرير وزراء النفط العرب إلى عقد اجتماع عاجل في الكويت لبحث دور النفط في المعركة، واتخذوا قرارهم بخفض إنتاج النفط في كل شهر بنسبة ٥٪ حتى يتم تحرير كامل الأراضي العربية. وفي الوقت نفسه، أوقفت معظم الدول العربية تصدير نفطها إلى الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة دعمها غير المحدود لدولة العدوان.

ولكن بعد هدوء المعارك العسكرية بدأت المعارك السياسية، ولا بد أن «العربي» قد أحسّت بعد ذلك أن هذا ليس ميدانها. وأن عليها أن تعود لدورها الثقافي. ولكن الموضوعات التي نشرتها كانت مليئة بآمال ما بعد الحرب. آمال السلام والتنمية والتقدم. فقد ركّزت على إنشاء الكويت لصندوق التنمية العربية وكيف رصدت له ١٠٠ مليون دينار ليكون عوناً للتنمية العربية الشاملة. وكذلك قامت برحلة إلى بحيرة ناصر التي صنعها السد العالي. وهي أمل مصر الجديد التي بدأت الحياة تدب فيها بعد طول إهمال. ورحلت أيضاً إلى المغرب لتلقي الضوء على سد إدريس الذي كان واحداً من ٢٥ سداً تقيمها المغرب وتهدف إلى إصلاح مليون هكتار من الأرض الزراعية. ولكنها وسط هذه الثورة من الآمال تلمح بوادر الشقاق التي بدأت تدب بين أرجاء العالم العربي، وكان هذا الشقاق هو بداية عقد جديد ومميز في تاريخنا المعاصر.

العقد الثالث: الثمانينيات وتمزق الجسد العربي

دخلت «العربي» مرحلة الثمانينيات وهي ترى العالم العربي يعيش فترة من أكثر لحظات التمزق في تاريخه المعاصر. كانت مصر قد عقدت اتفاقية كامب ديفيد مع العدو الإسرائيلي ونتيجة لذلك، فقد تم إقصاؤها تماماً عن الصف العربي وقطعت كل الدول العربية - ما عدا سلطنة عمان - علاقاتها معها. وبهذا خرجت أكبر قوة عربية من ميدان الحرب مع إسرائيل، ولكن ذلك لم يخرجها من الجسد العربي. وفي هذه الحقبة أيضاً كانت الحرب الأهلية اللبنانية قد دخلت عامها الخامس. وكانت إسرائيل بعد أن ضمنت أنه لا رادع لها في المنطقة تستعد لغزو بيروت.

ومن المدهش أن «العربي» التي حاولت كثيرًا أن تتأى بنفسها عن تقلبات السياسة قد وُحِّدت نفسها في قلبها، لقد حاولت أن تبتعد عن مواطن النزاعات في العالم العربي ولكنها على الرغم من ذلك وجدت نفسها في بيروت عام ١٩٨٢ والمقاومة الفلسطينية تستعد للخروج منها إلى أجزاء أخرى من عالمنا العربي. وسجلت عدساتها ذلك الوداع المؤثر بين المقاتلين وبين عائلاتهم. واستكمالاً لهذه الصورة فقد أجرت «العربي» حواراً مطولاً مع الفنان ناجي العلي الذي قيل أنه قتل أثناء الغزو الإسرائيلي لبيروت. وقد أدلى في هذا الحوار بصورة قاتمة عما يجري أثناء الحرب.

ويمكن ملاحظة تطورين مهمين حدثا لـ «العربي» خلال هذه الفترة:

أولاً: اتساع الأفق العربي والإحساس برحابة العالم:

توفي رئيس تحرير العربي د. أحمد زكي في عام ١٩٧٥ وتولى رئاسة التحرير بدلاً منه الكاتب المعروف أحمد بهاء الدين. وشهدت المجلة على يده تطوراً كبيراً. كانت خلفية بهاء الدين سياسية. لذا فقد غلب الطابع السياسي على الاهتتاحيات التي كتبها. كما أخذت المقالات التي تناقش الهموم العربية من المنظور القومي مكانها الدائم في مقدمة المجلة.

وفي الواقع كان الهم السياسي العربي أكبر من الممكن تجاهله. أو الحديث عنه بصورة غير مباشرة. وقد كتبت المجلة في مقدمة أحد أعدادها عام ١٩٨٢ عن ظاهرة انتشار الكتابات التي تقطر مرارة وتشيع روح اليأس في حياتنا ولا تولد سوى العجز والشلل وتواصل المجلة قولها: «ولعل هذه الظاهرة تعود إلى مسيرة الأمة العربية على طريق مليء بالأحزان، وتمضي على درب العجز أمام التحديات، مع تنوع صور الفشل والإحباط التي واجهتها خلال العقود الماضية».

وقد شهدت «العربي» أيضاً بداية الانفتاح على العالم، فبعد أن كانت رحلاتها ورؤاها تقتصر على العالم العربي، وظلت مقتصرة على باب استطلاع ثابت هو «إعرف وطنك أيها العربي»، تكسرت الحدود بين العرب والعالم، وبدأت رياح العولمة وثورة الاتصالات في الهبوب، وكانت «العربي» أول من أحس بها فانطلق محرروها إلى آفاق العالم الإسلامي أولاً، ثم إلى مشارق الأرض ومغاربها ثانياً تنقل للقارئ العربي المحيط سياسياً والمحاصر

اقتصاديًا صورة من تجارب وصور العالم الآخر وأصبح باب «العربي عيونك على العالم» بابًا ثابتًا على صفحاتها.

ثانيا- العربي وعيدها الخامس والعشرون (اليوبيل الفضي).

في عام ١٩٨٢ احتفلت «العربي» بيوبيلها الفضي. كان أحمد بهاء الدين قد ترك رئاسة تحريرها بعد سبع سنوات، بسبب دواعي المرض. وتولى تحريرها عام ١٩٨٢ أستاذ علم الاجتماع الكويتي د محمد الرميحي. وكانت «العربي» قد وصلت إلى نضجها، وأصبحت بحق مرآة للعالم العربي، وشاهدًا على ما حققه من إنجازات، وما شهد من خيبات. وقد عقدت المجلة بهذه المناسبة ندوة حاشدة حول دور المجلات الثقافية، وأعلنت فيها عن خططها الجديدة من أجل إصدار كتاب العربي، والذي جاء تلبية لرغبة القراء في متابعة مقالات عدة لكاتب واحد. أو مقالات لكتاب عدة في قضية واحدة. وكان الوعد وقتها أن يتم صدور هذا الكتاب فصليًا إلى أن تنتقل «العربي» إلى المطابع الجديدة فيصدر شهريًا. ولكن هذا الأمر لم يتحقق إلى الآن. فقد صدر كتاب العربي حقًا، ولكنه مازال فصليًا.

أما الإنجاز الأكبر الذي حدث في فبراير منذ عام ١٩٨٦ فهو صدور مجلة «العربي الصغير» لتسد نقصًا خطيرًا في الثقافة العربية الموجهة إلى الطفل. وكانت «العربي» منذ أبعادها الأولى مهمة، ولو على استحياء بتلك الشريحة الصغرى من القراء. فقد كانت تصدر لهم ملحقًا صغيرًا لا يتجاوز ثماني صفحات، معظمه منقول عن الموسوعات العالمية في عالم الطفل. ولكن صدور العربي الصغير أحدث نقلة نوعية في هذا الاهتمام.

لقد فتح نافذة واسعة أمام عدد كبير من الكتاب والفنانين الموهوبين الذين كانت «العربي» لا تعرف الطريق إليهم، هؤلاء هم كتاب ورسامو الأطفال. وأيقظت المجلة داخلهم مناجم من الإبداع كانت مطمورة بفعل ضيق وسائل النشر. وجاءت المجلة لتسد فجوة في ثقافة الطفل العربي الذي لم يكن نصيبه من هذه الثقافة سوى بضعة سطور كل عام.

بهذا الأمر استكملت «العربي» أدواتها. وقد أطلقت على نفسها لقب «حاملة الحلم العربي»، وكانت تأمل القيام بدور تنويري لعلها تستطيع أن تضيء ذلك الليل الثقيل الذي ترزح تحته الأمة العربية. وقد أصابها جزء من هذا الكابوس، وكانت ضحية للشقاق العربي الذي بلغ أقصى ذروته مع مطلع

التسعينيات حين قام نظام صدام حسين البائد بالهجوم على دولة الكويت، وكانت مجلة «العربي» واحدة من ضحاياها العديدة.

العقد الرابع: محاولة الخروج من النفق المظلم

بدأ عقد التسعينيات بداية تغيّس بالنسبة لمجلة «العربي»، فالحلم العربي الذي قضت ثلاثة عقود في الدفاع عنه، قد تبدد في مغامرة عسكرية حمقاء قام بها صدام حسين لاحتلال دولة الكويت، وكانت الثقافة الكويتية هي أولى ضحايا هذا الغزو. وقد ترك غيابها فراغاً كبيراً في الثقافة العربية بشكل عام. وقد ظهر أثر ذلك واضحاً لا عند النخبة المثقفة فقط، ولكن عند الأغلبية الصامتة من القراء الذين حرموا من وجبتهم الثقافية، التي كانت تأتيهم في أفضل صورة، وأرخص سعر. وقد اضطرت «العربي» للغياب لمدة عام كامل امتد من سبتمبر ١٩٩٠ إلى أغسطس ١٩٩١، وهو العام الذي تحررت الكويت في شهر فبراير منه.

وقد عبّر أكثر من مثقف عن تأثير هذا الغياب في أكثر من مناسبة. كتب الدكتور فؤاد زكريا «ما من إنسان محب للثقافة إلا ويحتفظ في قلبه بمكانة عزيزة لما يصدر عن الكويت من كتب ومجلات ودوريات رفيعة المستوى، زهيدة السعر. وما من مثقف عربي ذي شأن إلا ويحمل ذكرى غالية لمؤتمر أو ندوة أو مهرجان عقد في الكويت». ويقول أحمد حمروش «العربي بالنسبة للكويت مثل الأهرامات بالنسبة لمصر. جزء من شخصية الوطن، وإحدى العلامات التي تشير إليها فتتداعى إلى الذهن صورة الكويت». ويقول سامي خشبة: «إننا نتذكر الآن الدور الذي لعبته الكويت خلال العشرين عاماً الأخيرة. بدأ هذا الدور بإصدار مجلة العربي التي أوشكت خلال هذه السنوات أن تصبح المجلة القومية الأولى والوحيدة في العالم العربي».

وقد شعر المسؤولون في الكويت بأهمية عودة الدور الثقافي للكويت عقب تحرير الوطن على الفور. وبالرغم من أن القوات العراقية كانت قد استولت على مطابع الحكومة، وفكت ما فيها من مكينات، ونقلتها إلى العراق، إلا أن المسؤولين لم يجعلوا من هذا الأمر عقبة أمامهم. لقد بادروا بإصدار كل المطبوعات الثقافية من القاهرة. وهكذا لم تعد «العربي» وحدها بعد التحرير، ولكن عاد معها عالم المعرفة، وعالم الفكر، وكل أدوات الكويت الثقافية الثقيلة.

وقد تميزت سنوات التسعينيات بالنسبة لـ «العربي» بما يلي:

أولاً- محاولة الارتقاء فوق الجراح والشفاق:

كانت عودة «العربي» هي محاولة الكويت للسمو والارتقاء فوق جراحها الشخصية. وبالرغم من أن عدد سبتمبر ١٩٩١ الذي كان يعلن عن عودة «العربي» كان يحمل صورة آبار النفط المحترقة والتي كانت لاتزال تحترق بالفعل، مكونة فوق أرض الكويت سحابة سوداء صنعها الحقد الأسود الذي اقترفه النظام العراقي وهو ينسحب مهزوماً. أقول، بالرغم من هذا الجحيم المستمر على أرض الكويت، فقد كتب رئيس تحريرها في افتتاحية «تسامح ولا تنسى»، يقول: «لقد قدم الكويتون اليوم المثل الرائع على التسامح، فليس المهم البكاء على ما فات، الأهم من ذلك بناء دولة قائمة على العدل والتنمية والتسامح، وبناء علاقات عربية جديدة قائمة على التعاون ونبذ الإرهاب». وكتب الشاعر الكويتي عبدالرزاق العبدساني قصيدة يرحب فيها بـ «العربي» قائلاً:

عربي في معاليه سما

في سماء الفكر يسري كالبريق

بعد أن طالت بنا غيبته

والتمام الجرح من طعن الرفيق

ولكن أصدق تعبير عن حيرة المثقف الكويتي الذي عاش في ظل حلم القومية، ثم فوجئ بواقع الغزو الاحتلال والتدمير، كانت هي الرسالة، التي وجهها الدكتور سليمان الشطي القاص وأستاذ الأدب العربي بجامعة الكويت، إلى من يهيمه أمر هذه الأمة، وهي أسئلة حائرة يلقيها أب من خلال مواجهة مع ابنه تسأل عن الغزو والأصدقاء والأشقاء دون أن يدري كيف يجيبها. وهو يتساءل في أسى: «هل سقطت كل الأشياء الجميلة؟ من المستحسن ألا نترك اليأس يتحكم فينا. وأن نخط طريقاً مقنعة لإحلال مفهوم حقيقي للقومية والعروبة والحب والوفاء والدم الذي يعن على الأهل والأحباب، واللغة التي تربطنا. وليس تلك التي هتف بها الشارع العربي، فشطر الشيء الواحد إلى أشطار».

لقد لعبت مجلة «العربي» دوراً كبيراً في تلطيف الأجواء المحتقنة بعد الحرب. وقد حاولت أن تعلو فوق بعض الأنظمة الرسمية، التي وقفت موقفاً

مضاداً من الكويت إبان أزمتها لأنها كانت تعلم أن رسالتها الأساسية موجهة للقارئ العادي الذي لا يضرر للكويت إلا كل محبة مهما كانت طبيعة أنظمتها السياسية.

ثانياً- المثقفون العرب يؤازرون «العربي»:

منذ أن صدرت «العربي» في أواخر الخمسينيات وقد التف حولها المثقفون العرب. ولكنها لم تشهد مثل هذا الالتفاف، وهذا الإحساس بالتآزر والمسئولية كما حدث في منتصف التسعينيات. ربما كان الدافع وراء ذلك هو دعم الكويت في قضيتها. وهو الأمر الذي اختلف عليه العديد من المثقفين العرب الذين خدعتهم شعارات النظام العراقي حول الوحدة وتقسيم الثروة. وربما كان هذا التآزر هو نوعاً من الاعتذار المبطن. ولكن الأهم من ذلك أنه قد تولد لدى المثقفين العرب شعور جارف بالخطر. فالجيل القديم منهم الذي كان يستند إلى أحلام القومية وحتمية الوحدة العربية، قد أحس فجأة بانهايار الحلم الذي عاش طويلاً وهو يسمى من خلفه. والأجيال الجديدة التي أحسّت أنها تواجه مستقبلاً غامضاً بلا مرجعية قائمة. وهكذا مثلت «العربي» نوعاً من الملاذ، وساحة للحوار في وقت كان الحوار في عالمنا العربي - ولا يزال - مفقوداً. أي أن الجميع شعروا أن الهوية العربية قد أصبحت مهددة في عالم تتسارع فيه الأحداث، ولم يعد للعالم العربي دور في صنعه. وحول هذا الأمر يتساءل رئيس تحريره العربي، د. سليمان العسكري الذي تولى إدارة المجلة في عام ١٩٩٩ في واحدة من أولى افتتاحياته: «إن الخيار ليس متاحاً في واقع الأمر أمام مجتمعنا وشعبونا، نتعولم أو لا نتعولم، إنما السؤال هو: هل نحن قادرون على مواجهة تحديات واقع بشري معلوم لا محالة».

العقد الخامس: الألفية والدخول في قفص الاتهام:

مع بداية الألفية الثالثة، دخل العالم العربي في قفص الاتهام. فمع تفجيرات أبراج مركز التجاري العالمي تحول كل فعل يقوم به العرب إلى دليل اتهام ضدهم. وأصبح أي تفجير في أي مكان في العالم ينسب إليهم دون حاجة للبحث عن دليل. لقد أصبحت صفة الإرهاب إحدى الصفات الأصلية للمواطن العربي. وتناسى الغرب المأسى اليومية التي تحدث على أرض فلسطين. وأخذ يتحدث عن الحق العربي الدفين ضد الغرب

المعاصر، وضد ما فيه من مظاهر المدينة والتحديث. بل وأخذ المفكرون منهم - ومفكرو أمريكا على وجه الخصوص - يطرحون تساؤلاً ظاهره البراءة وباطنه التهكم هو: لماذا يكرهوننا؟

وفي الحق أننا انسقنا وراء تيارات الاتهام المتبادلة. أصبح العرب يؤمنون في قرارة أنفسهم أنهم مذنبون بصورة أو بأخرى. إنها نفس الحال التي انتابت المواطن (س) في رواية كافكا الشهيرة «القضية». حين تعرض للتحقيق في قضية لا يعرف عنها شيئاً ثم تم إعدامه دون أن يبالي أحد بشرح أسباب ذلك له. وقد عانت «العربي» كثيراً من هذا النوع من المقالات التي توصل جلد الذات وتشويهها. كانت تبحث وسط هذا الركام عن تيار عقلائي يتشكل على صفحاتها ويساعد العرب على الخروج من هذا المأزق. وقد غلب على صفحات «العربي» نوعان من الاتجاهات:

أولاً: الإقرار بالتخلف وليس الاستسلام له

كانت السنوات التي سبقت الألفية قد صنعت فجوة كبيرة بين العرب والعالم المتقدم. وازدادت هذه الفجوة اتساعاً مع الثورة العالمية التي يعيشها العالم. وجد العرب أنفسهم خارج ثورة الاتصالات، وثورة الهندسة الوراثية، وثورة الطاقة البديلة، وأصبحوا مستهلكين لما ينتجه الغرب سواء فهموا آليات عمله أم لم يفهموا.

وقد نشرت المجلة سلسلة من المقالات حول تلك الفجوة الحضارية التي انفتحت بين العرب وبين العالم المعاصر في كل المجالات. في مجال المعرفة والتكنولوجيا والاقتصاد وحتى في الفن. وكان الهدف الرئيسي هو تشخيص هذه المشكلة والبحث عن حل لها.

والغريب أن «العربي» في محاولتها للبحث عن تأصيل للهوية قد حاولت العودة إلى ما بدأت به، وهو استنهاض روح التاريخ العربي مرة أخرى. وإعادة كتابة ما فيه من وقائع، وما شهدته من شخصيات إيجابية. وكانت تعتقد أنها بهذا الأمر، أي إعادة الجانب الإيجابي من التاريخ سوف تساهم في تدعيم الذات العربية، ودفع الإحساس بالذنب الذي تولد في داخلها. وكان في نيتها أن يكون هذا باباً ثابتاً يساهم فيه الكتاب ودارسو التاريخ. ووجهت الدعوة إلى العديد من الكتاب للقيام بهذا الأمر، واستجاب البعض منهم، إلا أن المقالات الكافية لم تتوافر. وظهر الباب تحت عنوان «لحظات مضيئة في

التاريخ العربي»، إلا أنه لم يستطع أن يثبت نفسه، وأن يظهر بصورة متوالية على صفحات المجلة. ربما كان هناك عزوف عن كتابة التاريخ، وربما كان هناك إحساس بثقله ووطأته على الذات العربية. لذا لم يعد أحد يلجأ إليه كثيرًا.

ثانياً: دعم الثقافة العلمية والتوجه العلمي.

في شهر يونيو من عام ٢٠٠٥ قامت «العربي» بتجديد آخر في شخصيتها. كانت قبل ذلك قد أنشأت لنفسها موقعاً ثابتاً على شبكة الإنترنت حتى تستطيع الوصول إلى أي مكان لا تصل إليه طبعاتها الورقية، كما أنها دأبت على عقد ندوة سنوية موسعة يحضر إليها الكتاب والمفكرون والمتخصصون من كل أنحاء العالم العربي. ولكنها وجدت لزاماً عليها أن تخطو خطوة أوسع نحو التفكير العلمي ودعم الاتجاه العقلاني في الثقافة العربية.

أدركت المجلة أن العلم هو لغة العصر الذي نعيش فيه. وأننا لن نستطيع التفاهم مع العالم، إلا إذا عرفنا أسرار هذه اللغة. و أدركت «العربي» من خلال الاستفتاء الذي أجرته وشاركت فيه شريحة كبيرة من القراء الذين يتابعونها أن هناك نسبة كبيرة منهم في سن الشباب. وأن هذه الشريحة لا تكفيها الجرعة العلمية الصغيرة التي تنشرها «العربي» على صفحاتها. لذلك كان قرارها أن تنشر ملحقاً علمياً مجانياً مع كل عدد من أعدادها. وكان من الأسهل عليها أن تدمجه داخل المجلة، وأن تزيد من صفحاتها. ولكنها أحسّت أن هذا الملحق يصلح لأن يكون نواة مجلة علمية متخصصة بات الشباب العربي في أمس الحاجة إليها تماماً كما حدث مع مجلة العربي الصغير.

اهتم ملحق العربي العلمي بمختلف فروع العلم الحديث. فقد اهتم بعلم الفضاء خاصة، وأن هذا العلم قد شهد اكتشافات جديدة في الآونة الأخيرة، وظهرت كواكب من الفضاء المظلم لم يكن الإنسان يعرف بوجودها. كما اهتم أيضاً بتجارب الهندسة الوراثية، وعرضت أحدث مكتشفاتها. ولم تنس أن تركز على الجانب الأخلاقي من هذه التجارب، وخاصة التي يدور منها حول الإنسان. كما عرضت المجلة أيضاً العديد من الاكتشافات الطبية الحديثة خاصة وأنها ظهرت وسط الهلع الذي أحدثه انتشار وباء إنفلونزا الطيور، وقد تتبعت المجلة حالات تطور هذا الوباء منذ بلوغه ذروته

في صيف عام ٢٠٠٥ حتى خفت الضجة حوله تمامًا. وقد نشرت عددًا من الموضوعات التي تكتسب أهمية خاصة مثل أدوية المستقبل الذكية، وعمليات نقل الأعضاء واكتشاف مجموعة شمسية جديدة، كما قامت بنشر العديد من الحوارات مع العلماء العرب والعالميين.

إن «العربي» قد لعبت دورًا مهمًا في حفظ الذاكرة العربية على مدى نصف قرن من الزمان. وقد تميزت رحلتها بعدد من الخصائص:

(١) داومت المجلة على الصدور المتواصل في موعد ثابت مع بداية كل شهر، لم تنقطع عن قرائها إلا لمدة عام واحد بسبب الظرف القهري للاحتلال.

(٢) تطورت المجلة شكلاً وإخراجاً وزادت من عدد صفحاتها، وأصدرت العديد من الملاحق والهدايا التذكارية دون أن يؤثر ذلك في ثمنها الذي كان ومازال متواضعًا. فقد كانت تدرك أنها بمنزلة هدية شهرية ترسلها الكويت إلى القارئ العربي في كل مكان.

(٣) قامت المجلة بأكبر عمليات اكتشاف في تاريخ الصحافة العربية للمدن العربية، ولم تتوقف عند حد العواصم الكبرى، ولكنها نفذت إلى المدن الصغرى والواحات الصحراوية والأماكن المنعزلة. كما قامت أيضًا بأكبر الرحلات إلى مختلف دول العالم.

(٤) تطورت استطلاعات «العربي» في السنوات الأخيرة من المجلة. وخاصة بعد انتشار البرامج التلفزيونية، التي تقوم باكتشاف الأماكن. فلم تعد الاستطلاعات تقتصر على رصد المكان، ولكنها كانت تفحص لتكشف القضية الأساسية وراء كل مكان تذهب إليه. ويمكن القول إنها المجلة الوحيدة التي لامست القضايا العالمية في مواقعها، وقدمت لها رؤية متفردة وجديدة لم يكن القارئ العربي يعرف عنها شيئًا.

(٥) أقامت «العربي» أكبر عملية في الحوار بين الكتاب والمثقفين والقراء من مشرق العالم العربي إلى مغربه، وساهمت في تعريفهم إلى بعضهم البعض. وكان عليها حرصًا على عبور كل الحدود الإقليمية أن تتحلل من كل النزعات الضيقة والدعاوى الشوفينية ولا تتساق وراء أي خلاف إقليمي مهما بلغت ذروته.

(٦) ساهمت في إثراء الإبداع العربي وركزت جهودها على مجال القصة القصيرة والقصيدة الشعرية وهي المجالات التي تتناسب معها كمطبوعة

شهرية. وقد نشرت لمئات الكتاب، وأفسحت مجالاً لكل أشكال الشعر الحديث وكانت متفتحة دوماً في تقبلها للأفكار والتجارب الجديدة.

(٧) حاولت أن تكون مجلة متكاملة. كانت تدرك أن الميزانية التي يخصصها القارئ العربي للثقافة هي ميزانية ضئيلة. وأنه في حاجة إلى مجلة تغنيه عن بقية المجلات، لذلك حرصت على أن تشتمل الموضوعات التي تنشرها على أساسيات المعرفة العامة. وأن تصوغها في أسلوب أدبي راق.

(٨) كانت «العربي» منذ بدايتها مجلة عقلانية تؤمن أن آفة المواطن العربي هي الإغراق في الخرافة والبعد عن الأساليب المنطقية في مواجهة الحياة. وحتى في تناولها للقضايا الفكرية كان العقل هو دائماً سبيلها للمنطق. وبالرغم من أنها نشأت وازدهرت وهي وليدة للحلم العربي، فلم يتحول هذا الحلم على صفحاتها إلى شعارات رومانسية أو رؤى غير واقعية. بل حاولت أن تواجهه بمنطق الأرقام والحقائق أكثر من الانسياق خلفه بمنطق الحنين والمشاعر.

(٩) اهتمت «العربي» إلى حد كبير بالمرأة العربية والطفل العربي. كانت ترى في المرأة صانعة الحياة وحافظة المجتمع. وترى في الطفل بذرة المستقبل، لذلك فقد اهتمت بإعداد مكان خاص للمرأة على صفحاتها. وكانت تكتب إليها فيه، وتتيح لها الفرصة لتكتب للآخرين. كان هناك البيت العربي الذي يهتم بمشاكل المرأة داخل بيتها. وهناك الصفحات الأخرى. التي تشارك فيها المرأة في قضايا المجتمع. أما الطفل فقد تطور ملحقة ليصير مجلة متطورة خاصة به هي «العربي الصغير».

(١٠) اهتمت بالفكر العلمي. وقد أفسحت منذ البداية العديد من الصفحات من أجل كتابة موسوعة عربية علمية. ولكنها كانت جهوداً يفلب عليها الطابع الاجتهادي، لأن القائم عليها كان فرداً واحداً هو رئيس التحرير. أما الآن، فهي تواصل إصدار ملحق العربي العلمي، الذي يشارك فيه أقلام عشرات الكتاب والمترجمين والمتخصصين في تبسيط العلوم، وهي تأمل أن يتحول إلى مجلة علمية متخصصة في القريب العاجل.

مجلة الآداب البيروتية: المرحلة الأولى (١٩٥٣-١٩٦٧)

سامي خسيبة

لأسباب موضوعية تتعلق بضخامة واتساع مجال الموضوع الذي كلفني بكتابته الصديق العزيز الدكتور/ سليمان العسكري لهذه الندوة الجليلة -عول مجلة الآداب اللبنانية (أفضل وصفها بالبيروتية)، وتتعلق بالتدريج بالدور الذي لعبته هذه المجلة المهمة وتحليله، فإنني سوف أقصر هذه الورقة على الحديث الموجز عن ذلك الدور في المرحلة الأولى من عمر المجلة الذي يمتد بين عام صدورها في أوائل خمسينيات القرن العشرين، وبين عام النكسة (١٩٦٧) الذي تغيرت فيه أشياء كثيرة ولحقت بالمواقف والأدوار وبالتوجهات ودوافعها وأصحابها تغيرات أكثر ذات ألوان عدة.

-١-

حينما صدرت مجلة الآداب البيروتية في السنوات الأولى من خمسينيات القرن العشرين، كانت الثقافة العربية قد خطت خطوات غير قليلة نحو مرحلة جديدة من مراحل تحديثها في أبعاد رئيسية عدة،

وسعيًا إلى بناء ركائز عدة للحدثة نفسها . وقد يمكننا تلخيص هذه الأبعاد في النقاط التالية، التي سوف نحاول ترتيبها تنازليًا من الأكثر عمومية إلى الأكثر تخصيصًا :

«البعد السياسي: وقد تمثل في طرح أنواع من التصور القومي للكيان السياسي العربي الذي تصورته الأيديولوجيات السياسية المختلفة باعتباره الممثل الطبيعي للوجود السياسي الفعال للأمة، والذي ينبغي أن يحتويها، لأنه ما ينبغي على الأمة أن تسعى لإنشائه - أو فرضه - بنفسها، وذلك تطويرًا أو تجاوزًا للأبعاد الوطنية (الإقليمية المحلية) للكيانات المتعددة، الموجودة بالفعل أو تلك، التي كانت على وشك أن توجد . ولقد جاء طرح تلك التصورات المختلفة لذلك الكيان السياسي الموحد (الذي يضم وطن الأمة كله أو أجزاء كبيرة منه)، حيث كانت الثقافات السياسية العربية قد تجاوزت من منطلقات متعددة بين الاستقلال الوطني (الإقليمي المحلي)، وبين إقامة أو تدعيم دولة وطنية إقليمية لكيان سياسي يضم قسمة جغرافية محدودة عن وطن الأمة الكبير . كان هذا التجاوز تعبيرًا عن طموحات ذهنية أساسًا، وعاطفية غالبًا إلى استعادة أو إقامة دولة قومية عربية شاملة.

البعد الاجتماعي: وقد تمثل في صعود أنواع جديدة من النخب الاجتماعية واحتلالها الصفوف الأولى من عمليات الحراك الاجتماعي/الاقتصادي/السياسي/العام. وبصرف النظر عن عمق تأثير ابتعاد أو اقتراب فصائل مختلفة من هذه النخب الجديدة من مسئوليات الحكم، وامتيازات الثروة في مجتمعاتها أو في كياناتها السياسية المحلية القائمة أو القادمة ... فإن هذه النخب نفسها كانت موزعة على المستوى الثقافي والإيديولوجي على ثلاثة محاور رئيسية، وهي محاور: الموروث التقليدي ومفاهيمه التقليدية، ثم الواقد الأجنبي - المستعار أو المفروض والمتعدد التوجهات: الليبرالية سواء التقليدية أو ذات التوجه الاجتماعي، أو الجماعية سواء الاشتراكية أو القومية العنصرية (ذات الأساس العرقي أو الديني). وكان المحور الثالث، الأضعف، ولكنه بعد الحرب العالمية الثانية وبعد النكبة في فلسطين يتمتع بقوة متزايدة تجعله الأعلى صوتًا والأكثر جماهيرية بين النخب الجديدة. وكان هذا المحور الثالث

هو محور «التجديد الذاتي» الذي انقسم بدوره بين اتجاه نقد الموروث وتطويره، اعتماداً على استيعابه وعلى استيعاب ما يمكن من الواقد المستعار، وبين اتجاه إحياء الموروث في أشكال وصياغات جديدة، وبين اتجاه إدخال ثمار التجديد في إهاب تأصيلي تجديدي معاً، ولكنه إهاب يفرض إما التوجه الاجتماعي (الاشتراكي) القومي أو التوجه الليبرالي/ الفردي القومي.

وفي إطار هذا المحور الثالث المتعدد الاتجاهات، صدرت مجلة الآداب، ولكننا نحتاج قبل الوصول إلى البعد الأكثر تخصيصاً والذي ستتجلى فيه مجلة الآداب نفسها، نحتاج إلى وقفة قصيرة عند البعد الثالث.

«البعد المعرفي/الثقافي: على الرغم من تعدد المحاور الاجتماعية/ السياسية وتياراتها الأيديولوجية المتباينة، فإنها اتفقت جميعاً (باستثناءات نادرة) على الصعيد المعرفي في تركيز انشغالاتها الفكرية والثقافية على المجالات المعرفية الاجتماعية والإنسانية وبشكل خاص على مجالات الإنتاج الثقافي/اللفوي والفكري أو الفلسفي التأملي والتحليلي.

ويمكننا تلخيص الموقف المعرفي/الثقافي الذي صدرت مجلة الآداب في ظله أو تحت تأثير مناخه بالقول إن التاريخ، وخاصة التاريخ الثقافي بمعناه الواسع وتفاعلاته والإنتاج اللفوي/الأدبي أساساً كانا الشاغل الرئيسي لمختلف النخب الثقافية المنتخبة والمعبرة عن مختلف محاور وتيارات النسيج الاجتماعي العربي في أوائل خمسينيات القرن العشرين، (وقد يكون التركيز عليهما امتداداً لما ورثه جيل الخمسينيات العربي من أجيال ما تسمى بحركة التنوير أو التجديد في العقود الماضية).

وإضافة إلى التاريخ الثقافي العربي والإنتاج اللفوي، فقد استمر أيضاً الانشغال الجزئي نسبياً بتيارات بعينها من الثقافة الغربية ربما كان على رأسها التيار الماركسي التقليدي أو المتجدد، والتيار الوجودي - الفرنسي بوجه خاص وهما التياران اللذان انشغلت بهما الآداب في تلك المرحلة.

-٢-

ومن زوايا أخرى، وأكثر اقتراباً من الواقع الفعلي للخريطة السياسية/ الاجتماعية/الثقافية العربية في لحظة صدور «الآداب» نستطيع أن نلمس أن هذه المجلة لبثت احتياجاً علمياً لتيار «التجديد الذاتي» الثقافي/

السياسي، ذلك أن مجلة «الرسالة» المصرية القديمة كانت قد لفظت أنفاسها بعد أن أدت دورها طوال ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين بتركيزها على القضايا الثقافية الرئيسية ذاتها (وذاات المدلول السياسي الاجتماعي): قضايا تحديد الشعر والنقد الأدبي والاهتمام بالأنواع الأدبية، التي كانت جديدة على الثقافة العربية في حينها، وبالتالي إعادة النظر في التاريخ الثقافي للأمة ومحاولات استيعاب التجديد في الثقافة الغربية (وسوف نلاحظ أن أصحاب الآداب - دسهيل إدريس - كان من الكتاب الشباب في مجلة الرسالة في مرحلتها الأخيرة).

ويبدو أن بيروت بشكل خاص بمناخها الليبرالي نسبياً - كانت هي الموقع المناسب لظهور هذا المنبر الجديد لتلبية احتياج تيار «التجديد الذاتي» إلى مواصلة تطوره، وإلى التواصل - عبر الحدود السياسية - بجماهير النخب الاجتماعية/الثقافية، وخاصة بعد ظهور الأنظمة السياسية الجديدة في سورية ومصر - ومع الحراك السياسي الثقافي الجديد في الأردن والعراق ولبنان نفسه. إضافة - وربما أساساً - للحراك السياسي/الثقافي الجديد بين جموع الجيل الثاني من اللاجئين الفلسطينيين المشتتين بين المخيمات في لبنان وغزة وسورية وفي الضفة الغربية، التي كانت أصبحت جزءاً من الأردن، وإضافة إلى مؤشرات التجدد الثقافي عند جيل المتعلمين الجدد في إمارات الخليج العربي، وخاصة في الكويت.

-٣-

قد نتفق مع القائلين بأن انحصار اهتمام الفكر العربي الحديث - في التاريخ وهي اللغة وتوابعهما (من السياسة إلى الشعر)، إذا كان انعكاساً لأوضاع اجتماعية/اقتصادية/سياسية فرضت على العقل العربي أن ينشغل بترويض التاريخ لإخضاعه لإرادات متباينة وبالإبداع اللغوي وليس بترويض الطبيعة أو تحرير المجتمع والإبداع.

ولكن - وبصرف النظر - فإن تيار التجديد الذاتي قرر أن يكون قومياً أصيلاً من جهة وتجديدياً من جهة أخرى. فهو أصيل من جهة الإيمان بأن التاريخ يعني السياسة، وبأن الشعر ديوان العرب وهو تجديدي من جهة أخرى حين رأى أن تجديد الأدب، وتحديث الشعر يعني تحديث الديوان

كله بقدر ما يعني طرح قضية «التحديث» برمتها في أكثر مستوياتها جماهيرية، أي في المستوى الجامع لكل من التراث واللغة.

وكان معنى هذا أن تقف المجلة التي نشأت في إطار محور التجدد الذاتي - مع الجديد في كل من السياسة والشعر: مع النزعة القومية، بصرف النظر عن تعدد الألوان، التي تتازعت تلك النزعة، ومع الشعر الحديث الذي لا يفالي في حدائته، أو لا يقطع بشكل نهائي مع الموروث.



ولأنه من المستحيل في هذه السطور المحدودة أن تقدم تحليلاً يستند إلى رصد تفصيلي لمسيرة مجلة الآداب طوال نصف القرن ونيف من عمرها حتى الآن، وعلى مدى المراحل المتتالية - المتضاربة وشديدة التعقيد، التي عاشتها الثقافة العربية، وانعكست تناقضاتها وتقلباتها وتعقيداتها على مجلة شديدة «المرونة» من جانب، وفائقة الحيوية من جانب آخر بالقدر الذي نعرفه عن الآداب، التي وصفت نفسها بأنها مجلة تعنى بشئون الفكر، أقول إنه بسبب هذه الاستحالة يمكننا أن نعثر على تمثيل جيد لمرحلتها الأولى، التي امتدت بين عامي ١٩٥٢، ١٩٦٧ من القرن الماضي من حيث التكوين الموضوعي للعادة التي حرصت المجلة على احتوائها، أو من حيث التأسيس الموضوعي أيضاً لموقف المجلة من تكوين تلك المادة، ومن التيارات، التي احتواها ذاك التكوين ورموز تلك التيارات... يمكننا أن نعثر على هذا التمثيل المتكامل تقريباً في العدد الممتاز الذي أصدرته المجلة عن «الشعر العربي الحديث» في شهر مارس من عام ١٩٦٦، أي قبل عام واحد من النكسة.



بتوقيع «التحرير» وهو ما نرجح أنه إشارة إلى سهيل إدريس، وربما إلى زوجته سكرتير تحرير المجلة - السيدة/عايدة مطرجي إدريس جاء في افتتاحية ذاك العدد:

«وكانت المجلة، ولا تزال تؤمن بأن تجربة الشعر الحر كانت جد طبيعية، إذ كانت استجابة صادقة للتطور الذي يعيشه المجتمع العربي، ومن ثم الأدب العربي، ومن طبيعة كل تجربة جديدة أن تعاني لحظات الانتصار والانحزام، وأن يتركها الزيف أحياناً إلى جانب الأصالة، التي خلقتها،

وصحيح أن الشعر الحر يواجه بعض الأزمات، ويتعرض لبعض من
النكسات، وربما كان بإمكاننا أن نعتبره في ذلك شبيهاً للدفعة الثورية،
التي يعيشها الوطن العربي منذ نكبة فلسطين، فهي تصاب أحياناً ببعض
الجزر بعد المد الهائل الذي عرفته، وتواجهها بعض العقبات، ولكن هذا
ليس من شأنه إلا أن يزودها بمزيد من الخبرة والتجربة، ويبصرها
بأخطائها ويرشدها إلى الدروب الصحيحة، وقد رأينا من المستحسن
الاستماع إلى ما يوجد إليه (الشعر) من نقد ومآخذ حرصاً على الموقف
الموضوعي المتجرد، وبهذه الروح كذلك دعونا إلى أن يشارك في هذا
العدد كل من أسهم في هذه التجربة بصرف النظر عن لونه أو نزعتة أو
ما قد يكون لنا من تحفظ بشأنه.

وآنذاك تحدد المجلة الملامح العامة لموقفها منذ نشأتها طوال تلك
المرحلة بعبارات شديدة العمومية مثل «تطور» المجتمع العربي و«الدفعة
الثورية»، التي يعيشها الوطن العربي، إضافة إلى الإشارة إلى «الموقف
الموضوعي المتجرد» إزاء رموز تجربة التجديد، بصرف النظر عن ألوانهم
أو نزعاتهم أو ما قد يكون للمجلة من تحفظات بشأنهم.

ثم يبدأ العدد بسلسلة من الكتابات بأقلام عدد من كبار شعراء حركة
الشعر الحديث (أو الحر كما تسميه الافتتاحية)، وتأتي هذه الكتابات
تحت عنوان «تجربتي الشعرية»، وقال التحرير مرة أخرى إنه ينشر تلك
الكتابات حسب ترتيب أسماء الشعراء طبقاً للمتابعة الأبجدية، ولهذا
كان صاحب التجربة الشعرية الأولى هو أدونيس، الذي كان بالصدفة قد
تحول قبيل سنوات قليلة إلى تبني رؤية عروبية خاصة به بدلاً من رؤيته
الأصلية الأولى، التي عبرت عن إيديولوجية الحزب القومي السوري،
وتشاء الصدفة الأبجدية أيضاً أن يكون صاحب التجربة الشعرية التالية
هو عبدالوهاب البياتي، والذي كان بالصدفة بدوره، قد تحول إلى تبني
رؤية عروبية خاصة به أيضاً، بديلاً لرؤيته الأصلية الأولى، التي عبرت
عن تيار أقصى اليسار في العالم العربي. أما صاحب التجربة الشعرية
الثالثة، فكان أحمد عبدالمعطي حجازي الذي كان قد ولد كشاعر في
حوضن الحركة الوجدانية (الرومانتيكية المتجردة) المصرية قبل تحوله
المبكر إلى تبني الرؤية القومية السائدة، بصرف النظر عما تأثر به

من أيديولوجيات عروبية متباينة عبرت عنها جبهة التحرير الجزائرية أو حركة القوميين العرب أو حزب البعث السوري أو التيار الناصري القومي/الاجتماعي. وكان صاحب التجربة الرابعة هو صلاح عبدالصبور صاحب النزعة الوجدانية والفردية سوياً، والذي تتنازع دوافع متعارضة بين الفعل والتأمل، والساثر على أشواك الحدود الفاصلة بين اليسار المصري والليبرالية المثالية والنزوع القومي الناصري، وكان صاحب التجربة الخامسة هو محمد الفيتوري، الذي نشأ كشاعر سوداني في أحضان التيار الوجداني المثمر المتأثر بنظائره في مصر ولبنان وسورية قبل أن يتحول إلى تبني رؤية مستقبلية تتمسك بالجمع بين انتماءين عربي وإفريقي.

(ونعتقد أن من بينهم كان نزار قباني وسعدي يوسف وعلي الجندي ومعين بسيسو من بين آخرين).

وينبهنّا التحرير إلى أن خليل حاوي - أحد كبار الشعراء المجددين في بلاد الشام قد وعد بأن يكتب تجربته الشعرية في عدد قادم.

xxxxxx

ولفت النظر أن أول دراسة نقدية في العدد كانت للدكتور محمد النويهي الأستاذ بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، وصاحب الموقف المعارض بهدوء للشعر الحر والداعي إلى إعادة النظر في الشعر العربي الموروث، وإعادة اكتشاف مميزاته وقدراته بغية تجديد وجوده وليس تجاوزه أو التكرار له.

ولكن الدراسات الأربعة التالية كانت بأقلام مدافعين أصلاً عن الشعر الحديث، وعن التجديد الثقافي/الاجتماعي/السياسي العربي بشكل عام، وهو ما غلب على دراساتهم في العدد، والتي كان من المفترض أن تتركز على الشعر وحده، مطاع صفدي الذي كتب عن الشعر الحضاري، وعز الدين إسماعيل الذي كتب عن الشعر الحديث والتراث، وشوقي خميس الذي كتب عن التيار الثوري في الشعر الحديث، وإحسان عباس الذي كتب دراسة عن التجديد عند البياتي.

وبعد فاصلة معارضة للتجديد يكتبها رثيف خوري داعياً أصحاب الشعر الحديث إلى بعض الأصالة، تعود المادة المنشورة إلى ما جعلها

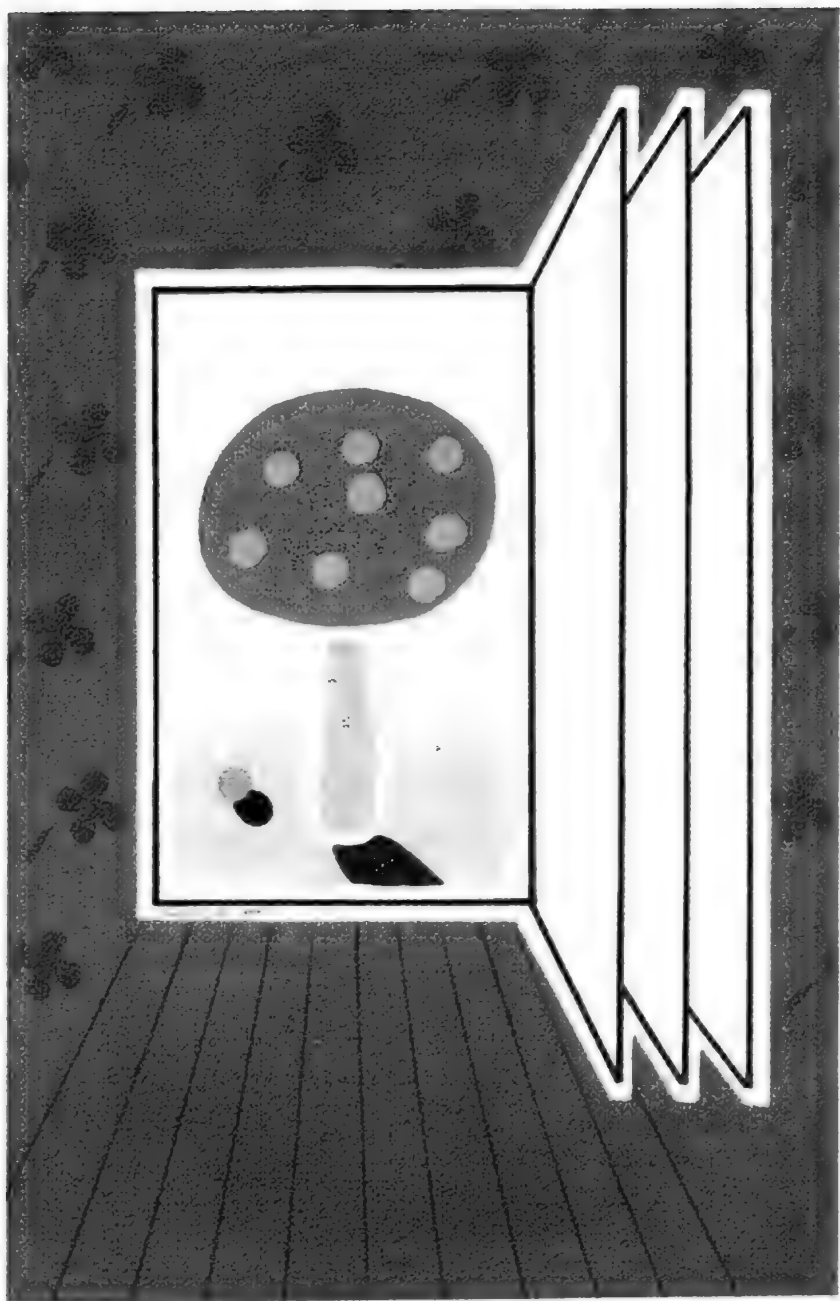
اختيار التحرير تبدو أنها الأغلبية المدافعة عن التجديد الشعري/الثقافي العام: شكري عياد وعلي الزبيدي وجبرا إبراهيم جبرا وسامي خشبة وإبراهيم أبو ناب ومحبي الدين إسماعيل، وعبدالجبار عباس وناجي علوش وسامي مهدي وفاضل تامر وغيرهم الذين ينتمون إلى مختلف ألوان الطيف الأيديولوجي واتجاهات الذائقة الفنية/الشعرية. وقد يلفت النظر أن صبري حافظ يكتب في هذا الوقت المبكر عن قصيدة النثر، مؤكداً أنها: «لا شعر ولا نثر».... ولعله قد غير موقفه الآن!

xxxxxx

أما القصائد الشعرية، فكانت على القدر نفسه من التنوع على مستوى الأجيال والرؤى والأذواق من أدونيس ومحمد عفيفي مطر، إلى فدوى طوقان وبلند الحيدري وكامل أيوب، ومن أحمد عبدالمعطي حجازي ومحمد الفيتوري ومعين بسيسو وعبد الوهاب البياتي حتى عز الدين المناصرة وعبد الستار الدليمي ومحمد سعيد الصكار، ونصار عبدالله وجورج غانم ومحمد إبراهيم أبو سنة.

أما على مستوى التنوع الذوقي والفكري، فقد ضمت القصائد شعراء متحولين من البنية الشعرية التقليدية في صورها الموروثة أو التجديدية، وقصائد لشعراء حداثيين أصحاب نزعات وأذواق متباينة، ويلفت النظر أن عدداً منهم مثل محمد إبراهيم أبو سنة أو عز الدين المناصرة أو محمد عفيفي مطر وغيرهم قد تمكنوا من أن يحتلوا أماكن متراوحة بين أجيال تالية لهم منذ ذلك الحين.

وبالقدر نفسه من التنوع المشوب ببعض المزاوجة بين التيارات المتعارضة، فقد انشغلت الآداب في تلك المرحلة ذاتها بظواهر متنوعة سواء في حقول الإنتاج الفكري والنقدي أو الإنتاج الإبداعي، وخاصة في مجال القصة والرواية.



المحور الثالث

المجلات النسائية .. الخروج من الصمت وحيز التهميش

■ د. شيرين أبو النجا

■ علوية صبح

■ جمانة حداد

الذات النسوية في ظل الحداثة الأبوية

د. شيرين أبو النجا*

منذ حوالي بداية التسعينيات بدأت الأصوات المطالبة بوجود المرأة في وسائل الإعلام ترتفع وتزايد. وتراوحت المطالب فيما بين تحسين صورة المرأة واستعادة التراث النسائي المغيّب، أو المهتمش، وموقع المرأة في الثقافة الشعبية، وتسليط الضوء على إنجازاتها. ساعد في ارتفاع هذه الأصوات مؤتمرات دولية عدة متتابعة مثل مؤتمر الأرض (فيينا ١٩٩٣)، ومؤتمر السكان (القاهرة ١٩٩٤)، ومؤتمر بكين للمرأة (بكين ١٩٩٥) وهو المؤتمر الذي تلاه بكين+٥ وبكين+١٠. نتج عن هذه المؤتمرات اتفاقات ومعااهدات تخص النساء بشكل كامل، أو تخصص بعضاً من بنودها للنساء، وهي معاهدات لم تتوان الدول العربية في تبنيتها والتوقيع عليها بالرغم من إبدائها بعض التحفظات. كان هذا التبنى هو ما سمح بانتشار خطاب حقوقي وتتموي حول العديد من القضايا المتعلقة بحقوق النساء وعلى رأسها الوجود الإعلامي للمرأة، أو بالأحرى لصوتها. وبالفعل حدثت طفرة في الصحف، التي ركزت

* أكاديمية من مصر.

على المواضيع المتعلقة بحقوق النساء، وازداد بشكل ملحوظ عدد البرامج التلفزيونية، التي تستضيف شخصيات نسائية لها إنجاز بعينه. وبدا وكأن هناك تغيراً جذرياً قد حدث إلا أن متابعة الأمر عن قرب تكشف أن التغير ليس إلا شكلياً وإصلاحياً. فعلى سبيل المثال، كانت - وما زالت - أشهر صفحة تتناول شئون النساء هي صفحة الجمعة بجريدة الأهرام المصرية، وعنوان الصفحة الذي لم يتغير من قديم الأزل هو «المرأة والطفل» بكل ما تحمله واو العطف من دلالات خاصة بدور النساء. كل ما حدث من تغيير هو إضافة موضوع عن «الخلع» بجانب مقال عن صفات الزوجة الناجحة.

التغير إذن شكلي لأن كل الخطاب الحقوقي التعموي الذي انتشر بشكل ملحوظ في العقد الأخير من القرن الماضي لم يشترك مع الثقافة السائدة، التي اعتادت تقسيم الأدوار بشكل تقليدي، ذلك التقسيم الذي يحيل المرأة بالتعريف إلى الفضاء الخاص، ويعطي الرجل الحق الكامل في ملكية الفضاء العام، والذي لا يمهّد الأرضية لترشيح أو انتخاب النساء في الدوائر البرلمانية، فكان يتوجب على الدولة العمل بنظام التعيين أو الحصص، والذي يسمح لخطاب أصولي أن يصوّر النساء بوصفهن منبع الفتن، والأهم أنه تقسيم يفرض خطاباً ثقافياً يعي تماماً أن كل الضجة المثارة في وسائل الإعلام وفي الخطاب الرسمي للدولة ليست إلا ضجة زائفة تسمى لترضية قوى أخرى ليس أولها البنك الدولي، ولا آخرها الأمركة الإمبريالية.

ولذلك أجد السؤال الذي طرحته على اللجنة التنظيمية للندوة في خطاب الدعوة سؤالاً يستحق التأمل والتفكير: «عندما ثارت المرأة على شرقة الحريم وحاولت أن تؤكد ذاتها في مجتمع لا يعترف بها عن طريق إصدار المطبوعات والمجلات، وإقامة المنتديات الثقافية، هل مازالت هذه المحاولات مستمرة حتى الآن؟ بشكل متعجل قد تكون الإجابة «نعم»، ولكن بقليل من التأمل، لا بد وأن يختلف الأمر. إن محاولات النساء الآن تختلف تماماً عن «ثورة الحريم» التي حدثت في نهاية القرن التاسع عشر، وبدايات القرن العشرين - تختلف من حيث السياق السياسي والاجتماعي الذي كان عليها أن تشتبك معه، وهو ما تضمن محاولة

تحديد بعض القوى ومحاولة كسب تأييد البعض الآخر. كانت تلك الفترة هي فترة « النهضة النسائية في مصر » وهو أمر منطقي وملأثم إذا أخذنا في الاعتبار أن الخطاب النهضوي كان يشق طريقه بشكل عام. كان هناك الاستعمار الذي سعى بكل قوته إلى استبعاد النساء، كما يتضح من خطاب اللورد كرومر - المندوب السامي آنذاك، كان هناك قوى أصولية تمكن محمد عبده من التصدي لها وتذويب حديثها، كان هناك كتاب قاسم أمين « المرأة الجديدة » (١٨٩٩)، وكانت هناك قوى سياسية لم تكن مستعدة أن تغامر بمستقبلها السياسي عبر تبني قضايا النساء. ومن هنا جاء الأثر والتأثير الحقيقي لخطاب وأفعال هدى شعراوي. وهو ما أفرز خطاباً ثقافياً جديداً تأسس بشكل راسخ عبر الاشتباك مع المعارضة والاحتماء بخطاب النهضة. كانت كل ذلك منذ قرن أو ما يزيد. ومن المستحيل تحليل الحاضر بنفس معايير الماضي وإن كان يجب أخذها في الاعتبار مع النظر إلى الانقطاع التاريخي وفترات الموات، التي منيت بها أصوات النساء وتساعد الجناح اليميني المتطرف، وظهور سياسات الليبرالية الجديدة.

إذا كنا نعيش الآن في عالم الكثرة كما يقول، فإن مجال الكتابة الإبداعية والنقد هما أنسب وسيلة لتحليل الحاضر، حاضِر الصوت النسوي وكيفية تعبيره عن نفسه بما في ذلك تجلياته وآليات الدفاع التي يتبناها فالأدب وقراءته يشكلان العالم عبر الحكي المغاير وهو ما يسمح بالتعددية.

- ٢ -

تقول لطيفة الزيات: « في الكتابة غير الإبداعية أنشغل بجانب من قدراتي، وفي الكتابة الإبداعية تكتمل قدراتي العقلية والحسية والوجدانية، أملك أن أرفع اسمي عن مقال نقدي أو ثقافي أو سياسي، فلا يملك القارئ أن يعرف إذا كان صاحب المقال رجلاً أم امرأة، أما أعمال الإبداعية فحمل بصمتي كامرأة، كهذا النتاج التاريخي الاجتماعي لمجتمع معين في فترة من فترات تطوره، وتحمل بصمتي كهذه المرأة الفريدة التي هي أنا. في الأعمال الإبداعية أكتشف رؤيتي الحياة وأبلورها، أخلق أقنعتي، فلا أبقى شيئاً سوى وجه الحقيقة العاري. أبعد

أوهامي عن الذات ستاراً بعد ستار، أعلو على توجساتي ومخاوفي، أحس، أجرؤ، أنطق صدقاً، ولو على ذاتي، أكون المرأة الخائفة المقدمة، الضعيفة القوية، الهشة الصلبة، المتمزقة بين العقل والوجدان، التي هي أنا، كتاباتي الإبداعية تعرفني وتعرفني، وما يصدق علي يصدق على كل امرأة عربية مبدعة». الكتابة الإبداعية النسوية بهذا المعنى ليست سوى رؤية المرأة لنفسها وللعالم في سياق تاريخي وسياسي ونفسي واقتصادي واجتماعي معين. ولذلك لا يمكن تبسيط الأمور إلى حد القول أن الكتابة النسوية هي الحديث عن قضية المرأة. ما هي إذن العوائق المعرفية، التي دفعت الساحة النقدية والثقافية - رجالاً ونساءً - إلى رفض المنهج النسوي النقدي والكتابة الإبداعية النسوية. وكلمة «رفض» هذا تحمل الكثير من التفسيرات (لا يمكن أن ننسى عدد المؤتمرات التي أفردت لهذا التوجه).

ضمنياً، ينطوي مصطلح الأدب النسوي على نوع من التحقير للمرأة ووضعها في مرتبة دونية، وهذا ليس إلا انعكاساً للواقع الاجتماعي الذي ينقل مشكلاته إلى الواقع الأدبي. وفي العالم العربي عامة لم يتم التأصيل ولا التأسيس نقدياً للإنتاج الأدبي النسائي، إلا قلة نادرة. فكان أن أطلقت هذه التسمية على النصوص، التي تكتبها المرأة، ووقف الأمر عند هذا، ولم يزد عن كونه ظاهرة طريفة، مما دفع العديد من الكاتبات إلى رفض تصنيف كتاباتهن كنسوية مثل هدى بركات. وليس هناك أبلغ مما قالته الناقدة المغربية رشيدة بنمسعود فيما يختص بهذا الرفض: «في رأيي أن الفموض الذي ينسحب على وجهات النظر المقدمة لمفهوم مصطلح «الأدب النسائي» أت من عدم تعريف وتحديد كلمة نسائي، التي تحمل دلالات مشحونة بالمفهوم الحريمي الاحتقاري، وهذا ما يدفع المبدعات إلى النفور منه على حساب هويتهم، فيسقطن بسبب ذلك في استتلاب الفهم الذكوري»، فبدلاً من محاولة توضيح مفهوم «نسائي» أو «نسوي» والتأصيل نقدياً لهذه المفاهيم تسلك المبدعات الطريق الأسهل ويرفضن المصطلح برمته اعتقاداً منهن أن إدراج كتاباتهن الإبداعية في باب الأدب النسوي ليس إلا إضفاء للدونية عليها. وبذلك يشكل عدم فهم هذا المصطلح أول وأهم عائق معرفي.

في كل الصحوه الحقوقية التتمويه، التي حدثت في التسعينيات، ظل الإبداع والنقد بعيدين عنها باعتبارهما مجالي تخصص منحصرين في دوائر أكاديمية في أحسن تقدير أو مجرد ترف بورجوازي «متفرين» في أسوأ تقدير. وبهذا بقيت كلمة «نسوي» مبهمه لا تعني سوى التعصب للنساء. لم ينجح في حل شفرة هذه الكلمة سوى من لهم فرصة الاطلاع على النظريات النقدية الغربية، وهذا يفسر انشغال طلبة وطالبات الدراسات العليا بأقسام اللغات في كليات الآداب بنظريات النقد النسوية مما جعل المعرفة تدور في دوائر مغلقة، ولا تؤدي الترجمة إلى حل المشكلة، بل تزيد من تعقيدها. وبذلك لا يساهم هؤلاء الباحثون والباحثات سوى في إعادة إنتاج معرفة تمت صياغتها في مكان آخر وفي سياق مختلف سياسياً واجتماعياً وثقافياً. فتجد المشتغلين في هذا المجال، وقد أنتجوا أبحاثاً مفترية يحاولون تطبيقها على السياق العربي، فيزداد اتساع الهوة الفاصلة بين الأبحاث وبين الواقع الذي يتعين قراءته. وتبقى كلمة «نسوي» مجرد مصطلح جاء من الغرب ليفرض هيمنته على الذهنية العربية، وبالرغم من أن كل النظريات لا يمكن تتبع أصل منشئها بشكل نقي، فالمعارف تدور وتتجول كما أثبت العديد من النقاد وعلى رأسهم إدوارد سعيد في «النظرية المرحلة»، إلا أن النسوية تبقى هي الإشكالية القائمة للعقل العربي الذي يتبادر لذهنه فوراً كلمة «المرأة». وهكذا يصبح غياب المعرفة أو عدم إمكان توصيلها هو العائق الثاني أمام التأصيل لممارسة نقدية وإبداعية نسوية.

- ٣ -

إذا أخذنا في الاعتبار المحاولات المتأججة للمجتمعات والنخب العربية في التحرر من كل أشكال السلطة القاهرة تحت مسمى «قضية الحريات»، التي تتضمن حرية الإبداع، فإنه لا يزال متحفظاً تجاه قضية الإبداع النسوي. ويظهر هذا التحفظ في أشكال عدة. أولها - كما ذكرت من قبل - تجاهل النقاد للصوت النسوي الإبداعي في العمل الفني، وبذلك يتم تقييد الممارسة النقدية النسوية. ثانياً: إحالة كل ما تكتبه المرأة إلى واقعها المعيش. إنها - كما يقول صبري حافظ - «تلك النزعة المضمرة التي تحاول أن ترد كل كتابة المرأة إلى خبرتها الذاتية، وأن تجعلها نوعاً

من السير القصصية، لإخراجها من مجال الرواية الجادة. فضلاً عن نوع أسوأ من الإضرار، لا يريد أن يصدق أن باستطاعة المرأة أن تبتدع أدباً، أو أن تكتب عن شيء لم تعلمه. ويسعى إلى استخدام كل ما تبتدعه ضدها، بصورة تحد من خيالها، وتحكم حصار «التابو» أو أطروحة المحرمات حولها، كيف يمكن التغلب على هذه الإشكالية، وما علاقة تحرر المجتمع بتحرر الكاتبة من هذا الحصار. هو حصار يرجع للعقل الجمعي الذي لا يريد أن يقر أن المرأة إنسان لا دخل لنوعها البيولوجي بمكانتها في السلم الاجتماعي. وهنا تكمن المفارقة أن المجتمع الذي يصرخ مطالباً بحل قضية الحريات لا يعترف بالمرأة كإنسان له نصيبه في تلك الحريات، وينتهي دائماً النقاش أن الرجل لا بد أن يتحرر من عبوديته لكي تتحرر المرأة. ولكن ما لا يذكر هو أن المرأة لا تتساوى مع الرجل في عبوديته، بل هي أقل منه منزلة وهو في النهاية ليس إلا نقاش عقيم لا يفضي إلى شيء سوى كشف ازدواجية الخطاب العربي المثقف تجاه المرأة، وبالتالي تجاه ذاته، فالمشكلة هي أن النقلة الحضارية نحو الحداثة لم تكتمل، بل إن الحداثة لم تبدأ بسبب وعي عميق بأهمية إرساء الخطاب الحداثي، بل بسبب محاولة اللحاق بالآخر الغربي. وهذا الظرف ذاته هو الذي سمح بتصاعد قوة التيار الديني الذي ينشغل كثيراً بالمرأة والذي يرى أن الكتابة الإبداعية «حرام». وهذه التناقضات على صعيد الفكر والمجتمع لا بد أن تضع الخطاب الإبداعي النسوي في مرتبة دونية، أو تؤدي إلى العكس فنراها تحتفي به بشكل مبالغ فيه، وكأنه طفرة مؤقتة لا أساس لها. وعلى حد قول هشام شرابي أن المجتمع الأبوي المعاصر «يعيش في ظل خطابين: في ظل خطاب الحقيقة الشاملة الكلية، وفي ظل خطاب الحقيقة الحديثة المحددة. المهم أنه عاجز عن التعامل مع أي منهما بشكل عقلاني منتظم يمكنه من إرساء علاقته بالماضي (التاريخ)، أو بالواقع (الحاضر) أو بالمستقبل، من خلال وعي ذاتي مستقل. بهذا فهو مجتمع متضارب تحكمه التناقضات على صعيد الفكر، كما على صعيد الممارسة والحياة اليومية». هو مجتمع يصر على إرساء المرأة وإبداعها في ظل خطاب الحقيقة الشاملة التي تعتبر الرجل متفوقاً على المرأة بالطبيعة، وفي الوقت نفسه، يجاهد للحصول على حرياته السياسية والاقتصادية

والثقافية والإبداعية انطلاقاً من خطاب الحقيقة الحديثة المحددة. ولذلك تفقد مقولة «لن تتحرر المرأة إلا بتحرر المجتمع» مصداقيتها. فلا بد من إعادة ضبط القوى في المجتمع، لكي يسعى الجميع نحو التحرر - ولا جدال أن الإبداع شكل مهم من أشكال التحرر وإثبات الذات. والهدف المنشود هو أن تفكيك هذه المقولة وصياغتها بشكل آخر سيفسح مكاناً للخطاب النقدي والإبداعي النسوي. فقد حدث هذا للكثيرين والكثيرات الذين تمكنوا بعقلانية وبشجاعة من تفكيك هذه المقولة. «كان هذا هو موقفى الثابت والأكيد في الستينيات، تخذعت في خندق الأدب، ورفضت إدراج كتاباتي الإبداعية في باب الأدب النسائي، ودأبت على القول أدب أو لا أدب، فن أو لا فن، وما من أدب رجولي وآخر نسوي، ومر الزمن، وكان أن نضجت وتعلمت أن الإقرار بالندية ما بين الرجل والمرأة يتضمن إقراراً بالاختلاف. وأن تميع نقاط الاختلاف ما بين الرجل والمرأة يعصف بالضرورة بالندية فيما بينهما، وأن الاختلاف لا يعني بالضرورة تفضيلاً لجانب على الآخر، ولا تمييزاً قتيماً لجانب على آخر». وهذا هو أدب المشكلة أن الدعوة إلى مساواة المرأة بالرجل أدت إلى التعتيم على مفهوم الاختلاف، في حين أن المساواة هنا تعني حق المواطنة في المقام الأول. إن خطاب المساواة والحريات بمعناه الحقيقي يقوم على الإقرار بالاختلاف والموقف الجذري الصحيح في المشروع النقدي العلماني يتمثل في رفض التوقف عند ما يسمى «حقوق المرأة»، وكل الحدود النظرية، التي تقلل من مقدار الإشكالية الأنثوية وأثرها بالنسبة للمجتمع والثقافة ككل، وفي الدعوة إلى إعادة النظر في معنى «الفرد» و«الإنسان»، لا كمفردات تعني «رجلاً» أو «ذكراً»، بل كمفاهيم إنسانية تدل على طبيعة الرجل، وعلى طبيعة المرأة، على عقل الرجل، وعلى عقل المرأة، على مكانة الرجل وعلى مكانة المرأة، بحيث يتم تجاوز الانقسام المعنوي والفكري والحياتي، وما يلحق به من انفصامات سياسية واجتماعية وقانونية في قلب المجتمع، كخطوة أساسية تمكن المجتمع من استرداد ذاته وقدرته على الانتقال من مجتمع أبوي تابع عاجز إلى مجتمع حر حديث. وهكذا ترتفع خصوصية الكاتبة العربية بانقسام المجتمع الذي يقبلها ويرفضها في آن واحد، والذي يعمل على

إلغاء فرديتها وتفردِها، ويعتم على خصوصية وضعها ويحاسبها بمعايير تاريخية لم تشارك في صنعها. ولأن انقصاص المجتمع وانقسامه على ذاته يأخذ أشكالاً مختلفة متغيرة حسب التيارات الوافدة عليه أو التابعة منه، تتغير أيضاً خصوصية الكاتبة العربية وتتخذ أشكالاً موافقة لانقسام المجتمع، وهي بذلك خصوصية متحولة غير ثابتة وغير مرتبهة بالتححرر الاقتصادي، بل هي مرتبطة بتوجيه الفكر والحساسية.

في الشهادة التي قدمتها نعمات البحيري لمجلة «الكاتبة» تأكيد على خصوصية الكاتبة العربية في مجتمعات العالم الثالث، «حين يعطي المجتمع للرجل صلاحيات عدة منها الكتابة والتعبير عن مشاكله وأحلامه ونزقه الخاص والعام، فهذه كتابة عادية مهما كانت التحديات، لكنه حينما تكتب المرأة تعبر أسواراً عالية ومحاطة بالأسلاك الشائكة من كل جانب، من جانب الأسرة ومجال العمل والأهل والأصدقاء والجيران وجميع الفئات التي تتعامل معها». هذه الأسلاك الشائكة التي تتحدث عنها نعمات البحيري ليست إلا حق المرأة في التعبير عن ذاتها وحقها في إثبات قدرتها على الإبداع مثل الرجل. لم يعتد المجتمع الاستماع للمرأة، فهناك دائماً من يتحدث بالنيابة عنها، ويفكر لها ويوجهها باعتبارها قاصراً غير قادرة على اتخاذ القرار الصائب، وليس لديها منطق الرجل المحكم. وبذلك قامت البنية التحتية «للمجتمع الأبوي المستحدث» على مركزية الكلمة الذكورية والمنطق الذكوري الذي لا يستوعب إلا المنطق واللفظ الماثلين، وهو يكتسب إيجابيته من إضفاء السلبية على الآخر المفاهيم. على هذا الأساس، تقوم ثقافتنا الأحادية في جوهرها بؤاد كل بذور تنبئ باختلاف ولو يسيراً: «وليس من الصعب فهم الخلود إلى الصمت في ثقافة الخطاب الأحادي. فإذا استثنينا أثر الرقابة والقمع، فإن غالبية المجتمع - أي الفقراء والقاصرين والنساء - يجولون دائماً إلى مواقع المستمعين (يسمعون الكلمة). إن هذه الغالبية من الناس مسكونة بأصوات فريدة عدة تأمرها، وتسير حياتها من فوق». وبما أن الثقافة في مضمونها لا تسمح بالاختلاف أو الغيرية، فهي - بالطبع - سوف تقاوم أي مكانة تفرد لخطاب معرفي نسوي يتجلى في النقد أو الإبداع.

هذه البنية التحتية الذكورية، التي تشكل أساس المجتمع العربي هي المسؤولة عن كل أشكال القهر الواقعة على الرجال والنساء معاً. وهي البنية، التي تفرز الأفكار الخاصة بوضع الفرد في المجتمع، وهي البنية، التي أفرزت مقولة «الأدب أدب»، فليس هناك أدب رجل وأدب امرأة. وهي البنية، التي قاومت تأسيس المصطلحات المتعلقة بالنسوية. وفي الواقع، فإن كل مشاعر العدوانية تجاه الإبداع النسوي ليست إلا إحدى تجليات الثقافة الراضية للاختلاف والمكومة تحت تلال من سوء الفهم. عندما قرأت رواية أجنحة المكان للكاتبة المصرية بهيجة حسين أبدت إعجابي بها وأخبرتها أن ما لفت نظري هو قدرتها على نص نسوي بتلقائية ودون افتعال. ولن أنسى الرعب الذي ظل مسيطراً على الكاتبة من هذا التعليق، بالإضافة إلى تحفظها الشديد تجاهه، وهو التحفظ الذي ازدادت حدته عندما وجه لها نقد في إحدى الندوات، التي عقدت للرواية، ومفاده أنه يجب عليها أن تخرج من عالمها الضيق المحدود إلى عالم أرحب وأوسع. أما النقد الآخر الذي وجه إليها، فهو أن ما تتناوله الرواية لا يشكل همّاً رئيسياً للشعب المصري. ولم يكن هذا التعليق إلا رفضاً للاختلاف ورفضاً لاكتشاف عوالم نسائية بديلة. وهل يختار الكاتب أو الكاتبة موضوع الإبداع من الصحف؟ وهل يجوز تجاهل فردية المبدع؟ وأليس موضوع الإبداع اكتشافاً للذات بشكل أو بآخر؟

إن مشكلة منظومة الفكر الأبوي هي تجليها وقيامها على أساس التضاد الثنائي الذي يفترض وجود قطب سالب وقطب موجب، ولأن المنظومة هي أصلها أبوية الصنع فهي تعمد - بوعي أو دون وعي - إلى إضفاء كل العناصر السلبية على الطرف الأنثوي، فيكون النتاج هو التفوق الذكوري. وفي شتى المجالات، تشكل هذه المنظومة جوهر الخطاب المنتج حول المرأة وحول صياغة علاقات القوى، فكما يقول نصر أبو زيد في كتابه المرأة في خطاب الأزمة: «الخطاب المنتج حول المرأة في العالم العربي المعاصر خطاب في مجمله طائفي عنصري، بمعنى أنه خطاب يتحدث عن مطلق المرأة/الأنثى، ويضعها في علاقة مقارنة مع مطلق الرجل/الذكر. وحين تحدد علاقة ما بأنها بين طرفين متقابلين أو متعارضين، ويلزم منها ضرورة خضوع أحدهما للآخر واستسلامه له، ودخوله طائفاً

منطقة نفوذه، فإن من شأن الطرف الذي يتصور نفسه مهيمناً أن ينتج خطاباً طائفيًا عنصرياً بكل معاني الألفاظ الثلاثة ودلالاتها. ليس هذا شأن الخطاب الديني وحده، بل شأن الخطاب العربي السائد والمسيطر شعبياً وإعلامياً. وليس من الصعب كذلك أن نجد في نبرة خطاب «المساواة» و«المشاركة» إحساساً بالتفوق تابعاً من افتراض ضمنى يحمله الخطاب بمركزية الرجل/ الذكر. فالمرأة حين تتساوى فإنها تتساوى بالرجل، وحين يسمع لها بالمشاركة فإنها تشارك الرجل.

تجلى سيطرة المطلق على الذهنية العربية في المفاهيم المطروحة للأنوثة والذكورة. فهي مفاهيم مغلقة على ذاتها ونهائية موصومة بالسطحية. فالأنوثة ليست سوى الجمال والرقّة الأمل إلى الضعف، والذكورة هي عكس كل ذلك. مفاهيم تعيد تكريس منظومة الأبيض والأسود والإيجاب والسلب والأصولي والحدائي. وأكثر ما يربع الثقافة الأبوية التي تصرخ مطالبة بالديمقراطية هو أي مبادرة تشير إلى إعادة صياغة التعريفات إذ إن أي تغيير في مفهوم الأنوثة المطلق يهدد الذات الأبوية باختلال ميزان القوى. إن اقتصار الأنوثة على الشكل - بمعنى الكلمة - يزيد من قوة الذكورة من حيث كونها فاعلاً مؤثراً، ومن هنا ينبع القلق تجاه الإقرار بوجود صوت أنثوي أدبي، وفي هذا السياق، يعلق عزيز العظمة على غادة السمان وليلى بعلبكي أن خطاب كل منهما «ليس نسوياً بالضرورة بل هو صوت نسائي، أو أنثوي، يؤنس المرأة بما يضاف على كونها أنثى. وهو خطاب يخرب خطاب الأنوثة المطلقة، تتبدى فيه الأنثى كائنًا فاعلاً، فاعلاً في سلوك وشخصية وثورة في بعض الأحيان، كائنًا واعياً سخف الرجال حولها ممن يتعمى لها الأنوثة المطلقة والذكورة الصرفة».

فإذا أخذنا في الاعتبار قيام العقلية العربية على اعتناق المطلقات والثوابت والنصوص المغلقة يمكننا تفسير الرفض القاطع لكل ما يسمى إبداعاً أنثوياً. مشكلة النصوص المغلقة - وأقصد هنا المعنى العام لكلمة «نصوص» - أنها لا تقبل التطوير أو التعديل أو التجديد، كما ترفض والحذف.

فيبقى المعنى ثابتاً مطلقاً على الرغم من تغير السياق وبالتدرج

يتحول المعنى إلى تمييط جوهري. هذا بالإضافة إلى أن التعريفات والنصوص المطلقة لا تولد إلا نقدًا مطلقًا مما يحجم الإبداع النقدي ويجعله تحصيل حاصل وليس أدل على هذا من الندوات الأدبية التي تعقد في المحافل الثقافية، ك معرض الكتاب مثلاً حتى ينتهي الأمر إلى تقييم النص الأدبي على أساس أنه نص جيد (موجب) أو سيئ (سالب). وهكذا تتفجر كل المشاكل في المحافل الثقافية ما عدا الإشكاليات النقدية.

وبآليات هذا المنطق يتم الهجوم على مجرد ذكر الإبداع النسوي والثاء على كل عمل ابتعد عن شبهة الأنثوية. وبهذا يمكن أن تتغير مقولة «لن تتحرر المرأة إلا بتحرر المجتمع» إلى «لن يتحرر وعي المرأة إلا بتحرر العقلية العربية من المطلق».

إن كتابة الأنثوي وقراءته لا بد وأن تؤثر في الصياغة المعرفية التي تفرزها العقلية العربية فتخرج القضية من مجرد تسميات طريفة يطلقها المثقفون على شيء غير مفهوم وتتجاوز المسألة التراشق بالاتهامات التي لا تؤسس لأي خطاب نقدي. قراءة وكتابة الأنثوي عملية ابداعية أبعد ما تكون عن كليشيهات الصحف والمجلات وهي تتجاوز العلاقة المباشرة بين الرجل والمرأة وهي - وهذا هو الأهم - لا تستخدم مناهج الخطاب الاستشراقي. الاعتراف بالأنثوي هو الاعتراف بوجهات النظر المغايرة والتواصل معها وقبول قدرة أطراف أخرى على صياغة أفكار مختلفة. الأنثوي هو حيث «تبرز المرأة لا كموضوع ساكن متقبل بها بل كذات فاعلة تتوصل إلى المعرفة من وجهة نظر تختلف أحياناً اختلافاً جوهرياً عن وجهة نظر الرجل. ولا تعكس وجهة النظر هذه مجرد نظرة ذاتية، بمعنى نظرة فردية أو نظرة خاصة. إن الذاتية في هذا السياق تعني خرق الموضوعية في التوصل إلى المعرفة، بالمعنى نفسه الذي يشكل فيه الإنتاج النظري عند الرجال انعكاساً لموقعهم وأسلوب عيشهم في هذا العالم». وهذه المقولة التي طرحها إليزابيث جروس ليست إلا صياغة مختلفة للمناداة بكسر الخطاب الأحادي الأبوي الذي أسهب في وصفه هشام شرابي في كتابه النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي.

فافتراض الموضوعية المطلقة لا يسمح بوجود رؤى ذاتية يمكنها أن تشكل عدة طبقات في البنى الاجتماعية والفكرية.

وفي العالم العربي عمومًا، تسيطر فكرة الموضوعية على الخطاب المعرفي. فالعقل العربي يعتبر الموضوعية شرطًا أساسيًا وقبليًا (بالمعنى الكانطوني) لإنتاج المعرفة. وبالتدرج تحولت إشكالية الموضوعية إلى مؤسسة رسمية لا تسمع ولا تقرأ ما يقع خارج حدودها. والموضوعية - كما يراها المثقف العربي - هي النظرة الشاملة العادلة للأمور التي ترى كل الجوانب دون ترجيح كفة جانب على آخر. ومن هذا المنطلق وبهذا المعنى يرفض المثقف رفضًا قاطعًا أي كتابة أو نقد يوحي برؤى ذاتية (ولا أقصد فردية). فالاعتراف بالرؤية الذاتية - سواء كانت للذات أو للعالم - معناه إعادة النظر وإعادة القراءة وفي النهاية معناه خلخلة البنية الأبوية الأحادية. ويزيادة الانغلاق على ما هو كائن والتعظيم في شأن الثابت ونفي كل ما هو مخالف تزداد استحالة إنشاء خطاب نقدي مستقل جديد يتناول مفردات الواقع بشكل حقيقي. فأى خطاب نقدي مستقل لابد وأن ينهض جزئيًا على الرؤى الذاتية وعند هذا لا مفر من الأخذ بالصوت الأنثوي الذي يطرح تجربة مختلفة عن الصوت الأبوي. النص النقدي العربي السائد ليس إلا «نص الدكتور العالم الخبير ذي الحس المرهف والفكر الرفيع، إنه تجسيد للمقال (الخطاب) الأبوي في تراكيبه (الأيدولوجية والأدبية والفكرية المختلفة)». إنه نص رجالي لا مكان للمرأة فيه، لا يسمع فيه إلا صوت الأب بنعته العارفة الأمرة، وصوت الأب يرى أن الصوت الأنثوي لا مكان له لأن وجوده لا يعني إلا «نفي الرجل».

كل هذه الأحكام القاطعة على الصوت الأنثوي ليست إلا إعادة تطبيق لغة نقدية قديمة على نصوص جديدة. واللفة النقدية التقليدية هي بالتحديد ما نحاول تجاوزه، فكيف إذن نقرأ بها نصوصًا جديدة؟ إن مقارنة النصوص الجديدة بأدوات جديدة لابد وأن يؤدي إلى تغيير الوعي، وبذلك «يرتبط الانعتاق الفكري ارتباطًا عضويًا بالتححرر اللغوي»، ويتغير أسلوب القراءة، القراءة الجديدة، القراءة التثقيحية، التي لا تسجن الوعي في قوالب مصمتة بل تسمح بتكوين وعي نقدي

مشارك في صنع النص. «إن القراءة الفاعلة المشاركة، عندما يمتلكها الفرد، تلقي الصوت الواحد وطفيان المعنى الواحد، وتثبت في الوقت نفسه قاعدة الحوار الديمقراطي. لا يعود النص بالنسبة إليها خطأً مغلماً... ويصبح نافذة مفتوحة على فضاء الفكر الواسع. هنا يتم التغلب على صعوبات المعنى والمضمون لا من خلال سلطة عليا تقرر محتوى الفكر وشرعية النص، بل من خلال نظرة جديدة وفهم مختلف للذات والعالم والآخرين يتوصل إليها الوعي الناقد والمشاركة الجماعية في النشاط الفكري الحر».

تهدف اللغة النقدية الجديدة إلى الكشف عن المناطق المعتمدة في الخطاب الأبوي والمختفية تحت ستار الموضوعية المحايدة التي تمحو التفرد والفردية والاختلاف. كما يهدف الإبداع الأنثوي إلى الكشف عن الجزئي وغير الكلي في وجهة النظر الأبوية التي تقدم نفسها باعتبارها الحقيقة الشاملة النهائية. فالإبداع الجديد الذي يعبر عن حساسية جديدة في تطور الوعي لابد وأن يصاحبه نقد جديد يمهّد الطريق لاستيعابه وفهمه. قراءة جديدة في كتابة جديدة تحمل حساسية جديدة. وأستعير هنا تعريف إدوار الخراط لمصطلح الحساسية الجديدة: «الحساسية هي باختصار كيفية تلقي المؤثرات الخارجية والاستجابة لها... هناك نقلة في هذا النوع من التلقي والتحدي والاستقبال والاستجابة للعوامل الاجتماعية والثقافية والذاتية أيضاً متشابكة كلها. لهذا أؤثر أو أفضل مصطلح الحساسية لأنني اعتبره أدق وأوفى من مصطلح «العالم الجديد» مثلاً لأنه يوحي بالثبوت والجمود، وأيضاً «الكيان الجديد» لأنه يوحي بنوع من الانتهاء والكمال، لكن الحساسية توحي بنوع من مرونة متجددة وتدقق مستمر». المفارقة هنا أنه في الندوة التي عقدت بمكتبة القاهرة الكبرى بعنوان «كتابات من مصر» في ١٩٩٥/٩/٢٤ استخدم الخراط مصطلح «موسم كتابات البنات» وهو تعبير أطلقته مجلة «أخبار الأدب» في العام نفسه. ووصف كتابات مي التلمساني بأنها «شبقية» وكتابات سحر الموجي بأنها «رومانسية» وعلى حد قوله لم ينج من هؤلاء سوى سمية رمضان وإن كانت الأخريات قد نجون من

«شبهة النسوية». حساسية جديدة لكنها راسخة في الأبوية التي لا تجد مكاناً للذات النسوية.

- ٥ -

فرض الصمت على المرأة عبر التاريخ وتم التعتيم القصدي على كل ما يتصل بها حتى أطلق على حياة النساء «ثقافة الصمت». وفي ظل منظومة التضاد الثنائية أصبحت الكتابة للرجل والحكي للمرأة (ومن هنا ألصقت صفة الثرثرة بالنساء). ولأن الكتابة في حد ذاتها سلطة فقد قام التاريخ بمحو المرأة من سجلاته وفي هذا تقول فاطمة المرينسي: «كتب التاريخ ملأى بالمعلومات عن هذا الأمير الأموي أو ذاك الوزير العباسي. نحن نعرف ماذا يرتدي هذا الأمير أو هذا الوزير وكيف يرفه عن نفسه، وكم من الدنانير أسبغ على الشاعر الذي أعجبه شعره أو على الجارية التي لفتت نظره بجمالها. لكننا لا نعرف شيئاً عن الحالة الاجتماعية أو الاقتصادية التي يعيشها الشاعر أو الجارية -أو يعيشها اللحام أو بائع الخضار أو العطار أو الفلاح أو العتال في زمن ذلك الأمير أو الوزير». كرس المؤرخون علاقات القوى والسلطة فلم نعرف شيئاً عن النساء إلا من خلال أقلام الرجال. وقد تنبّهت الباحثات إلى ذلك فظهر ما يسمى «إعادة كتابة التاريخ من منظور نسوي». وبرزت عدة أسماء في هذا المجال منها فاطمة المرينسي، ثم ظهرت تكتلات وتجمعات بحثية منها مجموعة «المرأة والذاكرة» بالقاهرة والتي عملت على إعادة كتابة تاريخ العديد من الشخصيات النسائية وعلى إعادة كتابة الموروث الشعبي. كما أصبح لدى النساء شجاعة كتابة سير ذاتية لتوضيح موقفهن، وهنا أذكر كتاب «المحاكمة» للكاتبة الكويتية ليلى العثمان .

إن القراءة والكتابة من وجهة النظر النسوية هو البعد الذي ظل مهملاً في الخطاب العربي على كل مستوياته. وربما يكون هذا الإهمال هو الذي أدى إلى الاحتفاء المبالغ فيه في أواسط التسعينيات بكتابات النساء. بقيت الكتابة عبر التاريخ سلطة وأصبح لصاحب القلم سلطة، ولذلك عندما تكتب المرأة يبقى للنص النسوي خصوصيته إذ يكسر الصمت ويقدم رؤية جديدة لم يعتد عليها الخطاب العربي من قبل. في البدء كانت الكلمة وقد عرف العرب أن سلطة الكتابة يجب ألا تمرر

للنساء. يذكرنا الدكتور جابر عصفور في مقال نشر له بجريدة «الحياة» تحت عنوان «أنوثة الكتابة» بأن «وصية العصور الأدبية الوسيطة في تربية البنات التي قالت بالآ (تعلموهن الكتابة) كان الهدف منها هو ألا تبعث النساء برسائل ييثونها عواطفهن للرجال». ومن هنا كانت أهمية تعليم النساء وللسبب نفسه أيضاً تم حرمانهن من التعليم. البوح أم الصمت. تكون أو لا تكون. هو هذا السؤال.

- ٦ -

أما بقية السؤال فهي: «هل مازالت هذه المحاولات مستمرة حتى الآن؟» كيف يمكن أن نصنف مجلات مثل «سيدتي» «زهرة الخليج» و«نصف الدنيا» و«حواء» و«هي». وهذه ليست سوى بعض أمثلة لمجلات توصف بأنها «نسائية»، وبهذا يعاد تكريس صفة الجوهريّة حيث لا تتناول هذه المجلات إلا بعض وصفات المطبخ وأزياء توصف بأنها تبرز الأنوثة وأحدث أساليب وضع المساحيق وكيفية إخفاء العيوب، وأخيراً العديد من الخواطر التي تدور حول الحب والفقد والهجران. أما القارئون أو بالأحرى القارئات على هذه المجلات فهن لا يخفين أبداً أنهن يقدمن متطلبات «السوق» لأن النساء من وجهة نظرهن يردن مجلات «خفيفة» تتسم بالأناقة وببساطة اللغة.

مع شدة انتشار هذه المجلات تراجعت المطبوعات الثقافية والفكرية فيما عدا تلك التي تصدر عن بعض المراكز البحثية والجمعيات الأهلية. وهنا لا يمكن إغفال دور شبكة الإنترنت والمجموعات الحوارية التي أصبحت تقني قطاعاً كبيراً من الجمهور عن القراءة أصلاً.

لكن تبقى الملحوظة الأساسية وهي أن المطبوعات والمنتديات الثقافية والفكرية النسوية تثبت وجودها بالفعل في مناطق الصراع في العالم العربي، مثل مجلة «تأكي» في الأردن و«باحثات» في لبنان، وذلك في محاولة لمواجهة النبرة لقومية التي تعلو مع احتدام الصراع وتعتمد إلى دمج كل القضايا في القضية الوطنية. وتاريخ الجزائر ليس بعيداً وما حدث للنساء بعد الاستقلال على يد جبهة الإنقاذ الإسلامية لا يخفى على أحد. ومنذ ذاك التاريخ والنساء قد أصبحن على وعي تام بهذا النمط من التعامل معهن، وهو الوعي الذي ازداد بعد أن قامت

بعض الكاتبات بنشر ما حدث لهن بسبب انخراطهن في الحركة الوطنية التي هُتِمت القضية النسوية مثل «حديث العتمة» لفاطنة البيه المغربية و«سيرة الرماد» لخديجة مروازي المغربية و«عام الفيل» لليلي أبو زيد المغربية أيضًا و«الغلام» لعالية ممدوح العراقية و«أروقة الذاكرة» لهيفاء زنكنة الكردية و«الباب المفتوح» للطيفة الزيات المصرية و«المهاجرون الأبديون» للمليكة المقدم الجزائرية و«تاء الخجل» لفضيلة الفاروق الجزائرية و«باب الساحة» لسحر خليفة الفلسطينية والقائمة تطول فقط لتذكرنا أن تحرر المجتمع لا يعني أبدًا تحرر النساء. دائمًا ما قام الخطاب القومي التحرري بخذلان النساء وكانت أولى خطواته هي تصفية الحسابات معهن، أشكال لخصتها الروائية اللبنانية علوية صبح في روايتها «مريم الحكايا» على لسان ابتسام المناضلة السابقة: «هل رأنا المناضلون مومسات مستوردات في علب ثورية جاهزة؟ هل حين ينهزم الإنسان، ينهزم في السياسة والحب وفي كل الأحلام؟ لماذا نحن النساء صدقنا ثم انكسرنا ونحن نحاول أن نكتشف مساحات أخرى وفضاءات جديدة لأحلامنا وأجسادنا ومشاعرنا؟ هل حصدنا خيبات مضاعفة عن خيبات الرجال، الذين صدقنا أنهم متحررون ويريدون الحرية لنا ولهم، وهم في الحقيقة لم يكونوا سوى نماذج كاريكاتورية لهارون الرشيد الثوري؟».

دور المجالات النسائية في دفع مسيرة المرأة

علوية صبح *

تزامن ظهور المجالات النسائية في العالم العربي مع انبثاق عصر النهضة الذي حمل معه شعلة التغيير والإصلاح، ممهداً لإرساء واقع نهضوي جديد شمل مرافق الحياة الفكرية والاجتماعية والثقافية، ولم يستثن منه بالطبع تلك الخاصة بالنساء. آنذاك هبّ رواد الإصلاح لمناصرة حقوق النساء داعين إلى تحريرهنّ من القمع والعنف والإقصاء والتهميش اللاحق بهنّ في عيشهنّ الخاص والعام، مؤكدين على تعليم المرأة وإطلاقها من سجنها المنزلي، حيث شهدنا لاحقاً انخراط المرأة العربية في الشأن الكتابي، لا سيما منه الجانب الأدبي الذي أسهمت في حيّز منه نساء كاتبات إتكان في البداية على نسب عائلي يربطهنّ بأب أو بزوج أو بشقيق ممّن يشغلون مواقع أدبية فكرية وثقافية. هذا الاتكاء الذي توسّلت به المرأة العربية معبراً ظرفياً يوفّر لها الحصانة في وجه المعارضين والمتزمتين والمستكرين في شراك الإناث في شئون الأدب والفكر والثقافة، فتح فيما بعد أمام أقلام نسائية استطاعت أن تتعشّى

* رئيسة تحرير مجلة «منوب» اللبنانية.

نفسها بمعزل عن النسب فضاءات مستقلة عبّرت فيها عن شئونها وشجونها الخاصة، ثم توسّعت إلى أبعد من مجرد مقال تكتبه هنا أو هناك لتتشئ مجلات نسائية شملت أبواباً متنوعة فنية وإبداعية وعلمية واجتماعية بمثل ما فعلت ليبيبة هاشم والكسندرا الخوري، فضلاً عن كاتبات وأديبات أخريات.

ولا جدال بأهمية الدور الذي لعبته هذه المجلات في تلك الآونة، في ترسيخ الوعي النسائي وتحفيز المرأة على المطالبة بحقوقها، وحضّها على الاستزادة من العلم والمعرفة والثقافة لتمكينها من أن تثبت جدارة عالية تجنبها البقاء في قفص التقاليد والأعراف البالية التي حكمت عليها بالسلبية ونقصان العقل، وبالتالي أقصتها عن أي مشاركة في بناء المجتمع والوطن، سوى ما عُهد إليها من الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال وخدمة الزوج.

تلك كانت الهواجس الأساسية التي قاربتها مضامين المجلات النسائية خلال النصف الأول من القرن العشرين، ثم مع التطور الذي لحق بالمجتمعات العربية في العقود التالية، كان لا بدّ للمجلات النسائية من أن توسّع أطر اهتماماتها وتغيّر هواجسها مع تغير المجتمعات ومتطلبات السوق، حيث ظهرت مجلات رائدة من مثل «حواء» المجلة المصرية الطليعية التي بلغت ما لم يبلغه الكثير من المجلات الأخرى. هذا قبل أن تصبح المجلة النسائية بمختلف اتجاهاتها مشاريع تجارية عموماً وضرورة ملحة أفرزها إقبال النساء على قراءة موضوعات تثير فضولهنّ واهتماماتهنّ ولا يجدنّ في المجلات العامة الأخرى ما يلبي هذا الفضول والاهتمام. ونحن اليوم حيال ظاهرة منتشرة ومتفشية اسمها «المجلات النسائية» نسائل الدور الفعلي الذي مارسته وتمارسه في تحقيق الغاية التي أنشئت من أجلها على مستوى قضايا المرأة والتوعية والتثقيف والتوجيه والإمتاع.

في الواقع ثمة مؤثرات كثيرة ومرجعيات عديدة تُسهم في صناعة الثقافة التي تُقدم للمرأة اليوم، وبالتالي في رسم الصورة التي تتلقاها عبر الخطاب الموجّه إليها. وقد يخيل للبعض أن الإعلام السياسي أكثر فاعلية وأشدّ تأثيراً في المتلقي، فيما للإعلام الاجتماعي تأثير مضاعف

في تشكيل الذهنيات والأفكار والمعتقدات. كما أن لخطابه مؤثراته في وعي القارئ أو القارئة كون موضوعاته المطروحة تمسّ أموراً أساسية لا بد أن تصطدم بمفاهيم وقوانين ومحظورات، كما تمسّ أمور الحياة وتفاصيل عيش وعلاقات وقيماً. وفي هذا ثمة مرجعيات وسلطات ومصالح تتقاطع وتتشابك لتتحكم بأهداف وغايات المجلة النسائية، ولها اليوم دور أساسي في التأثير إيجابياً أو سلبياً في وعي المرأة. على هذا يتجلى دور الرقابة التي تختلف من بلد عربي إلى آخر ودور الشركات التي تقف وراء إنتاج أو إصدار المطبوعة.

والحقيقة أن هذا العصر أفرز ثقافات باتت مرتبطة أكثر فأكثر بالاستهلاك، ووجدت في الصحافة النسائية أرضاً خصبة لها ومشاريع تسويقية بامتياز. كما أن التحولات الاقتصادية التي شهدتها العالم في السنوات الأخيرة من عولة الاقتصاد إلى غيرها من التحولات البالغة التعقيد والتداخل أحدثت طفرة في مجال الإعلام والاتصالات. فبات إعلامنا ملكاً لمجموعات اقتصادية تعمل في مجال الإعلام توجهه وتتحكم به. وإلى جانب المحطات الفضائية ظهر العديد من المجلات. كما أدى التسوق الناجح لبعض الشركات الإعلامية الأخرى إلى إغراق الأسواق بكم كبير من المجلات التي تقلد بعضها بعضاً، كذلك تحول إغراق المجلات بالمواضيع الاستهلاكية وسيلة لكسب الإعلانات وتحقيق الأرباح الضامنة للاستمرار. كل هذا أثر على صورة المرأة في هذه المجلات، وبالتالي في نوعية الثقافة التي تقدّم لها.

وإزاء حقيقة أن الصحافة النسائية باتت عملاً تجارياً كسائر الأعمال، ولا بد من أن تحقق الأرباح المادية، فإن غالبية المادة الإعلامية في هذه المجلات باتت تتنافس في نشر وشيوع الثقافة الإعلانية. وإن بقيت هناك فروقات في الخطاب الموجّه للمرأة عند مقارنة المواضيع الاجتماعية والإعلامية التي تخصصها. وقبل التحدث عن سلبيات وإيجابيات هذا الخطاب المعاصر الموجّه للمرأة والتغيرات التي حملها تزامناً مع تغير واقع المرأة العربية المعاصرة، لا بد من التوقف عند أبواب المجلات النسائية عموماً والاهتمامات التي تريد لهذه المرأة أن تنصرف إليها.

المياسة الإعلامية بين ثقافة الاستهلاك والصورة الاستلابية
المتتبع للمجلات النسائية لا بد أن يتساءل: هل من فروقات في المادة
الإعلامية التي تقدّم للنساء؟ وهل الصورة التي تقدّم للمرأة تتنابها في
الموضوعات والمعالجة والرؤية؟

لا شك في أن ثمة فروقات بين الصحافة الصفراء والسوداء، وتلك
الأكثر جدية في تبويبها وسياستها الإعلامية.

إن نظرة عامة على مجمل المجلات النسائية تشير بوضوح إلى أن
الكثير من هذه المجلات لا يهتم بالقضايا الجوهرية في دعم حقوق
المرأة في المنطقة العربية، بقدر ما يهتم بالطباعة الأنيقة والإخراج الفني
وبلاغة الصورة الأنثوية وذلك لغرض التسويق. وبالتالي فإن المشكلة تكمن
في المضمون الذي لا يرقى إلى ما يحدث من تحوّل فعلي داخل المجتمع.
وبكلام آخر، هناك تنافس على مستوى الشكل لجذب القارئات في ظل
تحوّل الإعلام إلى تجارة لسلع يجب تسويقها كما هو الحال بالنسبة إلى
أي سلع أخرى.

والتنافس يبدأ من صورة الغلاف. هذه الصورة التي تعتبر في صحافتنا
النسائية عاملاً أساسياً في جذب القراء وبالتالي عاملاً حاسماً في نسبة
مبيعاتها. وغالباً ما تحتل أغلفة المجلات النسائية عارضات أزياء أو فنانات
أو مذيعات أو شهيرات في عالم الفضائيات وأهل الفن والمجتمع.

ولعبة الإيهام تبدأ من صورة الغلاف هذه. والصورة عموماً جزء من
خطاب وصناعة ثقافة المرأة البصرية والنفسية والذهنية. وصورة الأنثى
على الغلاف حاملة للكثير من دلالات صورة الأنوثة التي نريدها للمرأة.
ففي دراسة بريطانية صدرت (١٩٨٠) مثلاً تم تحليل صورة الأنثى التي
احتلت صفحات الغلاف لبعض المجلات الإنجليزية، فوجدت الباحثة
(فيرجون) أن الصورة الأكثر تقدماً للمرأة على غلاف المجلات هي
الوجه الحالم للأنثى الذي يعطي إيحاء بأنها متاحة وتحمل ملامحها
دعوة صامتة للاقترب. وفي الكثير من مجلاتنا النسائية دعوات صامتة
وأخرى ناطقة للاقترب هي صور الأغلفة والصور المنشورة أيضاً على
صفحات المجلة.

وفي عصر الصورة التي طفت على هذه المجلات على حساب المواضيع

التي تطرح مشاكل المرأة وقضاياها الحقيقية، فإن الثقافة البصرية التي تقدّم للمرأة تبدو مصنوعة لأهداف تسويقية. كما تجعل هذه الثقافة القارئة في حالة تماثل واستلاب مع الموديل أو النموذج الذي تقدّمه المجلات، ما يجعل الغالبية من النساء أسيرات الموديل الاستهلاكي المعقم، لاغيات خصوصيات حتى شكلهنّ وهويتهنّ. والتركيز على الصورة هدفه بالطبع التسويق التجاري. لذا على مستوى التبويب فإن الحيز الأكبر يُخصّص للمواد الاستهلاكية في المجلات النسائية. والحقيقة أنني أرى أن المشكلة ليست في التسويق لأن هدف كل مؤسسة إعلامية هو الربح والاستمرار، لكن المشكلة هي أن بعض المؤسسات الصحافية النسائية جعلت نفسها مثلاً رديئاً للاستهلاك الاقتصادي، وكان ذلك على حساب المواضيع التي لا تواكب واقع المرأة في المجتمع أو داخل الأسرة بشكل جري، وحقيقي، وبكلام آخر إذا كانت المجلات التي تجذب القراء هي المجلات التي تحتشد بصور جميلات أكثر من سواها، فقد كثرت الطرائق التي كلها من صنع الخيال والفانتازم. ومن هنا فإن المجلات النسائية تحدّد معايير الجمال في الواقع الحقيقي للإناث، ومن ثم فمن اللافت أن تتحول غالبية النساء إلى نساء متماثلات مع الصورة المعلنة. فالصور المنشورة هي الصور التي تطمح القارئة أن تكونها، أو تحاول ذلك عبر اللوك والتسريحة من باب التماهي والتماثل بالموضة والمعاصرة.

وإزاء هدف التسويق هذا، فإن ثمة اهتماماً واسعاً بموضوعات التجميل وفنون الماكياج والتي تصل إلى موضوعات الجراحات التجميلية الباهظة الثمن، وكذلك هناك اهتمام واسع أيضاً بموضوعات الأزياء والموضة كمواضيع رئيسية في تبويب المجلات النسائية.

إلى ذلك تبرز صور الوجوه الاجتماعية الأنيقة والراقية والنساء النجمات وفتيات الإعلانات وأهل الفن والفتيات الجميلات والحوارات مع نجوم السينما والمجتمع والمذيعات والنساء السوبر راقيات أو السوبر جميلات. والاختيار للوجوه يتم بناءً على المظهر الخارجي وإيهاءاته في كثير من الأحيان وليس بناءً على المستوى الثقافي. وهذا تكريس لصورة الجمال الشكلي على حساب الوعي الاجتماعي والثقافي. وعدا أن الدراسات أكدت أن ٧٧ في المائة من صفحات المجلات النسائية للجوانب

الجمالية والمظهرية، فإن ظاهرة جديدة في التحقيقات الاجتماعية تكاد تنحصر بالمشاهير وأهل الفضائيات والتلفزيونات ليقولوا آراءهم في الحب والحياة والطلاق والزواج وغير ذلك من المواضيع، ما يدل على أن سياسة هذه المجلات لم تعد تعبر اهتماماً بالفئات الشعبية وبقضايا المرأة في القطاعات كافة أو الفئات الأخرى، ومما يدل على غياب واقع المرأة وغياب الصور الأخرى لها من منتجات وعاملات وأكاديميات وجامعيات ومناضلات وغيرهن من النساء داخل الأسر المتنوعة.

تماماً مثلما يدل التركيز على الشكل كما لو أن القضية الأولى بالنسبة إلى المرأة العربية هي تنمية اهتمامها بأنوثتها وإغفال قدراتها الأخرى كإنسانة وكمواطنة.

ومن ضمن الثقافة التي تقدّم للمرأة، ثمة بالطبع اهتمام بالغيبيات وتحضير الأرواح والتبصير والشائعات وتفسير الأحلام وقراءة الطالع والحظ وغير ذلك من تركيز على أمور غيبية وتشويهية للوعي النسائي. من البديهي القول إنه مطلوب رسم استراتيجيات تصوّب صورة المرأة لتغيير الصورة النمطية التقليدية التي تقدّمها، ليس فقط المجلات النسائية بل أيضاً المناهج المدرسية والفضائيات وكل وسائل الإعلام. فلإعلام دوره في عملية تشكيل الوعي، ولقد أثبتت التجارب أنه ليس هناك مجتمع حديث يؤدي وظيفته بكفاءة دون نظام متقدّم لوسائل الإعلام، لا سيما أن هذا العصر أفرز ثقافة جديدة في مجال حقوق الإنسان لا يقبل تهميش دور المرأة. نظراً للعلاقة العضوية بين تحريرها من كل أشكال التمييز وتحقيق التنمية الشاملة. والحقيقة أيضاً أنه لا يمكن فهم واقع المرأة في الإعلام دون فهم أوسع للمجتمع والفضاء العام الذي تتحرك فيه كما يؤكد تقرير لليونسكو، باعتباره. كما يذكر. موضوعاً معزولاً ومجتزأ، كما لو كان في الإمكان تحليل علاقة المرأة بوسائل الإعلام وصياغة مقترحات جديدة لتغييرها من دون الرجوع إلى مجموع العوامل الاجتماعية المتضمنة، أي مجموع النظام الاجتماعي الذي تكسب فيه هذه العلاقة سماتها الخاصة وديناميتها الخاصة.

وإذا ما استثنينا المجلات الرخيصة التي تعتمد على الإغراء والإثارة أو الشائعات، فإن ثمة مقاربات عصرية لمشكلات المرأة في العديد من

المجلات النسائية. كما تبرز صورة جديدة أكثر عصريّة للمرأة لم تظهر من قبل. وتلك الأنماط أوجدتها بالطبع المتغيرات التي دخلت على المجتمع في السنين الأخيرة، والتي تعبّر عن تغيّرات بدأت تحدث في النظرة إلى دور المرأة في المجتمع. كما شهد الخطاب الموجّه إليها تطوراً عن السابق. وهذا يعود بالطبع إلى تنامي مستويات وعيها لذاتها وللتغيرات في واقعها الاجتماعي والمهني والأسري والتعليمي وغيره.

وإذا ما قارنا مثلاً بين صورة المرأة في ستينيات وسبعينيات القرن الفائت بين مجلة «حواء» والمجلات النسائية اليوم، نلاحظ تغيّرات في مستوى وعيها وواقعها الاجتماعي وتغيّرات على مستوى العلاقة بذاتها. فأحدى الدراسات مثلاً قامت بدراسة لـ ١٦ قصة قصيرة نشرتها مجلة «حواء» بين عامي ٦٧ و ٧٧. وبرأيي أنه بالرغم من أن صورة المرأة في خطاب «حواء» كانت أقلّ تقريباً وأكثر التصاقاً وتعبيراً عن واقعها المرجعي الاجتماعي، فإن الدراسة توصلت إلى نتائج عديدة لافتة من بينها افتقار صورة المرأة إلى العقلية العملية، وانحسار دورها بالإنجاب، واعتبار نفسها فريسة للضعف إذا خسرت الرجل. كما قدّمت هذه القصص المرأة بشكل سلبي، فهي دائماً بحاجة إلى عون وضعيفة القدرة على اتخاذ القرار. تقتصر إلى المبادرة، وخروجها من البيت للعمل نتيجة عوز اقتصادي. كما تُبرز هذه القصص الشخصية الإيجابية والمستقلة والبناءة للمرأة، لكنها تظهرها في مواقف تدافع فيها عن قضايا تخصها تتعلق بها شخصياً مثل اختيار شريك حياتها ونادراً ما تصوّرها تدافع عن قضايا عامة.

والحقيقة أن صورة المرأة في المجلات النسائية الآن تعكس متغيرات في واقع المرأة ودورها وفي مستوى وعيها. فالمرأة الآن في مواقع القرار أكثر. وخروجها للعمل مثلاً هو بدافع التحقيق الذاتي أيضاً. وهي حققت نجاحات على الأصعدة كافة في العديد من المجتمعات العربية، وخطاها أكثر جرأة ووعياً للذات. وهي ليست مثلاً فريسة للضعف إذا كانت مطلقة أو بلا رجل. ودورها لم يعد ينحصر بالإنجاب، بل ثمة تمرد على الأدوار التقليدية في كثير من الأحيان، وهي أكثر انخراطاً في القضايا العامة، وكي لا ننظم الصحافة النسائية بالطلق ثمة إيجابيات لا بد من الالتفات إليها لأن الصورة ليست معتمة بالكامل:

. بعض المجلات تعلن انحيازها للحريات الفردية للمرأة المعاصرة، فيما أخرى ترسخ مفاهيم التبعية. هذا الخطاب يتباين بين مجلة وأخرى تبعاً لواقع وتقاليد كل بلد وتبعاً للمؤسسة أكانت رسمية أم خاصة. وثمة بالطبع عامل الرقابة الفعلية أو الضمنية والتي تختلف أيضاً بين بلد وآخر.

. هناك تبين أكثر لشخصية المرأة الفاعلة والمستقلة والقادرة على اتخاذ القرار، كما أن هناك إضاءة على أدوار مختلفة للمرأة غير محصورة بأدوارها التقليدية، وإن كانت هذه الإضاءة باهتة إلى حد ما.

. اهتمام أكثر بمراحلها العمرية المتعددة، والتركيز ليس فقط على فترات خصوبتها وإهمالها بعد تجاوز هذه المرحلة، وإن كان الاهتمام اللازم بالعمر المتقدم أو بالمراهقات غير كافٍ، إلا أن قيمتها الإنسانية والأنثوية لم تعد ملفاة بعد مرحلة الإنجاب، وهي أكثر احتراماً في هذا الخطاب.

. ثمة تحقيقات مثيرة حول قضايا المرأة أكثر جرأة وكشفاً لمسائل تخصها وبمعالجات عصرية إلى حد ما، من مثل موضوعات الطلاق أو العنف ضد النساء أو التحرّشات الجنسية والخيانة الزوجية وغير ذلك... كما هناك إبراز لمشاكل المرأة في مجال العمل وفي القوانين والتقاليد والتشريعات وغير ذلك من الأمور.

. هناك حيّز أكبر للوعي الصحي والجنسي والتربوي والأسري تقدمه المجلات النسائية. وهذا أمر لا يمكن التقليل منه. وفي المجلات النسائية يكتب الخبراء وأهل الاختصاص من أطباء وتربويين وعلماء نفس واختصاصيين في الطب النفسي الجنسي. وثمة صفحات في مجلة «سنوب» مثلاً للتثقيف الجنسي العلمي ومواضيع عن العلاقات الزوجية، بما يخدم الوعي الجنسي والصحي والنفسي والأسري، ربما يقدم فهماً علمياً للجسد وفهم أسراره وكذلك فهم الآخر. وفي هذا تقدم بعض وسائل الإعلام بما يحمل من الوعي ومن رباح التغيير بفضل بعض الإعلاميين والإعلاميات الواعين بقضية المرأة عموماً، ووعيتها لجسدها وصحتها وأنوثتها في محاولة جادة لتغيير صورتها أمام ذاتها، وتغيير علاقتها بنفسها وبجسدها وتحسين صورته السلبية وعدم إغائه أو

إهماله. وعلى الرغم من أننا نلاحظ أن تلك الجهود تعدّ جزئية ومحدودة في خضمّ الكمّ الهائل الذي يتطرق لمثل هذه القضايا المهمة، أو تلك المواضيع التي تظهرها كزوجة سلبية وجسد متلقٍ يتناسب مع صورتها في المجتمع الذكوري الاستبدادي. وهذا يتناقض مع واقعها الحقيقي ومع دورها. هذا الدور الذي بدأ يطلع به عدد لا يستهان به من النساء في الفترات الأخيرة.

. هناك تزايد لعدد الأقلام النسائية والبعض منها يعد بالكثير. كما تجدر الإشارة إلى أن المجلات النسائية ساهمت في زيادة حرية التعبير. والمسافة بين النساء في العالم العربي من خلال المجلات صارت أكثر قرباً. والنساء لا يُقبلن للاطلاع على آخر ما أنزلته الأسواق في مجال العطور والتجميل، وإنما أيضاً لقراءة أقلام ومواضيع نسائية تهتمّ في هذا البلد العربي أو ذاك، كونهن يعانين من مفروضات اجتماعية وتمييزية وقانونية وأسرية...

. يتم انتقاد الصحافة النسائية بسبب تركيزها على قضايا مثل وسائل التجميل والماكياج والطبخ والديكور والرشاقة، وكأن ذلك إصرار على تقديم صورة للمرأة بشكل غير جدي. لا أرى في تناول مثل هذه الموضوعات مشكلة، فما المانع أن تعرف المرأة كيف تلبس أو «تتمكج» أو كيف تطبخ أو كيف تهتم بزهورها وبيتها ورشاقتها الصحية؟ المشكلة ليست في المواضيع، بل في الاستغلال السيئ للتسويق التجاري. الثقافة في هذا الإطار مطلوبة لكن المشكلة هي في الصورة التي يرسمها الإعلام عن المرأة في أذهاننا. الخطورة هي في الخطاب الذي يعزز في ذهن المرأة النرجسية وذهنية التنافس مع الأخريات من خلال الشكل والجمال. المشكلة حين يحمل هذا الخطاب الثقافي الموجه للمرأة فكرة أن الجمال والأنوثة المصنّعة والمصطنعة هما المطلب الأهم والأساسي في حياتها، وتستحق أن تتفق من أجلهما الغالي والرخيص، وهما الطريق الأمثل والأفضل للنجاح في الحياة حتى الأسرية والاجتماعية والمهنية، في حين هناك تجاهل لحياتها الفكرية والثقافية كي تسمو بنفسها وتقوم بدورها المطلوب منها في المجتمع.

الخطورة ليست في المواضيع التجميلية والشكلية، لكن الخطورة في

الاستخدام السيئ للفانتازم من خلال الصور التخيلية والخدع التجميلية وفنون التصوير التي كلها تستغل الفانتازم الذي نصنعه ونعود لنسوقه ونتاجر به. وفي هذا يصف ستوارت أون ما أسماء بالثقافة وه الحضارة الإعلامية، بقوله: «إن الثقافة الإعلامية لم تعد مجرد مملكة يدخلها الفرد بهدف المتعة، لكنها أصبحت عالماً يستهلك ضمير البشر». ويضيف: «أن الخيال هو المملكة التي يتم فيها الاستغلال الاقتصادي، لذلك يجدر بنا أن ننير الأسئلة فيما يتعلق باستعمار الخيال من قبل فئة من أولئك المسؤولين عن صناعة الفانتازيا أو الوهم، حيث تتحول هذه المواد إلى وسائل لتراكم الثروة وأسلحة مهمة للسلطة لوضع الفرد الاجتماعي بل وللتعامل مع البشر بشكل عام».

الحقيقة أنه لا يمكن رؤية صورة المرأة كما تعرضها وسائل الإعلام النسائية المكتوبة بمعزل عن الإعلان والتيارات الاجتماعية والمؤثرات وشركات التسويق والصناعات الاستهلاكية. وفي تقرير ماكبرايد الصادر عن اليونيسكو حول قضايا الاتصال (عالم واحد آفاق واحدة) إشارة لتقصير معظم وسائل الإعلام في العالم في تناول القضايا النسائية، واعتبرت الصورة التي تملكها هذه الوسائل عن المرأة صورة دونية وغير لائقة بها وخصوصاً في الإعلانات.

والحقيقة أيضاً أنه لا يمكن إغفال دور الإعلان في استمرار المجلة أو في مدى نجاحها الاقتصادي أو توقفها. فالإعلان سلطة اقتصادية في عملية إنتاج وترويج مجلة، وهي بذلك تتحكم بطريقة غير مباشرة بالمادة الإعلامية. ومن خلال تجربتي مثلاً أذكر أن أحد المعلنين احتج ذات مرة على تبويب إعلانه ضمن لقاء أجرته المجلة مع المناضلة سهى بشارة بعد خروجها من السجن من إسرائيل. ورفض دفع ثمن الإعلان بحجة أنه لا يريد إدراجه ضمن موضوع مع «خريجة سجون» على حد تعبيره! وهي عالم يكاد يكون الإعلام هو السلطة الأولى من حيث صناعة الأفكار وبناء الشخصيات، تأخذ صورة المرأة بعداً إشكالياً في إعلان الصحافة النسائية، كما تأخذ قضاياها بعداً إشكالياً في هذا العصر عندما يحاول الإعلام عرضها وتسويقها والاستفادة منها.

إن معظم الدراسات تركز على صورة المرأة في الإعلان وخصوصاً تلك

المرتبطة باستغلالها في الإعلانات التجارية. ومن نافل القول إنه لا يمكن رؤية صورة المرأة كما تعرضها وسائل الإعلام بمعزل عن الإعلان. والمرأة في هذا الإعلان صورة براقية إن على غلاف المجلة أو في صفحاتها الدعائية والإعلانية لمنتجات استهلاكية مختلفة للشركات العالمية وغير العالمية. وهي لا تلبس المجوهرات لتصير أكثر أناقة وأنوثة وإنما لتصير قيمتها بما تملك. وتتحول بالمقابل فئة الأنوثة إلى سلعة لشد انتباه الجمهور بغض النظر عن اعتبارها الإنساني. وحين تكون السلعة هي القيمة الاجتماعية، فإن هذا امتهان كبير لدور المرأة في الحياة والمجتمع وتهميش لها ولمكانتها باسم التطور والأنوثة المصنوعة. والمعلنون يستخدمون بالطبع الأساليب النفسية للتأثير في عملية التسويق، فالإعلان يدعوها إلى أن تجعل نفسها في دور المرأة التي حصلت على أمنية بشراء السلعة. وهو يدعوها إلى الاقتناء لجذب الرجل وكذلك لتكون الأجمل والأكثر أناقة، والفاتنة التي تدير الرعوس وتسرق الألباب. ويتلاعب هذا الخطاب بتهويمات المرأة حول الأنوثة كما يتلاعب بحسها التنافسي، يعزز الأنا ويضعفها إلى حد المرض، لذلك لا تكون المشكلة حين نخاطبها أن تكون أجمل أو أكثر أناقة، لكن المشكلة حين نخاطبها أنها الأجمل والأكثر حضوراً، حيث الصورة التي تحتل رأسها وتشوّه وعيها لذاتها، في أنها إن لم تكن الأكثر فتنة فهي بلا قيمة ولن يلتفت إليها أحد ولن تحقق وجودها في الحياة وسعادتها وذاتها ونجاحاتها.

وقد أوضحت الكثير من الدراسات ضرورة الإسراع في اتخاذ خطوات إيجابية لتفعيل دور المرأة والتركيز على رفع كفاءة الأداء وتنمية الوعي الاجتماعي والنسائي والوطني وربطها بقضايا مجتمعتها، وضرورة استهداف تشكيل رأي عام نسائي واع مستدير، يتبنى أفكاراً جديدة تسمح بتحسين صورة الذات وإحداث تغيرات في المواقف التقليدية وعلى رأسها قضايا المرأة. لكن من نافل القول أن العولمة حوّلت طبيعة وتركيبية الإعلام من أداة لقضايا المرأة إلى شركات خاصة عابرة للقارات، فأصبحت ثقافة الاستهلاك هي السائدة. ففيما كان النقاش حتى الماضي القريب منصباً على الصور التي تبعثها أو ترسخها وسائل الإعلام، صار المطروح اليوم هو اغتراب الصورة التي تطرحها المجلات عن واقع المرأة، وكذلك

الفضائيات والتلفزيونات، بل دخلت صورة جديدة تعمل معظم النساء العربيات المستهلكات على التشبّه بها. كل ذلك حال دون تحوّل أو تغيير حقيقي في صورتها عن دورها في المجتمع وفي الواقع، فسادت ثقافة التسطّيع والتفاهة تحت غطاء المتعة والتسلية والترفيه. ومن هنا فإنّ المجلة الأكثر مبيعاً لا يعني أن القيمة الصحافية والفائدة التي تقدّمها هذه المجلة أكثر من غيرها. لذلك فإنّ الانسياق للتفاهة وتشويه وعي المرأة يتم في أغلب الأحيان تحت شعار تقديم مادة محبّبة للمرأة بالدرجة الأولى.

وبالرغم من أن هناك تقدماً ما قد حدث في صورة المرأة في بعض المجلات النسائية وخصوصاً في التحقيقات والمقابلات والمواضيع المختلفة، فإنّ المجلات النسائية لم تقم بعد بمسئولياتها الإعلامية تجاه قضايا المرأة والتنمية وتجاه حقوقها. والحقيقة أن الأمر لا يعود إلى ثقافة الترويج والاستهلاك، فحتى هذه تعيد إنتاج صورة تقليدية ما للمرأة في المجتمع. فتقسيم الأدوار والقيمة الإنسانية وغيرها من القيم قائمة على التصورات التي يتبنّاها المجتمع بفعل القيم الاجتماعية والتقاليد الموروثة، بالإضافة إلى القيم الاستهلاكية التي طرأت. ثم إنّ وجود ثقافة للتمييز في القيمة بين الجنسين قائمة على منظومة تربية تقليدية ونظرة المجتمع للمرأة. ثم هناك النظم والقوانين العامة والمفاهيم والرقابات وعدم السماح للحديث في المهنوعات، والمؤسسات الإعلامية التي تعيد إنتاج صورة المرأة النمطية. وأيضاً إن القائمين على هذه المؤسسات رجال وأصحاب مشاريع تجارية، وإن اختلف الخطاب الموجه إلى المرأة بين مؤسسة وأخرى تبعاً للبلد وتقاليد وقوانينه. ففي حين تمنع بعض المجلات سفور المرأة أو تخضع المجلة لمحظورات في المواضيع أو الصورة، تدافع أخريات حتى عن الحريات الشخصية، لكنها بالمقابل تفرق صفحاتها باستباحة الجسد وتسويقه. وفي كل هذه الشروط والعوامل يمكن القول إن صورة المرأة في هذه المجلات عموماً تتوزّع على ما يلي:

• صورة المرأة الجسد: المستلبة بالشكل الأنثوي بما تنتجه الشركات العالمية بهدف التسويق التجاري الذي يستغل الجنس والإغراء لأهداف تجارية. كما أن التركيز هنا على الجميلات وليس على المتفوقات أو

الجامعيات أو نساء الطبقات الاجتماعية الشعبية. والتسويق لا يتم بمعزل عن ثقافة الاستهلاك العصرية وكذلك الاستناد إلى موروثات تقليدية لصورة المرأة المطلوبة والتي تحتاج إلى ثقافة اجتماعية لتغييرها. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هذه الثقافة التسويقية العصرية تجعل التكنولوجيا والتطور في خدمة التخلف، والمعاصرة في خدمة الماضوية، والاستهلاك في خدمة المفاهيم الرجعية والتقليدية.

. صورة المرأة التقليدية: مقابل تعميم الصورة النمطية للجمال والأنوثة والاستهلاك، تظهر هذه المجالات إلى حد كبير صورة المرأة التقليدية وصورتها النمطية في الأمومة. والصورة هي صورة الأم الضعيفة والمتقانية، وكأن هذه الصورة جزء لا يتجزأ من طبيعتها الأنثوية والتي تؤدي بها إلى التضحية بنفسها وبلا حدود من أجل إسعاد الآخرين، الذين لا تتوقع منهم مقابلاً نظير ما تقوم به من تضحيات. فالصحافة النسائية مازالت أسيرة نظرة المجتمع الذكوري، فهي تكرر في معظمها صورة المرأة التي هي صنيعة ذكورية حيث هي ضعيفة، أو حيث هي موضوع جنسي وليست فاعلاً في المجتمع، وهي الجميلة التي يتنافس على اقتنائها الرجال، ترتفع قيمتها بمقدار ما ترتفع نسبة جمالها. بمعنى أن الرجل يدفع بالمرأة إلى إعادة إنتاج الصورة التي صنعها لها، حيث تصبح المرأة أسيرة استيهامات الرجل حولها، بل أسيرة ما تنماهى به من استيهامات الرجل. وكذلك الأمر على مستويات صورها الأخرى في الأمومة والزواج والحب وغير ذلك. وبذلك تعيد المجالات النسائية إنتاج الصورة الذكورية التقليدية بدون أية نقدية أو جراحة إعلامية لطرح القضايا بما يسمح بتشكيل وعي نسائي جديد. وباسم التقاليد والأعراف نعيد إنتاج الصورة، وباسم الاستهلاك تنماهى بالصورة المصنوعة. ومأزق الإعلام النسائي هنا هو مأزق الثقافة النسائية التي يتم الترويج لها لتكون ذاتها هي المحور، وجسدها هو الموضوع، ومأزق صورتها السلبية التي يتم الترويج لها أيضاً بلجوئها إلى الغيبيات والتبصير لحل أمورها، ومأزق افتقارها إلى هوية أنثوية إنسانية عصرية وأصيلية في آن. إنها الصورة الطاغية التي تخشى فقدان جمالها أو تقدمها في السن وفقدان دورها كمحققة لرغبات الرجل الذي قد تفقده إذا فقدت جمالها وشبابها. وهي في هذا

تتحرك في أدوار عديدة رُسمت لها من كونها أنثى شرقية.

إن المجلات النسائية المعاصرة لا تقوم في النهاية بدورها المطلوب في دفع سيرة المرأة نحو التحرر الذهني من أسر الحريم والتطلع إلى المشاركة في حركة المجتمع العربي، بل فيها من الثغرات ما يعمل على سجنها في أسر الاستهلاك، وبما يعيد إنتاج صورتها النمطية كأنثى دمية من مقتنيات الرجل في الكثير من خطاب هذه المجلات، كما فيها من الثغرات، على الرغم من بعض الإيجابيات، ما يعمل على تشويه وعي المرأة بما يجعلها في شبه قضية كما يجري من تطورات في واقع المرأة في شتى المجالات.

وإزاء ذلك مطلوب استراتيجيات تساعد على تنمية وعي المرأة لذاتها ومشكلاتها بكل جرأة وحقيقة وفتح صفحاتها، أو على الأقل بعض منها للدراسات أو الموضوعات لتحريرها من سجن صورة الأنثى السلبية والمتلقية وصورة «الحرمة» التي يُحرّم عليها خطاب لغة العقل ليبقى دورها مقصياً وملفياً. كما المطلوب التركيز على النساء المضيئات في تاريخنا وفي حاضرنا والتركيز على الثقافة، التي هي غائبة في المجلات النسائية أو حاضرة من باب رفع العتب. والمطلوب مناقشة قضاياها الأسرية والقانونية والاجتماعية والزوجية بجرأة، وواقعها في قوانين الأحوال الشخصية وفي المجتمع بما يخدم وعيها وحقوقها، والتركيز على تنمية قدراتها، وأن تعكس على الأقل تقدمها الحاصل في المجتمع، ورسم استراتيجيات إعلامية تصحح الصورة السلبية بما يخدم وعيها وقضاياها المعاصرة وهويتها، والعلو بالمهنة إلى ما يليق بمكانتها الإنسانية كشريك في بناء المجتمع والأسر والأوطان والمستقبل.

الصفحات الثقافية وأثرها في الرأي العام

جمانة حداد *

كان سؤالكم لي في إطار هذه الندوة: هل للصفحات الثقافية أثر في الرأي العام؟ وما الذي ينبغي لها أن تفعله كي يكون حضورها أكثر فاعلية في حياتنا العامة؟

أما الخط العريض لجوابي لكم فهو: ليست الصفحات الثقافية منابر سياسية أو اجتماعية، ولا حتى تربوية أو تعليمية، كي يكون لها تأثير مباشر وفوري في الرأي العام، وكما يظهر هذا الأثر جلياً من خلال النتائج التي يتركها في هذا الرأي العام.

للذين يعتقدون أن دور الصفحات ينبغي له أن يأخذ هذا المنحى سيخيب أملهم للوهلة الأولى لأن المسألة الثقافية أكثر تعقيداً وتركيباً والتباساً. فالصفحات الثقافية، على أهميتها، ليست محاضرات وندوات ولقاءات وقراءات، على غرار ما تفعله الأحزاب والجمعيات لتلقين مريديها وأتباعها الأفكار والنظريات والفلسفات. وليست في المقابل صفوفاً مدرسية ولا جامعية، تنقل إلى الطلاب الآداب والعلوم والمعارف، ليتخرجوا عندما

* مسئولة القسم الثقافي في جريدة «النهار» اللبنانية.

يحين الوقت حاملين شهادات في الاختصاصات المختلفة.

قد يستهجن البعض ما أذهب إليه من تقليل لأهمية الأدوار التي ينبغي أن تضطلع بها الصفحات الثقافية، وخصوصاً في العالم الثالث والدول النامية التي يحتاج فيها الرأي العام احتياجاً ماساً إلى التلقين والتثقيف والإرشاد عبر نشر المواد الأولية التي تدرج في إطار العملية التربوية. وقد يرى البعض الآخر أن الدور الأساسي لأي صفحة ثقافية يقتصر على نقل هذه المعارف الثقافية وتبسيطها ونشرها لتكون ذات أثر مباشر في تعميم مفهوم التشئنة العامة.

لكنني أعتقد من جهتي أن المسألة الثقافية عموماً، هي في مكان آخر، وسأضرب صفحاً عن هذا الجدل غير المجدي لأتصدى للقضية من جانب أراه جوهرياً في غمرة التحديات التي تواجه حياتنا الثقافية في العالم العربي.

لا بد أولاً من تبديد الالتباس الذي نعرفه معرفة أكيدة لكننا نتغافل عنه ونقع فيه جميعنا. فتحن نسمي هذه الصفحات صفحات ثقافية ويكون بعضنا يعني شيئاً محدداً في هذه الثقافة، كأن نسمي الجزء الذي هو الأدب مثلاً باسم الكل الذي هو الثقافة. الأدب والفن والفكر والنقد والفلسفة والجدل العقلي هي عناصر جوهريّة في خضم العملية الثقافية الواسعة التي ليس لها حدود، ولا تقتصر على جانب دون آخر. وإذا كانت الصفحات الثقافية تسمي نفسها كذلك لكنها تولي الشعر والرواية والرسم والنحت والمسرح والفنون الأخرى الاهتمام الأساسي في التغطية الثقافية، دون الجوانب الأخرى، فلأنها تعتقد أنها بذلك تقي عملها حقه وتقوم بواجبها حيال هذا النوع من العمل الصحافي.

أنا أعتقد أن العملية الثقافية هي كل متكامل، وتتصل أولاً وأخيراً بأحوال الخلق والإبداع والفكر والرياضة الذهنية، وبأعمال النقد العقلي في هذه المجالات.

وبقدر ما يقوم عمل الصفحة الثقافية على الكشف عن المضيء والخلق في هذه المجالات المشار إليها، بحيث تكون كشافة مواهب وطاقات، وبقدر ما تواصل احتضان العلامات والكفاءات هنا وهناك، وبقدر ما تتصدى للإشكاليات والأسئلة الثقافية المسكوت عنها، فإن عملها تالياً، ينبغي أن

ينصبّ على بلورة الروح النقدي، وعلى إخضاع كل شيء لسلطان العقل وأسئلته، وعلى إدخال الثقافة النقدية في مجمل نواحي العيش والحياة والتأمل مطلقاً.

أنا من جهتي، أفهم دور الصفحة عملاً متكاملًا، متشعباً، ومركباً. إنها جهد معرفي خلاق يتولاه أشخاص معرفيون. وهذا يفتح أمامنا النقاش حول واقع الصفحات الثقافية. فإلى أي حد نحن معرفيون في صفحاتنا الثقافية؟ وإلى أي حد نحن نلاحق المضيء والخلاق؟ وإلى أي حد نحن نفتح نوافذ على الجديد والمغاير والمختلف؟ وإلى أي حد نحن نمارس عملية نقدية معرفية شاقة ومتواصلة، من أجل بلورة مفاهيم معيارية، في كل شيء، لدى الرأي العام؟

هذه الأسئلة تشغلني شخصياً، كمسئولة عن القسم الثقافي في جريدة آلت على نفسها منذ أربعة وسبعين عاماً أن تكون العملية الثقافية فيها جزءاً جوهرياً من مفهومها للعمل الصحافي والإعلامي، وللعمل السياسي والمجتمعي والفكري والإبداعي، إيماناً منها بأنها صاحبة دور تاريخي في هذه المجالات كافة، وخصوصاً في نشر ثقافة الحداثة والحرية والسؤال والخلق والنقد والعقل.

يشغلني أيضاً أن انتمائي إلى بلدي، إلى هذا البلد بالذات، الذي هو لبنان، بما هو وطن ثقافي ومختبر للأسئلة وللأختلاف والتنوع والثقافات والحضارات والإبداعات، علّمني ألا أكتفي بتغطية ما يجري فيه، وعلّمني أن همّ الحداثة هو همّ بنيوي يندرج في صميم العيش وجوهر الوجود، ولا يكتفي من الحداثة بما هو أدبي وفني وحياتي فحسب. وعلّمني الإرث الثقافي للبنان هذا أن أكون معنية إلى أقصى الحدود بما يجري في العالم العربي وبما يعتمل في دواخله من أسئلة ثقافية وحضارية، وعلّمني أيضاً أن أكون معنية بما يتحرك ويتحوّل في العالم كله، وبما يطرح من أسئلة وما يفور من جدل ونقاش، في كل المسائل وعلى كل المستويات.

إذا كان للصفحات الثقافية فرصة ما في تكوين أثر حقيقي وراسخ في الرأي العام، فينبغي لها في الدرجة الأولى أن تعكس رؤية وموقفاً ومنهجاً مسئولاً وموجّهاً، أي ألا تكتفي بتقديم تغطية نقدية «وديدة» لشئون الخلق، بل أن ترشد القارئ وتثير القضايا وتخترع الحدث. ويتحقق ذلك بناء

على قاعدة مهنية وأخلاقية وفكرية تكون مزيجاً من المعرفة والرصانة والجرأة في آن واحد: معرفة تعكس الإمام العميق بشئون الخلق والمتابعة المتواصلة لتقديمه وجديده، رصانة طالعة من جذية المعالجة ورغبة الاطلاع وبعده النظر، وجرأة موقف تكون موضوعية وهي محلها، من دون تجن أو افتعال مجاني، مما يتيح للصفحة الثقافية أداء الدور المطلوب منها، وتحقيق حضور فاعل في الرأي العام، لا الرأي «المثقف» فحسب، بل «الشعبي» أيضاً إلى حد ما. ويتلخص جوهر هذا الدور في إثارة الأسئلة ومحاولة تقديم إجابات عنها، وهو دور لا يزال متفاوت الحضور في غالبية الصفحات الثقافية العربية. وتحول دون أداء هذا الدور عموماً نقاط الضعف الآتية:

أولاً: غياب الحافز وحس المسؤولية، وأداء العمل الثقافي كدوظيفة، بحثة بمعزل عن أي شغف أو هواجس.

ثانياً: النقص في الأهلية والكفاية والجدارة لدى البعض.

ثالثاً: النقص في الإمكانيات المادية المتاحة للقسم الثقافي.

رابعاً: وخصوصاً: تراجع المعيار الأخلاقي في النقد وتقشي المحاباة والتعلق والنفاق والانتقام والمحسوبية والجبن والعشائرية و«بيع» المقالات التقريرية لجني مصالح خاصة.

لذلك يجب أن نسمى في الدرجة الأولى إلى تحقيق شروط «إيقاظ» صفحاتنا الثقافية وهزها وإنهاضها من كبوتها، بدءاً من إثارة الحوافز، وتقويم طريقة توزيع المهام والمسئوليات، والمساهمة في «التأهيل» المنهجي لأسلوب العمل، والاستقبال الدائم لعناصر جديدة شابة وكفئة بهدف «تغيير دماء» القسم، والاستعانة الموزونة والمنروسة بمقالات من بلدان أخرى، لكي نمنح القارئ فكرة عما يجري ثقافياً خارج محيطه المحلي، ونتمكن بذلك من مرافقة الحدث أولاً، واختراعه ثانياً.

أما مرافقة الحدث الثقافي، فمن الضروري أن تتحلّى ببساطة الجوهر. أي أن تخاطب القارئ بأسلوب واضح وعميق في آن واحد، «متواضع» ومباشر، وأن تتخلّى عن الإنشائية والفوغائية وتغليب اللغة النقدية بالغموض والالتباس وتقنية «الكتابة على الكتابة»، وكذلك عن العشوائية و«تمسيح الجوخ» والتبخير وإطلاق الأحكام الجائرة (سلباً وإيجاباً)، وذلك لكي نعيد

الاعتبار إلى المعيار النقدي في مقارنة الموضوعات الأدبية والفنية وطرح الأسئلة حولها. وقضية طرح الأسئلة هذه مهمة بدئية ملازمة للكتاب الذي نقرأه، وللمعرض والمسرحية اللذين نشاهدهما، وللعمل الموسيقي الذي نستمع إليه، وللقضية التي نعطي رأينا فيها.

أيضاً، ينبغي ألا تكتفي الصفحات الثقافية في رأيي بالحضور النقدي وبمرافقة النشاطات الراهنة في الأدب والرسم والمسرح والموسيقى وغيرها. وبطرح مسألة أو إثارة جدل أدبي أو فني أو فكري أو أكاديمي أو فلسفي. وباغتنام ذكرى معينة للحديث عن كاتب أو شاعر أو موسيقي أو رسّام راحل، وبإلقاء الضوء في شكل منهجي ومنتظم على الجوانب الحية من تراثنا الفني والأدبي والفكري، وبإجراء مقابلات وتسجيل رأي أو موقف معين من قضية راهنة أو كتاب لافت أو حدث مهم... إلخ. فهذه كلها من «بدهيات» العمل الثقافي وروتيته. بل ينبغي للصفحات الثقافية أن تحرّض كذلك على نشاطات ومناقشات خلّاقة من شأنها تحريك الحياة الثقافية في المدينة. ويتحقّق ذلك من خلال إثارة قضايا أدبية وفنية وفكرية ذات بعد ثقافي - مجتمعي تهّم إنسان اليوم. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا كنّا مزوّدين بالمعرفة اللازمة والبحث المسبق والتطلّع إلى الأمام والجرأة الموضوعية، وأحياناً أيضاً «الوقاحة» المبرّرة حيال بعض المسلمات الأدبية والفنية والفكرية القائمة، لكي تواكب الصفحة الثقافية تطوّر العصر وتخرج من هوّة الجمود والتكرار وتتمكّن من مخاطبة الأجيال الجديدة و«إحياء» حياتنا الأدبية والثقافية بحق.

أخيراً وليس آخراً، ينبغي للصفحة أن تكون أكثر شمولية وتنوعاً وأفضل تمثيلاً للشئون الثقافية المحلية والخارجية على حد سواء، وهي مسألة تهمني في شكل خاص وأحاول أن أحرص عليها في صفحة «أدب فكر فن» في «النهار». فأنا أؤمن بضرورة جعل الصفحة منبراً رحباً، وشمولياً بقدر الإمكان، يعكس التنوّع والتعدّد ويثير الفضول ويرويه على السواء. وبيتاً لأسماء عربية وعالمية راسخة، كما للتجارب الواعدة عند الأجيال الشابة. إنني مقتنعة بأن من المهم للغاية تغطية العالم العربي والأجنبي «من الداخل»، آخذة في الاعتبار عاملي التنوع والتوازن (أي اجتناب تخصيص كتلة كاملة لاختصاص معين، بل توسّل التنوع لكي يجد كل ذي اهتمام

ثقافي ما يرضيه، وكذلك اجتناب التركيز على نشاطات منطقة أو بلدان على حساب أخرى مهمة). هذه التقارير المكتوبة من داخل البلدان العربية والأجنبية تهدف إلى نقل مشاهد حيّة من الحياة الخلّاقة فيها: الإصدارات والنزعات الجديدة، حضور اللغة والثقافة، مسائل جدلية راهنة... إلخ. من المهم أيضا اختيار كتاب أجنبي غير معروفين على نطاق واسع وتقديمهم وتقديم أعمالهم، مما يمنح القارئ قاعدة معلومات أولية وتمهيدية، يمكنه أن يوسّعها بدوره فيما بعد مختاراً من الكتاب أولئك الذين يثيرون اهتمامه (وهنا يتجلى دور الصفحة الثقافية في التحريض على المعرفة)، على أن يتم ذلك كلّه خصوصاً بناء على معيار معرفي ونقدي أكثر صرامة وجرأة وجدية: أي عدم الاكتفاء بالمواكبة بل العمل على تشكيل ضمير نقدي متبصّر وشجاع ومشرّف، يكافئ عند الضرورة ويعلن الرأي المضاد عند اللزوم، يسائل ويتحدّى ويواجه ويحاسب ويحسب له حساب».

فضلاً عما سبق، هناك أيضاً عاملان أراهما جوهرين في زمننا هذا: الأول هو ضرورة إدخال التطور التكنولوجي في صلب الصفحة الثقافية، على غرار ما فعله مثلاً في «النهار» من تخصيص زاوية للأدب الإلكتروني تلقي الضوء كل مرة على موقع ثقافي جديد على الانترنت، وأيضاً عبر طرح موضوعات وقضايا موصولة بالعصر الحديث، مثل أدب الخيال العلمي، والكتاب الإلكتروني... إلخ. فضلاً عن ضرورة توجيه المحررين إلى كتابة مقالاتهم على الكمبيوتر لما فيه من منهجية مماثلة من فوائد عملية أبرزها عنصر توفير الوقت.

أما العامل الثاني فهو طريقة إخراج الصفحة الثقافية، التي نادراً ما تُعطى الاهتمام الذي تستحقه، فتبدو الصفحات ككشكول متاهي أو كـ «صحن سلطنة» يفرق فيه القارئ ويضيع. نحن يا سادة في زمن الصورة والعين، ومن المهم جداً أن يرافق الشكل المضمون ويبرزه. لذلك أحرص شخصياً على الاعتناء بإخراج الصفحة وطريقة تركيبها العامة بهدف جعلها أكثر ترتيباً وتنظيماً وأفضل تقسيماً وجاذبية (مما قد يلفت عين القارئ ويؤمّن الراحة لها بعيداً عن العشوائية والفوضى المتعبتين، ويبرز الموضوعات ويسهّل عملية الاستدلال إليها).

ختاماً، سوف أستعرض سريعاً بعض الخطوط العريضة والموجزة حول

مفهومي الخاص لدور المسئول عن الصفحة الثقافية، لكي يكون لها حضور أكثر فاعلية في حياتنا العامة، علماً أن نجاح مهمة كهذه يرتبط في الدرجة الأولى لا بالعمل الفردي بل بالجهود الجماعية المبذولة على كل الأصعدة:

- * إبداء موقف أدبي مسئول وشجاع وذي حضور، يجسّد دور الصفحة في الحياة الثقافية المعاصرة.

- * تصميم خطة عمل الأسبوع وتنسيقها.

- * توزيع المهمات المتعلقة بالزوايا الثابتة.

- * الإشراف على صدقية المقالات كي لا تتعارض مع سياسة الجراة الحكيمة التي ننادي بها.

- * إجراء الاتصالات اللازمة محلياً ودولياً لتنفيذ الصفحة ودعمها وجعلها منبراً للتنوع واجتتاب التحيز والشللية.

- * المتابعة الدقيقة والحثيثة للصفحة شكلاً ومضموناً.

- * الاطلاع المتواصل على الحياة الأدبية والفنية، اللبنانية والعربية والعالمية، لتوجيه الزملاء إلى مواكبة الحدث المناسب.

- * تنظيم لقاء أسبوعي مع جميع أعضاء فريق العمل بغية استنباط أفكار جديدة وإثارة الحوافز وتبادل الآراء (Brainstorming)، بالإضافة إلى لقاءات دورية مع كل من الزملاء على حدة لمتابعة نشاطهم.

- * توطيد العلاقات مع المؤسسات والمراكز الأدبية والثقافية في لبنان والخارج.

أنا أفهم دور الصفحة الثقافية على هذا النحو المعقّد والمركّب، وعندما تأخذ الصفحة على عاتقها مثل هذه المسؤوليات، فإنها تكون بذلك تتحدى ذاتها باستمرار، وتبحث دائماً عما يجعلها تتخطى ذاتها ولا تكتفي بها، وهي بذلك تصنع لنفسها سقفاً ثقافياً عالياً وتفتح بيتاً يستقبل مختلفين واتجاهات ومتناقضات، وتناقش وتعالج وتبدي الرأي وتكشف النقاب وتحرك مناخاً راکداً وتقض المضاجع، فتخلق تدريجياً حالاً من اللقاء الخلاق المتوالد باستمرار وبتجدد، فتصنع من جراء هذا التراكم مكاناً مادياً ومعنوياً، لا يكون محض منبر وملقّى فحسب، بل يصبح وطناً.

ويهمّني أن أقول لكم إن عملنا الثقافي في جريدة «النهار»، واعني من بيروت، يجتهد في توليد وطن ثقافي متعدد الهوية والوجه والتوجه. هذا ما

تطمح الصفحة الثقافية في جريدة «النهار» الى أن تتجه وأن تصنعه يومياً. فهي تضع أمام عينيها هذه المهمة: أن تكون مكاناً يلتقي فيه الأدب والفن والفكر والسؤال النقدي من الأرض المحلية ومن الجوار ومن أنحاء العالم. لبلورة عملية تلاقح خلّاق تتجّب جيلاً خلّاقاً من المواطنين والقراء.

من هم مواطنو هذه الصفحة الثقافية - الوطن؟ إنهم مواطنون يتصفون بهوية مضافة، هي الهوية الثقافية الإنسانية التي تتخصص بتلقي المعرفة الخلّاقة واستيعابها وبلورتها في نشر عملية تلاقح (تسميم) ثقافي تطاول هذا الرأي العام الذي يتحدث عنه سؤال هذا اللقاء.

هذه هي الصفحة الثقافية التي نصنعها يومياً في بيروت. فنحن نطمح بتواضع إلى أن نكون صفحة تشبه العاصمة الثقافية وتشبه الوطن الثقافي. مواطنوه ليسوا فقط الأدباء وأهل الفن بل الرأي العام بكامل نخبه.

في هذا المعنى لا تعود الصفحة الثقافية مجرد منبر سهل وفي المتناول. إنها مختبر. ومن طبيعة المختبر أن يكون بيت الذات والآخر في آن واحد. وأن يكون مفتوحاً ورحباً ومتعدداً ومتنوعاً. وألا يكتفي بنفسه. وألا يطمئن إلى ما هي عليه هذه النفس. بحيث يصنع مناخاً تتوالد فيه حيوات ليس في الضرورة أن تكون مستسخة ومتآخية بل خصوصاً كثيرة ومختلفة. وفي المختبر تتفكك الحيوانات الخاصة وتحلّ في مياه بعضها البعض، من دون أن تفقد ماهياتها وجواهرها، لتصير كائنات جديدة. هي الكائنات الأولى لكن مضافاً إليها كل ضوء وخلق جديدين.

في غمرة ما يتهدد الأوطان، وخصوصاً ما يتهدد وطني الصغير لبنان، من أخطار وتحديات، أخذنا على أنفسنا في صفحتنا الثقافية أن نشيد لنا وطناً لا يستطيع أيّ خطر أن ينال منه: إنه وطن الثقافة والخلق والبحث والحرية والسؤال والانفتاح على الآخر. ولا يستطيع أي طغيان، مهما بغى، أن ينال منه في شيء.



المحور الرابع

المجالات الثقافية في مصر محاولات التحديث والتأصيل

■ صلاح عيسى

■ عز الدين نجيب

■ أحمد عبدالمعطي

الدوريات الثقافية ومشروع النهضة العربية

صلاح عيسى

١- عن الدوريات الثقافية

يأخذ التعريف القانوني للصحيفة بوحدة العنوان ودورية الصدور، ويعتبر كل مطبوع يصدر بعنوان ثابت وبشكل دوري صحيفة، حتى لو كان لمؤلف واحد.

وفى هذا السياق فإن المجلة الثقافية، هي المطبوع الذي يجمع بين هذين الشرطين، فيصدر بشكل دوري - أسبوعي أو شهري أو فصلي - وباسم واحد، ويتخصص - فضلاً عن هذا - فى المسائل الثقافية.

وتتقسم الدوريات الثقافية من حيث التخصص - إلى نوعين، الأول: هو المجلة الثقافية العامة، التى تهتم بكل الأنواع الثقافية، فتجمع بين الاهتمام بالعلوم والفنون والآداب والعلوم الاجتماعية.. والثانى هو المجلة الثقافية المتخصصة، كالدوريات الأدبية التى تركز اهتمامها على الأدب وحده، أو على فرع منه، كالشعر أو القصة أو النقد الأدبي، والدوريات الفنية التى تهتم بالفنسون أو بفرع أو أكثر منها، كالسينما والمسرح

• كاتب من مصر.

والتليفزيون والفنون التشكيلية والدوريات العلمية، التي تخصص في العلوم أو في أحدها كالطب والزراعة وعلوم الفضاء.. الخ.

وفي إطار هذا التعريف يمكن القول إن «روضة المدارس المصرية» التي أصدرها «رفاعة الطهطاوى» بين عامى ١٨٧٠ و ١٨٧٨ هى أول دورية ثقافية عربية وأن أقدم هذه الدوريات التي لا تزال تواصل الصدور حتى الآن، هى «الهلال» التي وصل عمرها هذا عام ٢٠٠٦ إلى ١١٤ سنة.

كما يمكن فى الإطار ذاته أن نرصد بعض الملاحظات العامة التالية ذات الصلة بموضوع هذه الورقة:

الأولى: أن الدوريات الثقافية كانت فى الأغلب الأعم صحافة نخبية .. تتوجه إلى عدد محدود من القراء مع استثناءات قليلة، لعل من أبرز ما درس منها، مجلة «الرسالة» التي أصدرها أحمد حسن الزيات بين عامى ١٩٣٢ و ١٩٥٢ والتي شهدت رواجاً وصل بتوزيعها فى سنوات صدورها الأولى إلى عشرين ألف نسخة أسبوعياً، وهو رقم كبير جداً بمقاييس توزيع الصحف فى تلك السنوات، ولعل من أبرز الدوريات التي حققت رواجاً ملحوظاً ولا تزال تواصل الصدور مجلة «العربى» التي ارتفع عدد المطبوع منها فى بعض مراحل حياتها إلى ما يجاوز المائة ألف نسخة .

الثانية: إن متوسط أعمار الدوريات الثقافية كان ينحدر تدريجياً نحو الانخفاض، مما يدل على انكماش سوق قرائها، ومع أن بعضها قد واصل الصدور بانتظام لعدة عقود كان من أبرزها «المقتطف» التي استمرت تصدر لمدة ٦٧ سنة -بين ١٨٨٥ و ١٩٥٢- إلا أن بعضها الآخر لم يعش سوى سنوات قليلة، ومنها «السفور» (١٩١٥ - ١٩٢٥) و«الفجر» (١٩٢٥-١٩٢٧) والسياسة الأسبوعية التي لم تعيش كمجلة ثقافية سوى أربع سنوات تحولت بعدها إلى مجلة سياسية عامة، بل إن بعضها مثل «الفد» لم تنتظم فى إصدارها الأول (٩٥٣-٩٥٤) إلا لثلاثة أعداد وهو ما حدث فى إصدارها الثانى (١٩٥٩)

الثالثة: أن الدورية الثقافية ظلت حتى النصف الأول من القرن العشرين من حيث الملكية مشروعاً اقتصادياً فردياً يعتمد على حماس أصحابه للقيام بدور ثقافى أو إبلاغ رسالة مما يدفعهم لتحمل مخاطرة تمويله على الرغم من أنه لم يكن يحقق إلا هامشاً محدوداً من الربح،

ويعتمدون في ذلك على جهود تطوعية أو شبه تطوعية من الأدباء والكتاب والمثقفين الذين كانوا يساهمون في تحريرها بلا أجر أو مقابل مكافآت رمزية، وعلى موارد أخرى محدودة منها بعض الإعلانات التجارية ودعم حكومي يتمثل في اشتراك بعض الهيئات الحكومية بعدد من النسخ توزعها على العاملين فيها أو تودعها في مكتباتها وعلى حصة من الإعلانات القضائية التي يفرض القانون على أصحابها نشرها على نفقتهم مثل «البيوع الجبرية» و«التقليسات»، وكان القسم الأعظم منها هو إعلانات «فقد الأختام» التي كانت الدوريات الثقافية تنشرها عادة في صفحتها الأخيرة في إشارة غير مقصودة، إلى أن الأمية هي أحد أسباب عجز أصحاب هذه الدوريات عن العثور على قارئ يضمن لها مواصلة الصدور.

ويسبب مصارع الدوريات الثقافية تحت وطأة العجز المالى وانكماش سوق قرائها الذى وصل إلى ذروته بتوقف مجلتى «الرسالة» و«الثقافة» عن الصدور عامى ١٩٥٢ و ١٩٥٣ دخلت الحكومات العربية إلى مجال إصدارها الدوريات الثقافية باعتبارها الأقدر على تحمل نفقات وخسائر هذا النوع من المطبوعات، فصدرت مجلة «الرسالة الجديدة» -١٩٥٤- لتحل محل «الرسالة» عن «دار التحرير للطبع والنشر» وهى دار الصحافة المملوكة - آنذاك- للدولة لتحل محلها بعد خمس سنوات مجلة «المجلة» التى صدرت عن وزارة الثقافة المصرية عند انشائها فى عام ١٩٥٨ وتتالت منذ ذلك الحين الدوريات الثقافية التى تصدر بتمويل مباشر أو غير مباشر من الحكومات العربية حتى كادت الدورية الثقافية المملوكة ملكية خاصة تختفى وإذا صدرت لا تعيش طويلا. وكان لذلك - بالطبع- جوانبه الإيجابية القليلة وجوانبه السلبية الكثيرة.

الرابعة : أن الطابع الغالب على الدوريات الثقافية التى صدرت فى الأقطار العربية هو طابع المطبوعة الثقافية العامة التى تهتم بكل فروع الثقافة، وتجمع بين الاهتمام بالعلوم والفنون والآداب والعلوم الاجتماعية. ومع أن الدوريات الثقافية المتخصصة فى أحد هذه الفروع كانت من بواكير المطبوعات الثقافية فإن الغلبة فى عدد العناوين ظل للدوريات العامة وهو ما اضطر «المقتطف» التى صدرت فى البداية كمجلة ثقافية

تهتم بالعلوم وحدها إلى توسيع نطاق اهتماماتها لتشمل الآداب والعلوم الاجتماعية وغيرها من الأنواع الثقافية.. بحكم أن الدورية الثقافية العامة أكثر قراء.

ومع تطور المعارف والتوسع فى التعليم الجامعى واتساع نطاق التخصص فى العلوم والفنون وبروز الاتجاه فى صناعة الصحافة نحو الاهتمام بالمطبوعات المتخصصة لسد الاحتياجات الثقافية المتزايدة، توسع نطاق تخصص المطبوعة الثقافية العربية فلم تعد تقصر اهتمامها على مجال ثقافى كالآداب أو العلوم والفنون، بل أصبحت تتخصص فى فروع هذا المجال، ففى الآداب مثلاً أصبح لدينا مجلات متخصصة فى الشعر وفى القصة وفى النقد الأدبى، وفى العلوم أصبح لدينا مطبوعات تتخصص فى الطب وأحياناً فى فرع منه مثل «الطب النبوى» أو علوم الفضاء أو الالكترونيات، وفى العلوم الاجتماعية أصبح لدينا مجلات فى التاريخ وعلم النفس والاقتصاد.

وتعددت مستويات تخصص المطبوعة من حيث القارئ الذى تستهدفه، فالمجلة «الطبية» مثلاً قد تكون عامة تتوجه إلى المرضى، وقد تكون مجلة أكاديمية متوجهة إلى الأطباء وتشر أبحاثاً فى الطب أو فى أحد فروعه لا يستطيع أن يفهمها غير المتخصصين، وتتوعد مجلات الأطفال من حيث الفئة العمرية التى تتوجه إليها فأصبحت هناك مجلات للأطفال قبل سن المدرسة وأخرى له قبل سن المراهقة فضلاً عن مجلات تتوجه للفتيات أو المراهقين الصغار ومع تطور الاهتمام بالفنون صدرت مجلات للفنون الشعبية وللموسيقى .

خامساً: ومع أن المواد المترجمة عن آداب اللغات الأخرى كانت - ولا تزال - بعض ما تهتم المطبوعة الثقافية، سواء كانت عامة أو متخصصة، بنشره، فقد برز الاتجاه لإصدار دوريات ثقافية تتخصص فى نشر المواد المترجمة من لغة أو أكثر من لغة، كان من أبرزها مجلة «المختار من ريدرز دايجست» وهى الطبعة العربية من المجلة الأمريكية المعروفة، وقد صدرت من القاهرة بين ١٩٤٤ و ١٩٤٧ ورأس تحريرها «فؤاد صروف» ثم صدرت مرة أخرى بين ١٩٥٦ و ١٩٦٧ برئاسة تحرير «محمد زكى عبدالقادر» ومجلة «الشرق» التى صدرت من القاهرة بين عامى ١٩٥٦ و ١٩٦٠

وتخصصت في نشر مختارات من الثقافة السوفييتية، فضلاً عن مجلات مثل «الآداب الأجنبية» التي صدرت في سوريا و«الثقافة العالمية» التي تصدر عن المجلس الوطني للثقافة في الكويت.

٢- عن المشروع النهضوي العربي

وربما لا يكون العثور على تعريف لـ «مشروع النهضة العربية» ميسراً بالقدر نفسه الذي عثرنا به على تعريف تقريبي للمجلة، أو الدورية، الثقافية. ومع ذلك يمكن القول - بشكل تقريبي كذلك - بأن هذا المشروع، هو مجموع الأفكار والممارسات والنظم والسياسات التي استهدفت - منذ بداية القرن التاسع عشر - النهوض بالأقطار العربية من أوضاع التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والفكري، التي كانت تسودها منذ العصور الوسطى، إلى أوضاع قريبة مما حققتها الدول الأوروبية، التي عرفت ثورتين ساهمتا في تقدمها، هما ثورة البخار والثورة الصناعية، حالت ظروف الأقطار العربية - التي كانت معظمها آنذاك، إيلات عثمانية - دون اللحاق بهما، فتدهورت أوضاعها، إلى أن نبهتها صدمة الاحتلال الفرنسي لمصر، إلى مدى ما وصلت إليه من تخلف، واكتشفت - عبر مقاومتها له - أنها تشكل جماعة وطنية متميزة، عن الكيان العثماني الذي كانت تابعة له، وعن بقايا الممالك الذين كانوا يتوارثون حكمها، فشرعت، منذ بدايات القرن التاسع عشر، وبشكل متدرج، في بناء دول وطنية عصرية، مستقلة وديموقراطية.

ولأن مؤسس المشروع كان قائدا عسكريا هو «محمد علي الكبير»، فقد شكل بناء جيش وطني موحد يتكون من أبناء البلاد، ويخضع لقيادة الدولة، بذرته الأولى التي تفرعت عنها بعد ذلك كل ملامح النهضة من إنشاء المدارس المدنية، إلى بناء المصانع ومن شق الطرق، إلى بناء السفن، ومن تنظيم الري وإقامة القناطر إلى إرسال البعثات إلى أوروبا، ومن إلغاء نظام الالتزام إلى استصلاح الأراضي البور وتوزيعها على قادة الجيش وأعيان البلاد، ومن تنظيم الإدارة الحكومية، إلى اتباع سياسة إغلاق السوق، ومن إنشاء الترسانة البحرية، إلى إنشاء المطبعة الأميرية وإصدار الصحف بما في ذلك المجلات الثقافية إذ كان الهدف من إنشاء كل هذه المؤسسات وتنفيذ كل هذه المشروعات، هو خدمة

الجيش، وتوفير ما يحتاج إليه من إمكانات مادية وبشرية ولوجستية للقيام بمهمته الأساسية.

ومع أن فائدة هذه المؤسسات لم تقتصر في عهد «محمد علي» على الجيش وحده، إذ استفادت الحياة المدنية بجانب منها، إلا أن هذه الفائدة تعاضلت بعد هزيمته في آخر حروبه وتوقيعه معاهدة عام ١٨٤٠ التي قلصت حجم وتسليح الجيش، مما وسع من نطاق نشاط مؤسسات النهضة، وخاصة في عهد إسماعيل، الذي استأنف العمل في مشروعاتها، بالسمي لتأكيد استقلال مصر الذاتي، والعمل على تحديث أوضاعها الاقتصادية والفكرية والسياسية، لتكون . كما قال . قطعة من أوروبا: من التوسع في زراعة القطن وقصب السكر، إلى إقامة المحالج والمعاصر، وغيرها من الصناعات ومن التوسع في التعليم وإرسال البعثات، إلى مد خطوط السكك الحديدية وشق قناة السويس وتوسيع الطرق وتخطيط المدن.. ومن إنشاء دار الأوبرا، إلى إصدار أول مجلة ثقافية عربية هي «روضة المدارس المصرية».

ولم تكن النكسة التي لحقت بمشروع النهضة في أواخر عهد محمد علي، هي آخر النكسات التي تلقاها، إذ تعددت العقبات في طريقه ففرقلت مسيرته، واضطرتته في بعض الأحيان للتراجع لأسباب، بعضها محلي يتمثل في تجذر التخلف وما يرتبط به من تقاليد وعادات ومنظومات بدوية وريفية للقيم، فضلا عن التطور البطيء لقوى الانتاج، وانتشار الأمية، وغيرها من العوامل التي منحت قوة إضافية للتيارات المحافظة المعادية لمشروع النهضة.

ومن بين الأسباب الدولية التي ساهمت في إلزام مشروع النهضة موقف الدفاع، أن الأقطار العربية، ما كادت تشترع في التخلص من التبعية العثمانية، حتى وقعت أسيرة للاحتلال الأوروبي، وأصبحت ساحة للصراع بين المعسكرات الدولية المتحاربة، خلال الحريين الكونيتين اللتين شهدهما القرن العشرون، ثم خلال الحرب الباردة التي تبعتهما.

وكان أول الذين استفادوا من ذلك، هم المحافظون العرب، الذين ربطوا ربطا متعسفا بين النموذج النهضوي الأوروبي، الذي سعى رواد الحداثة الأوائل للتبشير به، وبين جيوش الاحتلال الأوروبي التي اجتاحت البلاد

العربية والإسلامية، لينتقل «مشروع النهضة على النمط الأوروبي». فى وجدان العوام وأقسام من النخبة. بفضل دعاية المحافظين النشطة، إلى خانة الأعداء، ويشيع الاعتقاد بأنه «مشروع تقريبي» يسعى لاحتلال الأمة وغزوها ثقافيا.

وكان من الآثار السلبية لذلك اتساع الهوة بين رؤية المحافظين والمجديدين العرب لمشروع النهضة، لنفاجأ فى نهاية القرن العشرين بأننا أمام مشروعين يكادان يكونان متناقضين.

وكان من بين مظاهر الاربك الذى أحدثه الاحتلال الأوروبى للاقطار العربية، لمسيرة مشروع النهضة، نشوب الخلاف بين النخب العربية. حول ترتيب أولويات النهضة، والخلل فى تحالفاتها الذى قادها أحيانا للتحالف مع أعدائها وهو ما نجد نموذجا له. فى الخلاف الذى نشب بين التيار الذى يمثله الزعيم الوطنى «مصطفى كامل». فى بداية القرن الماضى والتيار الذى كان يمثله. فى الفترة ذاتها. «أحمد لطفى السيد».

فقد كان مصطفى كامل يرى أن الأولوية فى مشروع النهضة، ينبغى أن تكون لهدف التحرر من الاحتلال حتى لو أدى ذلك للتمسك بالسيادة التركية الشكلية على مصر، أو للتحالف مع حاكم مستبد هو «الخديو عباس حلمى الثانى» - الذى كان ينقم على المعتمد البريطانى أنه جرده من سلطته الديكتاتورية وتصدى لفساده - ومع أن «مصطفى كامل» كان، كما يقول الأستاذ «غريال»، أول زعيم مصرى يتلقى تعليما مدنيا خالصا، فقد اضطره حرصه على شعبيته لافساح صفحات «اللواء» للهجوم على دعوة «قاسم أمين» لتحرير المرأة، كما اضطره تحالفه مع «الخديو عباس» لمساندة الشيخ «عبدالخالق السادات» فى الدعوى التى اقامها ضد «الشيخ على يوسف» لأنه تزوج من ابنته وهو غير كفاء لها، حرصا منه على الاحتفاظ ب تأييد العوام والمحافظين لدعوته لجلاء بريطانيا عن مصر، أولا، وقبل أى شىء.

وعلى الجانب الآخر، كان «لطفى السيد» يرى أن الاحتلال جاءت به ظروف دولية مرتبه، وسوف تذهب به ظروف دولية مرتبة كذلك، وأن الأولوية ينبغى أن تكون لمشروع النهضة، بنشر التعليم واصلاح الاقتصاد

وتوسيع اختصاصات وحدات الحكم المحلى، ونشر الفكر العقلانى
وتحرير المرأة.

ومن بين مظاهر هذا الارتباك - كذلك- ما لاحظته الأستاذ «أحمد
بهاء الدين» الذى تنبه إلى التناقض فى مواقف أعلام النخبة المصرية فى
بداية القرن الماضى من مسألتى الاستقلال الوطنى والتقدم الاجتماعى،
إذ رصد أن الثوريين المتشددى فى العداء للاحتلال كانوا يقفون فى
معسكر المحافظين اجتماعيا، وأن المعتدلين فى المسألة الوطنية كانوا
- على الصعيد الاجتماعى - كانوا من الثوريين الذين يدعون إلى
الاستتارة.

ومن بينها أيضا أن المشروع النهضوى العربى بدأ فى ظل القبضة
المركزية القوية للدولة القومية التى أسسها «محمد على الكبير» وأدارها
بشكل فردى على النحو الذى دفع الإمام «محمد عبده» إلى وصفه بأنه
«كان مزارعا ماهرا وصانعا مقتدرا ومجاريا شديد البأس ولكنه كان
لروح مصر قاتلا» مدلا على ذلك بأنه «لم يترك رأسا يستتر فيها
ضمير: أنا .. إلا ونقاها عن رأس صاحبها».

ومع أن المشروع شهد - فى مراحل تالية- ارتقاء قبضة الدولة المركزية
عن عنق النخبة الثقافية إلا أن ذلك لم يترك لهذه النخبة فرصة واسعة
للتففس بحرية، إذ كان إيقاع النهضة الاجتماعية والفكرية بطيئا، مما
أبقى ظل المحافظين قائما كفزاعة اجتماعية، تموض ارتقاء قبضة
الدولة، لتظل النخبة محاضرة بين مطرقتهم وسندان الحكم المركزى
خلال سنوات طويلة عادت فى نهايتها قبضة السلطة المركزية لتشتد فى
الجولة الثانية من محاولات إحياء مشروع النهضة على عهد تصاعد المد
القومى التحررى فى خمسينيات وستينيات القرن الماضى.

٢- عن دور المجالات الثقافية فى مشروع النهضة

وعند أى تناول للعلاقة بين المجالات الثقافية والنهضة العربية فى
مصر، أو رصد للدور الذى لعبته هذه المجالات فى إذكاء الروح الوطنية
وبلورة الشخصية القومية خلال القرن العشرين، لابد من التوقف عند
عدد من الملاحظات الأساسية.

الأولى: أن الصحافة المصرية والعربية بشكل عام لعبت دورا مهما

ومؤثرا فى تخليق مشروع النهضة العربية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، وكانت المنبر الذى أذاع من فوقه أعلام هذا المشروع دعوتهم إليه، وتجاوزوا مع بعضهم بعضا حول تفاصيله، وحشدوا حوله الانتصار، كما كان. كذلك. أهم المنابر التى اعتلاها المحافظون ليقاوموا مشروع النهضة ويحولوا دون زحفه وليوجهوا من فوقه سهام الاتهام بالخروج عن التقاليد والمروق من الملة، للنهضويين العرب، ويحشدوا الرأى العام فى مواجهتهم.

ويعود السبب فى هذا إلى عوامل من أهمها أن العرب، عرفوا الطباعة والصحافة فى الوقت الذى القيت فيه البذور الأولى لمشروع النهضة فى الأرض العربية، عبر المقاومة الشعبية المصرية للاحتلال الفرنسى، لمصر بين عامى (١٧٩٩ . ١٨٠١) التى انتهت بتأسيس دولة «محمد على»، لتكون الصحافة. التى عرفها المصريون عبر ما أصدرته الحملة الفرنسية من صحف ومنشورات أثناء الغزو. إحدى أدوات الدعوة لهذا المشروع، فتتالى إصدار الصحف فى عهد محمد على وخلفائه. ليتسع تدريجيا هامش الحرية أمامها، ويتسع. بالتالى. تأثيرها، حتى إن العقد الأول من القرن العشرين، شهد تحول ثلاث شركات تأسست لإصدار الصحف، إلى ثلاثة أحزاب سياسية، ليضاف بذلك إلى مشروع النهضة أحد أهم العناصر التى كانت تنقصه.

ويصعب. فى هذا السياق. وضع حد فاصل بين الدور الذى لعبته فى هذا المجال الصحف العامة، والدور الذى لعبته المجلات الثقافية، إذ ظلت المادة الثقافية تحتل قسما ملحوظا من صفحات الصحف العامة لسنوات طويلة، لأسباب من بينها أن مجتمع قراء الصحف ظل مقصورا خلال تلك السنوات على النخبة المثقفة فى بلاد عربية كانت تسودها الأمية الألفبائية والثقافية، فضلا عن أن الركود السياسى فى مجتمعات مغلقة، لم يوفر للصحف العامة، مادة إخبارية فى الشؤون السياسية والاقتصادية تشغل صفحاتها.. فخصصت قسما منها للمواد الأدبية والثقافية.

ولا يخلو من دلالة، أن أول صحيفة عربية، وهى «الوقائع المصرية». التى أصدرها محمد على عام ١٨٢٨. كانت تنقسم إلى قسمين رئيسيين،

أحدهما لنشر قرارات الوالى وأخبار الدولة، والثانى «القسم الأدبى» الذى كان ينشر فصولا من كتب التراث، ثم تطور بعد ذلك لينشر مقالات فى الفكر السياسى والاجتماعى، خاصة بعد أن أسندت رئاسة تحريرها إلى عدد من أعلام النهضة العربية، كان من بينهم «رفاعة الطهطاوى» و«أحمد فارس الشدياق» و«حسن العطار» و«صالح مجدى» والشيخ «محمد عبده»..

ومن مظاهر تداخل تاريخ ودور كل من الصحف العامة والمجلات الثقافية أن عددا من مشروعات إصدار صحف عامة بدأت كمشروع ثقافى، فقد صدرت «المقتطف» فى بيروت عام ١٨٧٦ كمطبوعة شهرية ثقافية، قبل أن ينتقل بها أصحابها إلى القاهرة عام ١٨٨٥، ليصدر أحد أصحابها الثلاثة، وهو «شاهين مكاربوس» عام ١٨٨٦ مجلة ثقافية شهرية أخرى هى «اللطائف». وفى عام ١٨٨٩ أصدر الفرسان الثلاثة «المقطم». كجريدة يومية سياسية تجارية أدبية، وبرر. فارس نمر. الذى أدار تحريرها، إصدار هذه الصحيفة العامة، بأنه كان «ثمرة البحث عن إيجاد الوسائل الكفيلة بإدارة حركة مطبعة «المقتطف» لنستعين به على سد نفقاته ونفقاتنا لأن إصدار «اللطائف». الأدبية. لم يحقق هذا الغرض»..

وكانت «المؤيد». أحد أهم وأكبر الصحف اليومية السياسية أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين. هى الخطوة الثانية فى مشروع صحفى بدأه صاحبها «على يوسف» عام ١٨٨٧ بإصدار اسبوعية ثقافية هى مجلة «الآداب»، ظلت تصدر لمدة عامين قبل أن تترك الساحة لمشروع الصحيفة اليومية.

ومن الشواهد على هذا التداخل بين تاريخ ودور الصحف السياسية العامة، والمجلات الثقافية، فى التبشير بمشروع النهضة، أن بعضها حرص على أن يصدر أسبوعيات يخصصها للشئون الثقافية، وكانت «المؤيد» من أوائل الصحف التى لجأت إلى ذلك، إذ أصدرت عام ١٩٠٧. وبعد ١٨ سنة من صدورهما. مجلة ثقافية هى «المؤيد الاسبوعى» التى استمرت تصدر لمدة ثلاث سنوات.

ومن أبرز الأسبوعيات الثقافية التى صدرت عن صحف يومية

«السياسية الأسبوعية». التي أصدرها «دمحمد حسين هيكل». عام ١٩٢٦. عن جريدة «السياسة». و«البلاغ الأسبوعي» التي صدرت في العام نفسه عن جريدة «البلاغ» هذا فضلا عن ملاحق ثقافية كانت توزع مع بعض الصحف اليومية، في أحد أيام الأسبوع، من أشهرها «ملحق الجمعة» الذي أصدرته جريدة «الأهرام» في ستينيات القرن الماضي، وتبعتها صحف عربية أخرى كثيرة.

والحقيقة أن الصحف العامة ظلت خلال النصف الأول من القرن العشرين، تكاد تكون. من حيث التخصص. صحفا نصف إخبارية/ نصف ثقافية، إذ كانت تفرد قسما مهما من صفحاتها للمواد الثقافية، ربما يصل إلى النصف، تشمل صفحات للأدب والفكر والصناعة والزراعة والفكر السياسى والاجتماعى والتاريخ وشئون الاجتماع وقضايا المرأة، كما كانت كل منها تحرص على استكتاب كبار الكتاب والمفكرين من أعلام النهضة في كل هذه المجالات، وتتنافس في دعوتهم للكتابة على صفحاتها، بل إن ضيق صفحات «السياسة اليومية» عن استيعاب كتابات الحشد الكبير من كبار الكتاب الذين اتخذوها منبرا للتعبير عن آرائهم، مع حرصها على نشر كتاباتهم، كان وراء تفكير «دمحمد حسين هيكل» في إصدار «السياسة الأسبوعية» كمجلة ثقافية مستقلة.

فضلا عن ذلك فإن الصحف العامة لم تكن تبخل على المواد الثقافية بصدر صفحاتها الأولى، بل كانت تخصصها في كثير من الأيام، لدراسات جادة، ومتسلسلة في الأدب، واللغة والعلوم والقانون والطب والاجتماع والآثار. أو لمعرض الكتب والأفكار الحديثة، فضلا عن القصائد الجديدة لأعلام الشعراء العرب المعاصرين، مثل «شوقي» و«حافظ» و«مطران».

والحقيقة أن الفصل الحاد بين الدور الذي لعبته الصحف العامة، والمجلات الثقافية في التبشير بمشروع النهضة قد ينتهي بنا، إلى إهمال تأثير بعض أعلام النهضة، إذ يصعب معه أن نجد أثرا لرجل مثل «أحمد لطفى السيد» في مشروع النهضة، لأن جهوده في هذا الصدد، اقتصر على ما كان يكتبه، أو ينشره لغيره من تلاميذه على صفحات صحفية يومية عامة، هي «الجريدة» بينما لا نجد له أثارا كافية على صفحات الدوريات الثقافية التي عاصرتة.

ومع التطور فى أوضاع المجتمعات العربية سياسيا واجتماعيا خرجت من حالة الركود التى كانت تسودها، فتدفقت المادة الاخبارية على الصحف العامة، ومع دخول شرائح جديدة ممن تلقوا تعليما متوسطا إلى سوق قراء الصحف، بدأت هذه الصحف تركز على النواحي الاخبارية، باعتبارها الوظيفة الأساسية لها، وتسعى لتوسيع نطاق قرائها، باستقطاب اشباه المتعلمين عبر تبسيط لغتها واهتماماتها، لتتراجع المادة الثقافية وتتحسر تدريجيا عن صفحاتها، وعبر رائد هذه الاتجاه «محمد التابعى» عن موقف أصحابه فى افتتاحية العدد الأول من صحيفة «المصرى» عام ١٩٣٦، التى أعلن فيها أن مهمة الصحف هى تزويد القارئ بالأخبار، ومتابعة ما يهمه من شئون، وأن عهد نشر قصائد «شوقي» و«حافظ» و«مطران» و«الزهاوى» فى الصفحة الأولى للصحيفة قد انتهى إلى غير رجعة، وأنه لن ينشر فى الصفحة الأولى من «المصرى» أية قصيدة، حتى لو كانت لـ «ابو تمام» أو «البحتري».

ومن البديهي أن المجلات الثقافية لم تكف خلال تلك السنوات. وما بعدها. عن التبشير بمشروع النهضة.

ومن الصحيح أن قراء الصحف العامة. خلال المرحلة التى كانت فيها «نصف إخبارية/ نصف ثقافية» كانوا. أساسا. من النخبة..

لكن من الصحيح. كذلك. أن تحول الصحف العامة إلى صحف شعبية، وتراجع تأثير المجلات الثقافية، قد حرم مشروع النهضة من دعم غير منكور، كانت الصحف العامة تساهم به. على العهد الذى كانت تفتح فيه صفحاتها لمناقشات جادة. وحادة. من نوع المعارك الفكرية التى دارت حول كتب مثل «تحرير المرأة» لقاسم أمين، و«الاسلام وأصول الحكم» لعلى عبدالرازق، و«الشعر الجاهلى» لطله حسين.

المجلات المصرية والسلطة بين الصراع والاستقلال والتبعية

عزالدين نجيب *

نبذة تاريخية:



إذا كان تاريخ أول مجلة دورية جامعة في مصر يرجع إلى عام ١٨٢٨ - وهو عام صدور «الوقائع المصرية» في عصر محمد علي - فإن تاريخ أول مجلة ثقافية هو عام ١٨٧٠ حين صدرت «روضة المدارس المصرية» التي أسسها رفاعة الطهطاوي، أول مصري يطل على الثقافة الأوروبية ويعمل على نقلها إلى القارئ المصري والعربي، وأسند رئاسة تحريرها إلى ولده على فهمي، وكانت معنية أساساً بالشعر والأدب، وبترجمة بعض الأصول والفروع من فكر الفرنجة وآدابهم وقوانينهم وسلوكياتهم إلى العربية، استطراداً لما أورده الطهطاوي في كتابه ذائع الصيت «تخليص الإبريز في تلخيص باريس».

ويمكن القول إن «روضة المدارس» هي الأم الشرعية لعشرات المجلات الثقافية التي توالى بعدها مثل: «المقتطف» لصاحبها يعقوب صروف وفارس نمر ١٨٧٦، و«الهلال» التي أصدرها جورجى زيدان ١٨٩٢، و«المجلة المصرية» لأنطون الجميل ١٩١٠، و«البيان» لعبد الرحمن البرقوقي ١٩١١، و«الفجر»

* كاتب وفنان تشكيلي من مصر.

١٩٢٥، «الشاعر» ١٩٣٠ و«المجلة الجديدة» ١٩٢٨، و«أبوللو» ١٩٣٢، و«الرسالة» ١٩٣٣، و«مجلتي» ١٩٣٤.

وفي خضم الحرب العالمية الثانية - التي كانت مصر مسرحا لبعض فصولها - صدرت عدة مجلات أخرى حول الأدب والفن والفكر، منها «الرسالة» لأحمد حسن الزيات ١٩٣٩، و«التطور» لأنور كامل ١٩٤٠، وفي عام ١٩٤٢ أصبح الفنان رمسيس يونان سكرتيرا لتحرير «المجلة الجديدة» التي كان يصدرها المفكر سلامة موسى، ثم أصبح يونان رئيسا لتحريرها عام ١٩٤٣، وقد أفردت مساحات أكبر للفنون التشكيلية. لكنها ربطت بين الفن وبين مختلف القضايا الفكرية والسياسية والإبداعية، من منظور ثوري معارض للنظام الاستبدادي ولسيطرة الإقطاع ورأس المال، الأمر الذي أدى إلى توقفها عام ٤٤ بأمر عسكري، وإلى ملاحقة البوليس لرئيس تحريرها حتى هرب من مصر عام ١٩٤٥. أما أول مجلة متخصصة في الفنون التشكيلية بشكل كامل فكانت «صوت الفنان» لمحمد صدقي الجياخنجي ١٩٥٠ حتى ١٩٥٢.

وبعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ظهرت مجلات ثقافية عديدة مثل: «الرسالة الجديدة»، «الوطن»، «الشهر»، «الكاتب»، «الفكر المعاصر»، «القصة»، «الشعر»، «المسرح»، «السينما»، «الثقافة الشهرية»، «الفنون»، «سنابل»، «فصول» - والأخيرة فصلية - «القاهرة»، «إبداع»، «الشموع»، «العصور الجديدة»، «سطور»، «أدب ونقد»، وجميعها شهرية، ثم «أخبار الأدب» و«القاهرة» وهما أسبوعيتان، وأخيرا «المحيط الثقافي» الشهرية، و«فنون مصرية» الفصلية اللتين صورتا أوائل الألفية الثالثة، و«ضاد» التي صدرت عن إتحاد الكتاب، و«بورترية» المتخصصة في الفنون التشكيلية، وقد صدرتا ٢٠٠٦.

توجهات وغايات

غير أن هذه القبيلة المتلاحقة الأجيال والمتعددة الألوان والأطياف، تتعدد كذلك في التوجهات والغايات، ما بين التوير والتأصيل والتغيير، لكنها جميعا - بشكل أو بآخر - تدخل في علاقة مع السلطة الحاكمة، بين التبعية الكاملة أو التناقض أو الصراع أو السير على الصراط المستقيم... إن بالحياد أو النقية، وفي كل الحالات - وفيما عدا المجلات المملوكة للدولة - فإن جميع المجلات الأهلية تضع هذه العلاقة نصب عينها، أي كانت غاياتها بين التوير والتأصيل

والتغيير، بما يجعل هذه الغايات نسبية ومتغيرة لدى كل نوع، وفقا للظروف والمتغيرات السياسية والثقافية في العلاقة مع النظم الحاكمة.

ويسمى النوع الأول إلى التعريف بخبرات الثقافة الإنسانية بروافدها المختلفة، ونقلها إلى القارئ العربي، إن بالعرض والتحليل، أو بالترجمة والتلخيص، ما يحدث تراكما معرفيا، وذاكرة ينطلق منها القارئ مع أنوار العقل إلى عوالم شاسعة، لكن بغير بوصلة تهديه كي يختار من بين آفاق الثقافات المختلفة ما يناسب حاجات الإصلاح في مجتمعه، وبكلمة أخرى: بغير موقف فكري تجاه الحياة والإصلاح، هذا على الرغم مما تضمه مواد هذا النوع من محاولات للتطبيق على واقعنا العربي.

ويهدف النوع الثاني من المجالات الثقافية - وهو التأصيل - إلى اكتشاف جذور موروثة الفكري وثقافتنا العربية وتعميقها، ومحاولة إسقاطها على واقع العصر الحديث، كمطلق لإصلاحه على هديها، في مواجهة «ثقافة الأخر» ومتغيرات العصر، ويتفاوت أثر هذا النوع بين الدعوة إلى تثبيت وتكريس الماضي أو إعادة إنتاجه ثقافيا، بما يؤدي إلى قطيعة مع روح العصر، وبين اتخاذه بوصلة للمسير على هديها بانفتاح على العصر بقوانينه ومتغيراته، بغية الحفاظ على شخصية الثقافة العربية، بما تحمله من خصوصية تميزها في مسارها نحو التقدم والنهضة، أو بما يجعل مهمتها تحقيق رسالة ثقافية بمنزلة: «فلاحة للنفس الإنسانية، فالثقافة إخراج للإنسان من تهاويه ونزعه المادية إلى النزعة الروحية، والقضاء على النفس الأمارة بالسوء إلى النفس المطمئنة، ومن هنا فإن رسالة المجالات الثقافية هي إشاعة الذوق الرفيع والقيم الروحية وترقيق المشاعر (...) فإذا تحققت الثقافة بهذا المعنى فلن يكون هناك غزو ثقافي... فلا خوف»

ويسمى النوع الثالث - وهو التغيير - نحو طرح القضايا الجذرية للفكر في مجالات التطور الإنساني وتطبيقاته العملية في مختلف دول العالم على مر التاريخ، مستجيبا لقوانين العلم ومناهج الجدل ووحدة التراث الإنساني، ومسلحا بإيمان قوي بأن الثقافة انعكاس لظروف موضوعية متغيرة، يتفاعل بداخلها إنسان الفكر والقيم والحراك الاجتماعي والعلاقات الطبقية ومظاهر السلوك الإنساني، بقدر ما هي موقف اختياري للإنسان، قادر على تغيير البنى التحتية للمجتمع، مادامت توافرت لديه القناة بضرورة تغيير الواقع نحو غد أفضل.

وقادر كذلك على الدفع نحو وحدة الشعوب العربية لبلوغ أهداف قومية مشتركة تحقق النهضة الشاملة، ومن ثم... فإن المجالات الثقافية من هذا النوع غالباً ما تتبنى تيارات ثورية أو قومية من الفكر الأيديولوجي أو من الأدب والفن المحليين أو العالميين، وتعمل على بثها داخل نسيج الثقافة العربية، بغض النظر عن مدى قدرة هذا النسيج على التواشج معها واستيعابها، وغالباً ما تدب الخلافات بين هذا النوع من المجالات وبين السلطة، وربما تنتهي بإغلاقها، إلا إذا كانت الدعوة إلى التغيير متوافقة مع فكر النظام.

بين الأربعينيات والستينيات

وحسبنا أن نعرض هنا لنموذجين من هذا النوع من المجالات، أحدهما يعبر عن عصر الأربعينيات، بما يحمله من مخاض ثوري عنيف تمثلته مجلة «التطور» اليسارية ذات الفكر التروتسكي، برئاسة أنور كامل، والآخر يعبر عن عصر الستينيات، بما يحمله من مد اشتراكي ودعوة للقومية والوحدة، وتمثله مجلة «الكاتب» برئاسة أحمد عباس صالح.

كانت مجلة التطور - التي صدرت وتوقفت عام ١٩٤٠ بعد صدور سبعة أعداد لا غير - هي لسان حال جماعة الفن والحرية، التي تركت بصمة قوية في مسار تجديد الحركة التشكيلية في مصر آنذاك، بإيمانها المطلق بالسريرية ثم بالتجريد، بالرغم من أفكارها الثورية مثل حق الجماهير في الفن والخبز والحرية في الوقت ذاته، غير أن لغة الخطاب السياسي قد غلبت على موضوعاتها، تعبيرا عن فكر قاداتها... «فهم يؤمنون بالتطور الدائم والتغيير المستمر، ويقاومون الأساطير وقيم الاستقلال، ويعملون على تغيير المجتمع المصري» المريض فاقد الاتزان»، ويدعون من أجل ذلك إلى حركة فكرية جديدة، على الرغم من أنهم يقرون بعدم تقديمهم برنامجاً معيناً لحل مشاكل المجتمع، إلا أنهم في المجلة يقدمون هذا البرنامج بالفعل».

أما مجلة الكاتب، التي أصدرتها وزارة الثقافة في أول إبريل ١٩٦١ وأغلقت في السبعينيات، فتقول في افتتاحية عددها الأول: «نشئ منبراً جديداً متواضعاً، لعله يعين المثقفين على رد اعتبار الثقافة في مواجهة أخطار تهدها، منها تميع شخصيتها، وإذابة حضارتنا القومية في تيارات أجنبية بهرجاء عارض، وعجمتها واضحة، بحجة تخلفنا الثقافي، والحل عندنا هو توكيد ثقافتنا القومية، وإبراز

دورها الايجابي في بناء أمتنا، وفي بناء العالم، ومن الأخطار أيضا: عزلتنا عن تيارات الفكر العالمي باسم الاكتفاء الذاتي، والحل عندنا هو توكيد وحدة الثقافة الإنسانية، ووحدة الضمير الانساني، الحل عندنا هو الأخذ والعطاء، ومن هذه الأخطار: عزل الثقافة عن الحياة باسم العلم للعلم، والفن للفن والأدب للأدب، والحل عندنا هو توكيد صلة الثقافة بالحياة، ومن الأخطار كذلك: تفتيت الثقافة باسم التخصص، الذي يزين للعالم الأمية في الآداب والفنون، ويزين للأديب والفنان الأمية في العلوم، وينتهي بفصل الخبرة عن القيم، وبتجزئة الإنسان في المواطنة، والحل عندنا هو توكيد تكامل المعرفة والقيم الإنسانية، ومن الأخطار: تحطيم التراث باسم التقدم والتطور، ومثل التقدم باسم المحافظة على التراث، ومن الأخطار: الفصام القائم بين ما هو خاص وما هو عام، وهو يتجلى في الابتذال في بعض الثقافة الرفيعة باسم الجماهيرية من جهة، وفي احتقار الثقافة الشعبية باسم الصفوة الممتازة من جهة أخرى، والحل عندنا توكيد حق الجماهير في ثقافة الصفوة الممتازة.

والحق أن هذا التوجه الذي قامت عليه وطبقته بأمانة مجلة الكاتب، كان سمة مشتركة بين العديد من المجالات الثقافية في تلك الحقبة - الستينيات - تتسق مع التوجهات العامة لنظام ثورة ١٩٥٢ في ذروة انتصارها قبل هزيمة يونيو ٦٧، مثل مجلات: الطليعة، المجلة، الهلال، الفكر المعاصر، الفنون، المسرح، دراسات اشتراكية... إلخ، إذ كانت انعكاسا لمشروع نهضوي شامل للمجتمع، مؤمن بالعدالة الاجتماعية وبالوحدة العربية. متحرر من كوابح ثقافة الماضي أو من الأيديولوجيات السياسية الجاهزة، أو من مركب النقص تجاه الثقافة الوافدة، بل كثيرا ما كنا نجد فيها مناظرة ندية مع هذه الثقافة على مستوى الفكر ومستوى الإبداع معا، كما نجد فيها تأثيرات واضحة بمعطيات هذه الثقافة الغربية بغير تبعية فكرية أو تقديس لها، أو انسلاخ عن جذور الثقافة العربية.

بين الإغلاق والإفلاس

لقد كانت أغلب المجالات الثقافية قبل يوليو ١٩٥٢ مملوكة لأفراد، ضحوا تضحيات هائلة كي تستمر في الصدور علي الرغم من مضايقات السلطات السياسية والأمنية، وعلي الرغم من قلة الجمهور الذي يشتريها أو يشترك فيها لطابعها النخبوي، فوق ما تتعرض له من أزمت مالية لمجز عائد التوزيع عن

تغطية النفقات، حتى أن «المجلة الجديدة» اضطرت أوائل عام ١٩٤٢ إلى رفع ثمنها قرشا - لتصبح بثلاثة قروش، وأن تصدر كل أسبوعين بدلا من كل أسبوع ونشرت إعلانات تستجد فيها بقرائها أن يسارعوا بتسديد اشتراكاتهم معاونة لها على القيام بمهمتها، وبعد ذلك بشهر تقريبا نشرت اعتذارا للمشتركين والقراء تقول فيه: «ستضطر المجلة الجديدة - بالنسبة للمتاعب القاسية التي تحيط بها - إلى أن تصدر مؤقتا مرة واحدة في الشهر وفي حجم صغير، والمجلة تأمل من أصدقائها أن يستمروا على معاونتها في أوقات الشدة حتى تستطيع المثابرة على القيام بواجبها، ومع ذلك لم تستطع الصمود، وأغلقتها الحكومة برصاصة الرحمة عام ١٩٤٤»

وينطبق مصير الإفلاس على مجلتي «المقطف» و«صوت الفنان» عام ١٩٥٢. وعلى مجلتي «الثقافة» و«الرسالة» عام ١٩٥٣..... وقد كتب الزيات في افتتاحية آخر عدد صدر من «الرسالة» في ٢٣ فبراير ١٩٥٣ يقول بعنوان: الرسالة تحتجب:

«كانت الرسالة منذ فحش غلاء الورق وفداحة نفقات الطبع تكفي نفسها أو تخسر قليلا، وكنا نواجه هذه الحالة بالتعفف والتقشف والصبر فتستساغ مرارتها، فلما شاعت الضرائب ألا تعقل، وأرادت الحكومة ألا تعلق، وقررت وزارة التربية والتعليم ألا تشترك، أخذت الخسائر تنمو والأزمة تشدد والأمل يضعف، فلم نجد بدا من الازدعان لمشيئة القدر».

وقد كتب طه حسين والعقاد ينعيان الرسالة والثقافة ويأسفان لتوقفهما، فقال طه حسين في مقال بالأهرام في ٢٢ فبراير ١٩٥٣ بعنوان «لا بأس»: احتجبت الثقافة منذ شهور واحتجبت الرسالة أمس، فلم تبك عليهما أرض ولا سماء!... ثم قال: كم أحب أن تفكر الثورة في هذا كله. وكتب العقاد في الأهرام أيضا في ٢٥ فبراير ١٩٥٢ تحت عنوان «وأي بأس» قال فيه: إن المجلات العلمية لا تقوم دون معونة الدولة أو الجامعات أو تبرعات نصراء العلوم، واختتم يقول: إنها خسارة محزنة أن تحتجب المجلتان الرائدتان لصحافة الأدب في العالم العربي كله بعد أن صابرتا نحو عشرين سنة، ويقول الدكتور عز الدين إسماعيل في مقال بمجلة الآداب البيروتية حين تعرض بدوره - وهو يرأس الهيئة العامة للكتاب - لأزمة مالية أدت إلى تعثر بعض المجلات التي تصدر من الهيئة: ولا يدري إلا الله كم كسبت مصر من وراء مجلتي الرسالة والثقافة في الوطن العربي

على الرغم من ضآلة المعونة التي كانتا تحصلان عليها من وزارة التربية والتعليم في شكل اشتراك لا يزيد على ٦٠٠ نسخة من كل عدد.

ولا تقتصر أسباب ظاهرة احتجاب المجلات الثقافية في مصر أو قصر عمرها - سواء بالنسبة للمجلات الحكومية أو الأهلية - على مشكلة التمويل، بل ترتبط بعوامل شتى على رأسها: ضيق وانحسار هامش حرية إصدار المجلات أو حرية التعبير، ما يجعل بعض المجلات المستقلة تصدر بطريقة غير شرعية، وتظل ملاحقة من الأجهزة الرسمية ومهددة بالإغلاق، ومنها ضعف الحراك السياسي والثقافي للمجتمع، وضآلة عدد القراء مع تناقص اهتمامهم بالقضايا الثقافية، خاصة خلال ربع القرن الأخير، في مقابل نمو أزمات واهتمامات أخرى للمجتمع، ومنها أزمة التعليم العام والتعليم الجامعي، التي أفرزت أجيالا مسطحة الوعي، فاقدة الثقافة، رافضة للشأن العام، هذا إضافة إلى توقف الدولة بدرجة كبيرة عن دورها في دعم المجلات التي تصدرها الجمعيات الأهلية أو الأفراد.

ويبلغ هذا القصور درجته القصوى بالنسبة لإصدار مجلات الفنون التشكيلية بوجه خاص، حتى بين المجلات المتخصصة التي تصدرها وزارة الثقافة، لضيق شريحة القراء المعنيين بهذا المجال، ما يعني خسارة مادية محققة لمثل هذه المجلات، وقد ساعد ذلك على تفاقم أعراض العزلة والغربة بين هذه الفنون وبين المجتمع، حيث لم تتح الفرصة لبناء قاعدة تثقيفية للثقافة التشكيلية للأجيال المتتالية، فنشأت في شبه أمية بصرية وجمالية، يعاني منها - أول من يعاني - الفنانون والنقاد، حيث انصرف عنهم الجمهور، فأصبحوا يقيمون معارضهم وينشرون مقالاتهم لنخبة ضئيلة غير مؤثرة.

منطلقات فكرية

وإذا تطرقنا لمحتوي المجلات الثقافية قبل ١٩٥٢، نجد أن مواد الفن والأدب تتجاوز مع المواد السياسية وتتكامل معها بشكل عضوي، وبالرغم من أن شعار «المجلة الجديدة» كان: مجلة الكفاح والتجديد الاجتماعي، فقد كانت ذات اهتمام كبير بالفنون والآداب، وكان ثلاثة من فرسانها فنانيين تشكيليين وهم: رمسيس يونان، كامل التلمساني، فؤاد كامل، أصحاب أساليب أدبية رفيعة المستوى باللغتين العربية والفرنسية، ومهارات نقدية عالية للأدب والسينما والموسيقى،

إلى جانب قدراتهم النقدية المتميزة للفنون التشكيلية، فضلا عن تنظيراتهم السياسية المبنية على فهم عميق للنظريات والتيارات السياسية في المنطقة وفي العالم، وهو ما تشهد به كتاباتهم وبياناتهم الثورية المنشورة، خاصة ضد الدكتاتورية والنازية والفاشية، أو ضد الرأسمالية والإمبريالية، أو ضد التمييز الطبقي والتمييز ضد المرأة والمناداة بمساواتها بالرجال، وكانوا يضطرون في أغلب الأحيان لتوقيع مقالاتهم بالأحرف الأولى أو بأسماء مستعارة لأسباب مفهومة بالطبع.

أما في الفنون والآداب فلم يكن كتاب المجلة الجديدة بحاجة إلى التخفي، لأن النقد فيها لم يكن يهم الحكومة، ومع ذلك أثاروا قضايا مهمة، مثل دور الأدب والفن في الحياة، والفنون التشكيلية في القرن العشرين، كما فجروا معارك ثقافية أثارت ردود أفعال قوية مثل: تخلف الغناء العربي، البرج العاجي لتوفيق الحكيم، فكر عباس العقاد الخ، كل هذا فيما كانوا يواصلون إبداعاتهم التشكيلية بالأسلوب السريالي الذي اتخذوه تعبيرا عن الثورة مثلما كان الأمر في باريس آنذاك تحت قيادة الشاعر والمفكر أندريه بريتون والشاعرين أراجون وإيلوار، وكان الشاعر المصري جورج حنين - وهو تروتسكي الفكر السياسي - همزة الوصل بين مجلتي التطور والثقافة الجديدة وجماعة الفن والحرية في القاهرة، وبين زعماء الحركة السريالية في باريس، حتى تحولت «الفن والحرية» إلى امتداد لتلك الحركة، كذلك بشر الفنانون المصريون الثلاثة - عبر مطبوعاتهم ومنشوراتهم - بالاتجاهات التكميلية والتجريدية في الفن. فكسروا بذلك حالة الركود الثقافي المخيمة على مصر على مدى ربع قرن سابق وأقاموا المعارض لجماعة الفن والحرية على امتداد السنوات من ١٩٤٠ - ١٩٤٥ كتطبيق عملي على أرض الواقع للأفكار والأساليب الثورية التي نادوا بها.

ومع اختلاف المنطلقات الفكرية لأصحاب الإصدارات المختلفة، جاءت توجهات ومضامين المجلات الأخرى، في إطار الأنواع الثلاثة التي أشرنا إليها من قبل (التوير والتأصيل والتغيير)، لكن أيا كانت الاختلافات بينها أو التقاضات والتوافقات مع السلطة، فقد كانت جميعا تعبر عن تطلعات أجيال المثقفين والمبدعين نحو الانفتاح الفكري والسياسي والثقافي، بعيدا عن قيود المجتمع المصري والعربي المغلق آنذاك، ونحو تعميق الروح الوطنية والقومية، واستنهاض القيم الايجابية في التراث لتكون ذخيرة في معركة التقدم والنهضة، ونحو إعلاء

شأن الإبداع والتذوق الجمالي لكافة الفنون والآداب، مع تغيير المفاهيم الجمالية السائدة حتى ذلك الوقت، والدعوة الي تجديد الشعر والقصة والفن التشكيلي بما يتواءم مع روح العصر.

ومن ذلك: ما سارت عليه مجلة صوت الفنان قبل أن تلفظ أنفاسها في عام ١٩٥٢، وهو ما يعبر عنه الشعار الذي اتخذته من أول عدد لها، وهو أن الفن ضرورة للقاعدة العريضة من الناس وللنهضة الفنية الحديثة معا، فجمعت مقالاتها بين تاريخ الفن والتعريف بمدارسه ومذاهبه وأعلامه وتقنياته، وبلغت حد تقديم دروس في الرسم والتصوير الزيتي والتشريح، وإقامة المسابقات بين الهواة فيها، وقدمت متابعات نشطة لحركة المعارض الفنية آنذاك بمعالجات نقدية مبسطة تصل إلى فهم عامة القراء، واستطاعت في هذا السياق استقطاب عدد من كبار الكتاب والفنانين والمفكرين للكتابة فيها، من أمثال الناقد بدر الدين أبو غازي، الشاعر إبراهيم ناجي، الفنانون راغب عياد، محمد حسن، سعد الخادم، أبو صالح الألفي، سعيد الصدر، محمد عزت مصطفى، عبد الفني الشال، كوكب يوسف، الي جانب صاحبها محمد صدقي الجباخنجي الذي كان يجمع بين مواهب عدة.

لكن دور الأفراد والجماعات الثقافية توقف تماما بعد ثورة ١٩٥٢، في ظل حماسية النظام السياسي الجديد تجاه حرية التعبير لدي المثقفين، وتصادد أزمة الثقة المتبادلة بين الطرفين، والتي امتدت منذ ذلك العهد حتى اليوم، لكن ثمة استثناءات قليلة استطاع فيها المثقفون كسر الدائرة التي حاصرت حرية التعبير، وأصدروا بعض المجلات محدودة الانتشار والعمر أيضا، مثل «جاليري ٦٨» التي أصدرها مجموعة من الأدباء والفنانين الشباب عقب هزيمة ٦٧، ثم مجموعة إصدارات «الماستر» في السبعينيات حول الأدب والفن والفكر بامكانات طباعية متواضعة وبغير تصاريح رسمية.

وبالرغم من أن المجلات الثقافية التي ظهرت واحتجبت كالشهب قد تجاوز عددها ٠٢ مجلة فترة السبعينيات، من خلال الإحصائية التي نشرت في كتاب «النقد التشكيلي بين الناقد والمجتمع»، فان فترة الثمانينيات شهدت ظهور عدد من المجلات الثقافية المستقلة مثل: الشموع، سطور، العصور الحديثة، المنار، أدب ونقد، أخبار الأدب.... بعد أن أرخى النظام قبضته بعض الشيء عن حرية إصدار المجلات الثقافية ولو بتصريح من قبرص.

إلا أن نظام حكم عبد الناصر قد نجح فيما لم تتجح فيه نظم الحكم في السبعينيات والثمانينيات، وهو استقطاب أبرز القامات والرموز الثقافية واستيعابها في مؤسساته ومجلاته الثقافية، ومن هنا نلاحظ أن حريتهم في التعبير عن قناعاتهم المستقلة قد تعرضت للكثير من الكوابح والأزمات. بل ومن التلون أيضا بألوان تتسجم مع ما هو مطلوب، وإن لم تمنع تلك الكوابح قدرة البعض منهم على بناء مساحات مشتركة واسعة. بينهم وبين النظام، مع قدر من التنازل - كبير أم صغر - أو مع قدر من حيل التعبير بالرمز والمجاز.

وكان الفكر الاشتراكي هو الأرض المشتركة بين الجانبين، فهو الذي أنطلق منه كل من نظام عبد الناصر تحت عنوان: الطريق العربي للاشتراكية، وهوي اليسار الماركسي، بعد أن قبل أصحابها - وهم مازالوا في السجون والمعتقلات - حل تنظيماتهم الشيوعية واستنكار ما قاموا به وتأييد عبد الناصر - في مقابل الإفراج عن المسجونين جميعا، وانضمامهم إلى تنظيم السلطة والاتحاد الاشتراكي العربي. عام ١٩٦٢، وتوليتهم أهم المناصب بوزارة الثقافة، مثل هيئات الكتاب والمسرح والسينما والثقافة الجماهيرية. وإحافهم ككتاب وأساتذة بارزين بالمؤسسات الصحفية والمعهد الاشتراكي ومنظمة الشباب وغير ذلك، ونظرا لامتلاكهم مواهب مؤثرة في مجالات الأدب والفن والكتابة الصحفية والفكر السياسي - لا ترقى إليها مواهب المحافظين والليبراليين آنذاك - فإن الصفقة التي عقدها مع النظام كانت تصب في مجراه أكثر مما تصب في مجري الأهداف البعيدة لفكرهم السياسي، حيث وظفوا مواهبهم للترويج لسياسات النظام الناصري، ولما كان هذا النظام يحظى بجماهيرية طاغية، فقد وجدت كتاباتهم وممارساتهم الثقافية في الواقع أرضا خصبة، وساعدت على التحام أقوى بين الجماهير النظام، لأن تلك الكتابات والممارسات كانت تبني أحلام الناس وأمانيتهم في المساواة والعدالة الاجتماعية، وفي مشروعات التصنيع والبناء كمشروع السد العالي، وفي مقاومة الاستعمار والإمبريالية، ومساندة قضايا التحرر الوطني من العالم الثالث، وفي إشعار المواطن بالعزة والكرامة، وإعلاء شأن قوى الشعب العاملة وتولي العمال والفلاحين نصف مقاعد البرلمان تعبيرا عن الديمقراطية، حتى وإن انتهى دورهم عند حدود التأييد والموافقة على سياسات النظام!

وفي المقابل... سمح النظام للمثقفين بممارسة حريتهم في المجالات الثقافية والإبداعية في الأدب والمسرح والسينما والفنون التشكيلية، بما في ذلك حرية التجريب في آخر أشكال الحداثة، مثل مسرح العبث، واتجاهات السينما الجديدة والشعر الحديث والقصة الطليعية والمدارس التجريدية والتكعيبية والسريالية - وحتى الدادية - في الفن التشكيلي، بل ودعمها بالتمويل وقاعات الفن والمتاحف ودور العرض ومنافذ النشر من مجلات وكتب، لهذا يقال دائما بأن فترة الستينيات تعد فترة ازدهار الحقيقي للثقافة والإبداع الفني، وأن الكتاب والفنانين عاشوا خلالها عصرهم الذهبي، طالما نأوا بأنفسهم عن العمل ضد النظام وسياساته، أو عن إحياء منظماتهم السرية السابقة.

إن هذا المناخ هو ما أتاح لكاتب ومفكر اشتراكي مثل أحمد عباس صالح أن يرأس تحرير مجلة الكاتب، ويستكتب فيها أكبر الأقلام والمواهب الأدبية والفنية والنقدية، وما أتاح لكاتب ليبرالي جريء مثل أحمد بهاء الدين أن يرأس مؤسسة دار الهلال بكافة إصداراتها، ليجعل مجلة المصور منصة ليبرالية «في حدود سياسة الدولة بالطبع» وليجعل من مجلة الهلال منارة للفكر والمعرفة، وساحة لعرض وتحليل اتجاهات الفنون التشكيلية، وما أتاح لأديب ينتمي بفطرته إلى البسطاء وإلى قيم العدل والكرامة الإنسانية مثل يحيى حقي أن يرأس تحرير مجلة المجلة، لتحضن أحدث التجارب والمغامرات الأدبية لشباب الشعراء وكتاب القصة والنقد، وهذا المناخ هو كذلك ما أتاح لمفكر يعد أحد قادة الاستتارة مثل فؤاد زكريا أن يرأس تحرير مجلة الفكر المعاصر، لتكون ساحة لعرض الأفكار الجديدة والرؤى الفلسفية والجمالية والقضايا الجدلية الساخنة، بما تتضمنه من مواجهات مع الاتجاهات الأوروبية والسلفية معا بنظرة نقدية، وهو ما أتاح لكاتب سياسي مثل لطفي الخولي أن يرأس تحرير مجلة الطليعة الصادرة عن مؤسسة الأهرام، لتكون منصة للفكر الاشتراكي والتثويري، ولتتافس قضايا التحرر والتقدم والديمقراطية، ولتعرض شتي التجارب الثورية في دول العالم بنظرة نقدية لمواقف قادتها من شعوبهم وطلائعها الثورية، وقد حرصت على أن تضم ملحقا للأدب والفن يستقطب أعلام أهم النقاد والمبدعين في شتي مجالات الإبداع... وهذا المناخ هو ما جعل مبدعين كبيرين خارجين لثوهما من سجن الواحات بتهمة الشيوعية يرأسان تحرير أهم مجلتين أسبوعيتين منذ عام ١٩٦٤ حتى وفاتهما، أحدهما الكاتب الأديب صلاح حافظ، الذي رأس تحرير

روزاليوسف، والثاني هو الفنان التشكيلي وكاتب السيناريو الموهوب حسن فؤاد، الذي رأس تحرير مجلة صباح الخير، فجما في المجلتي خيرة الأدباء والشعراء والنقاد والرسماء، فضلا عن الكتاب الصحفيين والمحريين والتقدميين، وجعلا من مؤسسة روزاليوسف مدرسة متميزة تتجاوز مفهوم العمل الصحفي الذي يعالج قضايا آنية عابرة، نحو مفهوم العمل الثقافي الذي يتفاعل مع كافة ظواهر المجتمع وقضايا الفكر والجمال في آن واحد.

كما أن هذا المناخ نفسه هو ما سمح للفيلسوف الماركسي محمود أمين العالم أن يتولى رئاسة الهيئة العامة للكتاب، ليحدث نقلة نوعية في إصداراتها من كتب ومجلات ضمت كل أطراف المعرفة والتجارب الإنسانية.

لكن هذا الزواج المصلحي بين المثقفين والسلطة لم يصمد طويلا، وسرعان ما انهار بعد هزيمة ٧٦، وتخلص عبد الناصر من مراكز القوى المناوئة له، ومن بينها المركز الذي كان يحمي اليسار، ولم يعد الزعيم بحاجة إلى مهادنات مع قادتهم أو لدعمهم في معركته لإعادة بناء الدولة والقوات المسلحة، وللاستعداد لاستئناف الحرب ضد إسرائيل واسترداد الأرض والكرامة المصرية والعربية، فليس صحيحا أن الرئيس السادات هو الذي تخلص من قوى اليسار في الثقافة والصحافة والعمل العام، بل ربما كان قد بدأ حكمه بعكس ذلك كمنافرة لإخلاء الساحة أمام حكمه الجديد من أي قوى منوئة، فلجأ إلى تعيين وزيرين بحكومته من أكبر زعماء الحركة الشيوعية وهما المرحومان فؤاد مرسي وإسماعيل صبري عبد الله، ثم كان أسرع من عبد الناصر في التخلص منهما بعد استتباب الأرض تحت قدميه... وما إن دخل في تنفيذ سياسة الانفتاح الاقتصادي ثم في مفاوضات فك الارتباط مع إسرائيل، التي انتهت بالزيارة لتل أبيب ومعهاهدة كامب ديفيد، حتى كانت الساحة الثقافية ومجلاتها ومنابرها قد خلت تماما من المثقفين اليساريين، إلا من قبل منهم التعاون معه، أو على الأقل لم يهاجم سياسته.

في تلك الفترة توقفت مجلات الكاتب والطليلة والفكر المعاصر ودراسات اشتراكية، كأكبر منابر ثقافية للفكر التويري والليبرالي والاشتراكي، بل توقفت إلى جانبها مجلات بعيدة عن الفكر

السياسي ومعنية بقضايا الأدب والفن والإبداع مثل مجلات: المجلة، القصة، المسرح، السينما، الشعر، فنون... والسبب أن القوة الفعالة فيها كانت في أغلبها من مثقفي اليسار، وقد حاول النظام إصدار مجموعة من المجلات الجديدة لتحل محل تلك المجلات في وزارة الدكتور عبد القادر حاتم وزير الثقافة والإعلام في النصف الثاني من السبعينيات، مثل مجلتي الثقافة والرسالة، في محاولة لإحيائهما بعد توقفهما عام ٢٥٩١، ومجلة المسرح التي كان يرأس تحريرها د. رشاد رشدي، وكان معروفا بخصومته مع الشيوعيين والاشتراكيين وغيرها من المجلات، لكنها سرعان ما تعثرت ثم توقفت، لافتقارها للكفاءات الإبداعية والتحريرية التي توافرت للمجلات السابقة، حتى ولو فتحت صفحاتها للمبدعين من ذوي الميول اليسارية، فقد ظلت باهتة الإبداع هزيلة الصوت.

لقد تفاقمت على مر السنين وتبادل أنظمة الحكم في مصر أزمة الثقة بين المثقفين والسلطة، ما أدى إلى علاقة متوترة وملتبسة طوال الوقت بين الجانبين، وإلى عزوف كل منهما عن التعاون مع الآخر، بل إلى وجود نظرة بعدم الارتياح من جانب المثقفين غير المؤيدين للنظام تجاه الذين يتعاونون معه، وانعكس ذلك سلبيا على مناخ الحركة الثقافية طوال السبعينيات.

مجلات الشوارع الخلفية

وفي مواجهة هذه الأزمة برزت على السطح ظاهرة «مجلات الشوارع الخلفية» التي كان يصدرها المثقفون على نفقتهم الخاصة، دون الحصول على تصريح رسمي من السلطات المختصة، وهي مطبوعات صغيرة الحجم فقيرة الإخراج قليلة التكاليف محدودة النسخ، وكان أغلبها يطبع بمطبعة الماستر أو بمطابع بدائية، وتوزع وتتداول بشكل يدوي، لكنها كانت ذات تأثير هائل على المثقفين خاصة من أجيال الشباب، التي أشبعت احتياجاتها لثقافة أخرى في مقابل الثقافة الرسمية، ووجدت فيها متنفسا لنشر إبداعاتهم الجديدة، ومن بين هذه المجلات والنشرات «إضاءة ٧٧»، وكانت تشرف عليها

مجموعة من شعراء الحداثة، من بينهم حلمي سالم ورفعت سلام وحسن طلب وجمال القصاص، و«آفاق ٧٩» وكان يشرف عليها الفنان التشكيلي والناقد الراحل محمود بقشيش، و«خطوة» وكانت هيئة تحريرها تتألف من كاتب القصة الراحل يحيى الطاهر عبد الله والمفكر نصر حامد أبو زيد والروائي الراحل إسماعيل العادلي والناقد سيد البحراوي والأكاديمية أمينة رشيد وكاتب هذه السطور، ومنها كذلك مجلة «المواجهة» وكانت تصدرها لجنة الدفاع عن الثقافة القومية وترأس تحريرها الأدبية الراحلة لطيفة الزيات، وكان من بين هيئة تحريرها الأدبية رضوي عاشور والناقدة فريدة النقاش، ومنها أيضا مجلة «مصرية» التي كان يصدرها الفنان التشكيلي عبد العزيز جمال الدين... وتلك مجرد أمثلة سريعة، فهناك العديد من الإصدارات الأخرى بطباعة الماستر قد تحتاج إلى دراسة مستقلة.

وكان لهذه المجلات الفقيرة تأثيرها القوي في تأكيد الاستقطاب بين مثقفي السلطة والمعارضين لها، فقد تميزت بنبذة نقدية عالية لسياسات نظام السادات الاقتصادية وموقفه من القضايا الوطنية والقومية والديمقراطية، وفي ميدان الثقافة دأبت على مقاومة التطبيع الثقافي مع إسرائيل وعلى تعميق ثقافة المقاومة وعلى البعد العربي للثقافة المصرية، وعلى تصويب التوجه الثقافي نحو الغرب بتأصيل الثقافة الوطنية، وفي ميدان الإبداع تبنت أصواتا جديدة ذات نزعات تجريبية متحررة في الشعر والقصة والمسرح، وهي ما مثلت رؤية جيل جديد متجاوز لرؤى جيل الستينيات، استطاع أن يعلن عنها بقوة وحرية عبر هذه الإصدارات، حتى أصبح أصحابه اليوم من أهم الأصوات الإبداعية في المجالات المختلفة.

وبالرغم من أن المناخ الذي أدى إلى ظهور تلك المجلات شبه السرية في السبعينيات قد تغير في الثمانينيات وما بعدها، باتساع هامش الديمقراطية وحرية التعبير وسماحه لمختلف الآراء والاتجاهات أن تنشر عبر وسائل النشر والإعلام الحكومية أو الأهلية، فقد ظل الحاجز قائما أمام المثقفين الراغبين في إصدار صحفهم ومجلاتهم المستقلة، باشتراط توافر مبالغ تتجاوز المائة ألف جنيه لتأسيس

شركة تصدر المجلة من خلالها، إلى جانب حتمية انتظار موافقة المجلس الأعلى للصحافة على التصريح بها، وكثيرا ما كان يرفض أو يتجاهل الرد على طالبي التصريح لسنوات وسنوات دون إبداء الأسباب، بالرغم من استكمال كافة الشروط المطلوبة منهم، والمثال على ذلك هو طلب الناقد الكبير الراحل شكري عياد للتصريح بإصدار مجلة أدبية كون من أجلها بالفعل شركة مساهمة تضم عشرات المثقفين، ومات الرجل منذ أعوام طويلة ولم تصدر الموافقة من المجلس الأعلى للصحافة حتى اليوم!

ومرة أخرى ينقسم المثقفون بين فئة قليلة أصرت على الاستقلال عن النظام بنشر إنتاجهم عبر مجلات وصحف أهلية محدودة الانتشار، مثل «سطور» و«الشموع»، أو صادرة عن مؤسسات صحفية مثل «أخبار الأدب» التي تصدر عن مؤسسة أخبار اليوم برئاسة الروائي جمال الفيضاني، و«أحوال مصرية» التي تصدر عن مؤسسة الأهرام، أو صحف أحزاب المعارضة التي لا تعطي للثقافة إلا هامشا بالغ الضالة، باستثناء حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي أصدر مجلة خاصة للثقافة والإبداع هي «أدب ونقد» وجريدة «العربي الناصري» التي اختصت قضايا الثقافة بوضع صفحات أسبوعية، ومن هؤلاء الكتاب من اثر الهجرة بقلمه إلى المجلات العربية خارج مصر - خاصة بدول الخليج، ليس اتساع هامش الحرية بل غالبا لسخاء المكافأة والانتشار الواسع... أما الغالبية العظمى من الكتاب فقد ارتضت بالنشر من خلال مجلات وصحف وزارة الثقافة مثل «إبداع» قبل أن تتوقف عن الصدور منذ عدة سنوات لأسباب التمويل والبيروقراطية، و«فصول» التي تحولت من فصلية إلى نصف سنوية للسبب نفسه، و«المحيط الثقافي» الشهرية، و«فتون مصرية» الفصلية، و«القاهرة» الأسبوعية، وغني عن التوضيح أن هناك خطوطا حمراء في هذه المطبوعات التي تصدرها وزارة الثقافة حول توجيه النقد المباشر إلى سياسة الوزراء التي يثور حولها جدل شديد يمتد إلى درجة الإدانة من جانب كثير من المثقفين، وهو ما لا يسمح بنشره بالطبع، مما يضع المثقف في ازدواجية المبدأ بين ما ينشره وما

يعتقده بالفعل!

وقد انسحبت هذه الازدواجية إلى الجمعيات الثقافية الأهلية، بين من تحصل على دعم مالي من وزارة الثقافة ومن لا تحصل عليه، فعندما قررت جمعية نقاد الفن التشكيلي - على سبيل المثال - إصدار مجلة باسم «نقد» وحصلت على دعم مالي من الوزارة لإصدارها، ظهر أول عدد منها عام ٢٠٠٥ بفلاف تملأ صورة الفنان فاروق حسني وزير الثقافة، ويمتلئ في الداخل بصوره وصور لوحاته داخل مرسومه مع حديث مطول معه على بضع صفحات، ولم يتضمن العدد أي نقد لسياسة الوزارة في الفنون التشكيلية، بالرغم من أنها محل اعتراض الكثير من الفنانين والنقاد، بينما امتلأت صفحاته بنقد جارج إلى - حد الشئائم - لعدد من الأشخاص والقيادات في الحركة الفنية دون الإشارة إلى أسمائهم، أو إلى وقائع تعني الواقع الثقافي أو تفجر قضايا عامة، وكان هذا سببا في انصراف أغلب المهتمين بالفنون التشكيلية في مصر عن المجلة، ومع ذلك استمر الدعم المالي من الوزارة لها لمواصلة الصدور!.... هذا في الوقت الذي يتم فيه تجاهل طلب جمعيات ثقافية جادة ومؤثرة في الواقع الثقافي لدعمها في تقديم أنشطتها وإصدار مجلاتها وهي تملك خبرات تاريخية فيها، مثل جمعيتي أتيليه القاهرة وأتيليه الاسكندرية للفنانين والكتاب وجمعية أصالة للفنون التراثية والمعاصرة وجمعية الماثورات الشعبية وغيرها.

وقد يقال إن مشكلة المجلات الثقافية هي مشكلة المثقفين في إصرارهم على العلاقة الأبوية مع الدولة، باعتبارها الراعي الوحيد لشئونهم والمسئول عن الإنفاق عليهم، ومن ثم تصبح له شرعية الأمر والنهي والتوجيه لهم، فيما يفترض أن يشب المثقفون عن الطوق، وأن يبحثوا عن آليات جديدة لضمان استقلالهم عن الدولة بما في ذلك عنصر التمويل التعاوني أو استقطاب الرعاية القادرين على دعمهم غير المشروط، وهو ما نراه في دول العالم المتقدمة، لكن إذا كان ذلك صحيحا فإنه لا يمثل غير نصف حجم الأزمة، ولن يحقق حله خلاصا من الأزمة، أما نصفها الآخر فهو القراء، فإن قلة عددهم وتناقصه

المستمر يمثل أهم عنصر في انكماش المجلات الثقافية بل واختفائها في أغلب الأحيان بعد صدور أعداد قليلة منها . وقد أشرنا من قبل إلى الأسباب الجذرية لأزمة القاريء بين ضعف الحراك السياسي والثقافي العام للمجتمع ونمو مشاكل واهتمامات أخرى أكثر حيوية للمواطن، وأزمة التعليم بمراحله المختلفة التي تنتج أجيالا فاقدة الوعي والتميز والقدرة على الإبداع أو الاختيار.... وأزمة وسائل الإعلام والاتصال التي أصبحت موادها بديلا عن القراءة... إلى غير ذلك من الأسباب التي لا يسمح المجال هنا لتقصيها وتحليلها . وربما يسوقنا ذلك إلى تحليل لمضمون الكثير من المجلات الثقافية الراهنة، لا سيما الثقافية المتنوعة أو العامة، فهي غالبا تقوم على التراكم الكمي للمعرفة، بغير توجه فكري يستوعب هذه المعارف نحو هدف قومي أو انساني، وكأننا نفترض أن المعرفة «تحصيل ساكن» أو أنها نهاية وليست بداية، فيما يفترض أن تكون المعرفة منطلقا إلى بناء موقف للإنسان من الحياة والوجود، يساعده على الاختيار على طريق التطور والتقدم والرفي الانساني... وحتى لو وجدنا بعض المقالات التي تستوعب هذا المعني وتسمى إلى تحقيقه، فإنها لا تجد ما يؤازرها من مقالات أخرى بنفس العدد من المجلة، كي تخلق منظومة مترابطة لتوجه عام تبتغيه المجلة وتعمل على انتشاره، مثلما كان الحال في المجلات التي كانت تصدر بعصر قبل ثورة ٥٢ وبعدها على النحو الذي سبق الإشارة إليه، لكننا نجد مواد متجاوزة بشكل فسيقساتي بلا رابط يجمعها أو منهج ينظمها .

يساعد على استفحال الأزمة - جزئيا - ازدياد عدد المجلات المكسوة بطابع ثقافي زائف، يستعير أغلب مواد الخفيفة من أنماط اجنبية عن طريق الانترنت أو الفضائيات، ويعني أساسا بعنصر الإشارة المعلوماتية عن طريق الصورة، ويعمد إلى خلط الأوراق بين ما يقدم في الخارج وما يحدث على أرض الواقع في ظروف نوعية وثقافية مختلفة، وهذا النوع - الذي كانت بعض المجلات الخليجية فاخرة الطباعة رائدة له - يبتلع الشريحة الأكبر من القراء، ويبتلع معها قدرتهم الشرائية للمجلات الثقافية الرصينة ذات الأسعار

المرتفعة نسبيا عن الإصدارات الثقافية السطحية، أما المجالات الثقافية المتخصصة، فيغلب على بعضها التخصص الدقيق، واللغة الاصطلاحية المتجاوزة لقدرة القراء على الاستيعاب، مثل مجلة «فصول» ومجلة «فنون مصرية»، ويغلب على البعض الآخر التراكم الفسيفسائي للمواد المنشورة مثل مجلة «المحيط الثقافي» التي تندر فيها النظرة النقدية للواقع الثقافي، أو الدراسات النقدية التحليلية للأعمال الإبداعية.

وقد نلاحظ في كلا النوعين من المجالات غياب التوازن في المواد المنشورة بين الموروث والواقد الثقافي من الخارج. وضالة التوجه نحو التنوع الثقافي - غير الثقافة القريبة - للتعرف على شتى الثقافات في أنحاء العالم، كما قد نلاحظ انعزال التخصصات الثقافية في تلك المجالات في جزر منعزلة، لا تسمى لاكتشاف الوشائج المتبادلة فيما بينها، للتلاقي والتواصل والتكامل مع بعضها البعض، ما يضيق آفاق التنمية الثقافية حتى لدى النخبة.... وقد نلاحظ أخيرا غياب دور الفكر السياسي والتاريخي والسوسيولوجي، وكذلك دور الفكر السيكلولوجي، والاثنولوجي والأنثروبولوجي عن التفاعل مع مجالات الإبداع الفني والأدبي وغيرهما إنطلاقا من وحدة المعرفة.

المجلة الحلم

وبعد.....

ماذا لو تركنا أنفسنا للحلم بمجلة ثقافية نموذجية المستوى؟..... إن علينا أولا أن نحدد عدة أهداف عامة تتجه هذه المجلة نحو تحقيقها، وهي في تصوري كالتالي:

١- الدفع نحو بلورة مشروع متكامل للثقافة القومية يربط بين الماضي والحاضر والمستقبل، كما يربط بين مشكلات الواقع ومشكلات الثقافة والفن والفكر، واضعا في اعتباره مستجدات العصر، وعلى رأسها العولمة.

٢- خلق نموذج عربي في الإبداع الفني والأدبي متحرر من التبعية المطلقة للنموذج الغربي ومن نموذج الماضي العربي أو نموذج الواقع

المعيش، بل يتطلع نحو إطار تعبيري يجمع بين هذه النماذج الثلاثة برؤى ذاتية خلاقة، قادرة على التواصل مع ذائقة المتلقي العربي، دون التنازل عن حرية المبدع في المغامرة والتجريب والابتكار، حتى ولو تصادم مع القناعات السائدة.

٢- خلق وعي فكري كاشف ودافع نحو إدراك ذاتنا القومية، ونحو الارتفاع إلى قيم أعلى ومجتمع أفضل، في مقابل الوعي الكوكبي الزائف الذي تحاول أن تعممه العولمة في سعيها لفرض هيمنة الرأسمالية والإمبريالية على العالم كخيار وحيد.

٤- بعث فكرة طه حسين في الثلاثينيات، حول ضرورة البحث عن جوهر الثقافة المصرية والعربية في العقلين الشرقي والغربي، باستعادة ما أسهمت به ثقافتنا وما استقر من تراثنا القديم في صميم الثقافة البحر أوسطية، لنكون من جديد شركاء في صنع ثقافة العالم ولسنا مجرد مستهلكين، وهو يجعلنا قادرين على التصدي لهيمنة العولمة والنموذج الأمريكي، والحيولة دون تحقيق أهدافه بتميط الثقافة والبشر.

٥- خلق عقلية نقدية قادرة على فرز طوفان المعرفة الذي يصب ليل نهار في عقول الجمهور عبر قنوات الاتصال والفضائيات وتكنولوجيا المعلومات بتأثيرها المتعاضد، وعلى مناقشة هذه المادة المعرفية والاختيار من بينها في ضوء بوصلة تحدد ما ينفع وما لا ينفع الناس في هذه المنطقة، وهنا لا ينبغي أن تكتفي المجلة بالترجمة والعرض والتنقل للأفكار والاتجاهات، بل ينبغي وضعها موضع النقد والتحليل والاستخلاص، وبعبارة أخرى... فإن مهمتها هي طرح القضايا وتحليل الرؤى وتقويم الأزمات.

٦- التواصل المستمر مع منابع الحضارات التاريخية وقيمها الإنسانية والروحية والجمالية، وتعميق علاقة القارئ بها جميعا، وذلك تأكيدا لذاتيته الثقافية، مع ربط هذه المنابع بالقيم الإنسانية المطلقة، متجاوزة حدود الزمان والمكان.

٧- النظر إلى المواد الثقافية المتخصصة في الفنون والآداب بالفلسفة والعلوم... إلخ على أنها وحدة متكاملة وليست جزرا منعزلة

عن بعضها البعض، أو عن المجتمع في واقعها المتغير أو في صورته المأمولة، مع تأكيد العلاقة الجدلية والتاريخية بين مختلف جوانب المعرفة والفنون، حيث يربط بينها عامل الفكر، وتشابك في تكوين الفرد والجماعة، ومن ثم فإن الثقافة المتخصصة تصب في المركب الثقافي العام، والعكس صحيح أيضا.

٨- العمل على وصل القطيعة المزمنة في عالمنا العربي بين الفن والجمهور، والتي يعود جذرها إلى ميلاد الفن الحديث من رحم الثقافة الأوروبية ونموه في كنفها على امتداد ما يقرب من قرن، ما جعله يكبر مع الزمن كجذع شجرة مائل نحو الغرب، يصعب على الجماهير استيعابه وتذوقه، من هنا ازدادت الفجوة بين الجانبين عمقا مع الزمن، دون أن تقابلها جهود جادة من النقاد والفنانين والمتقنين كأزمة تستوجب الحل، وهذا أحد الأسباب المهمة لانصراف الجمهور عن متابعة ما ينشر من مادة نقدية، بتراكيب لغوية عسيرة على الفهم والذوق في المجلات والمطبوعات.

٩- ويستدعي ذلك خلق لغة ميسرة للتواصل بين المتخصصين والجمهور، تساعد على بناء تفاهم مشترك، بعيدا عن التقعر اللغوي والاستعلاء على القارئ بالمصطلحات والتراكيب المعقدة.

١٠- كما يستدعي ذلك تأسيس قاعدة معرفية مبسطة حول الفنون المختلفة، بما يسمح باستقطاب قاعدة أوسع من القراء من شتى الأذواق والمستويات الثقافية، وبما يساعدها مستقبلا على استيعاب جرعات ثقافية وفنية أكثر تخصصا وعمقا، ومن المهم أن يعتمد هذا التوجه على الصورة، باعتبار أنها تمثل ثقافة العصر الحديث، وليست مجرد وسائط ثقافية، وثقافة الصورة تتنوع بين الفنون التشكيلية وفنون السينما والتلفزيون والفيديو والفوتوغرافيا والسينوغرافيا ونتائج الكمبيوتر من صور إعلانية وإخراج صحفي وتوليف بين شتى المعلومات المخزنة في ذاكرته، مما يستدعي استجلاء الروابط الجمالية والمعرفية فيما بينها.

وببقى السؤال الأصعب وهو: كيف يمكن تحقيق هذا الحلم؟ في اعتقادي أن مثل هذه المجلة المنشودة يصعب صدورها من

خلال الدولة، بسبب تبعية أي مطبوعة تصدر عنها لتوجهات النظام والأهواء وميول قادة المؤسسة التي تصدرها، ما يعني ضرورة سيرها على الصراط المستقيم الذي يضعه صاحب المال والإدارة، إضافة إلى عوائق البيروقراطية الحكومية المزمنة التي تتحكم في كل صغيرة وكبيرة، كذلك يصعب صدورها من خلال جهة ثقافية أهلية كجمعية أو نقابة أو جماعة من المثقفين، لافتقار هؤلاء جميعا إلى التمويل الفخم اللازمة لصدور واستمرار مثل هذه المجلة، التي لا يمكن للتوزيع أي حال أن يغطي نفقاتها.

وينطبق ذلك بالطبع على دور النشر الأهلية أو شركات القطاع الخاص، لأن مثل هذه المجلة غير مضمونة الريح بل ربما كانت مضمونة الخسارة على الأرجح، فيما نعلم أن أي رأسمال خاص لن يفاخر في مشروع خسارته أرجح من ربحه!

ومن ثم، فإنني أرى أن الحل الممكن هو الجمع بين أكثر من طرف من هذه الأطراف، وذلك بدعم الدولة لإحدى الجهات الأهلية كي تقوم بإصدار المجلة على مسئوليتها، ولدينا نموذج عملي ناجح بالفعل، يتمثل في مجلة «ضاد» الأدبية الشهرية التي يصدرها بصفة شهرية منذ عام ٥٠٠٢ اتحاد الكتاب في مصر بدعم من وزارة الثقافة، ويرأس تحريرها الكاتب محمد سلماوي رئيس الاتحاد، واعتقد أنها تجربة جديرة بالدراسة، لأن تلك المجلة تحقق نسبة معقولة من الغايات التي ذكرتها، أو لنقل أنها تطمح لتحقيقها

إن هذا الدعم - إضافة إلى ما يؤدي إليه من تحرير القائمين على المجلة من إرضاء للذوق التجاري السائد أو لهيمنة أصحاب الإعلانات، أو الخوف من عدم القدرة على الاستمرار - من شأنه أن يخفض سعر النسخة عند بيع المجلة، بما يشجع شرائح اجتماعية عديدة على شرائها، وخاصة من الشباب ومحدودي الدخل، كما يشجع على طرحها في مواقع التجمعات الأكثر اهتماما بمثل هذه المجلات، كالجامعات ومراكز الشباب وقصور الثقافة بالأقاليم وما إلى ذلك

ولن يتأتى للدولة تقديم مثل هذا الدعم إلا عبر إيمانها بأهمية الثقافة في التنمية المتكاملة للمجتمع، فالثقافة في هذه الحالة استثمار بشري عالي القيمة، يرتفع بمستويات المشاركة المجتمعية والممارسة الديمقراطية، ويستنهض القدرات الخلاقة لدى المواطن نحو الابتكار وتجاوز السلبية، التي تمثل العدو رقم واحد لكل مشروعات التنمية والتقدم.

تجربتي في مجلة «إبداع»

أحمد عبد المعطي حجازي *

لكي نتحدث عن «المجلات الثقافية ودورها في الإصلاح الثقافي»، يجب أن نتحدث عن المكان الذي تحتله المجلة الثقافية بين وسائط النشر والاتصال في عالم اليوم، كما يجب أن نحدد ما نقصده بالإصلاح الثقافي. والحديث عن المكان الذي تحتله المجلة الثقافية يبدأ بالحديث عن المكان الذي تحتله الآن اللفة والكلمة المكتوبة بالذات. فليس خافياً على أحد أن الثورات التقنية التي تلاحقت في العصر الحديث حوّلت العالم إلى قرية كونية كما يقال، وهناك من يرى العالم الآن أصغر من قرية، ويشبهه براحة يد مبسوطة يستطيع كل منا أن يتابع ما يحدث فيها. والفضل للقفزات الهائلة التي تحققت في وسائط الاتصال،

* شاعر وكاتب من مصر.

واعتمدت على الصورة التي تحتل الآن المكان الأول كلفة عالمية قادرة على تحقيق التواصل بين البشر على اختلاف مواطنهم وثقافتهم ولغاتهم.

ولا جدال في أننا جزء من هذا العالم، بل نحن في قلبه. فما يقال عن الدور الذي تلعبه الصورة في حياة غيرنا من البشر يقال عن الدور الذي تلعبه في حياتنا. وليس في وسعنا أن نقاطع الصورة أو نخرج من حدود الدائرة التي تهيمن عليها. لكننا نستطيع ألا نستسلم لها، وأن نتخذ منها موقفاً واعياً فنعرف إيجابياتها ونعرف سلبياتها. نعرف من ناحية أنها تجعل كل شيء في العالم حاضراً ملموساً، لكنها لا تقدم من الأشياء والظواهر والأحداث إلا جانبها المرئي، وتعجز عن التوغل فيها وكشف أسرارها، واسترجاع ما كانت عليه، وتوقع ما سوف تتول إليه.

الصورة هي وعي الآلة. وشتان بينها وبين وعي الإنسان كما تمثله اللغة التي تتميز عن الصورة بأنها ليست مجرد أداة للعرض، ولكنها أداة للفهم والتفكير والمراجعة، لأنها لا تصور ولا تصف فقط، وإنما تتذكر وتتخيل وتحلم وتتمنى وتتنبأ وتتوقع.

فإذا لم تكن الصورة هي نهاية المطاف بالنسبة للعالم كله فهي ليست نهاية المطاف بالنسبة لنا نحن بالذات، لأنها فرضت نفسها علينا قبل الألوان، أعني قبل أن نجتاز مرحلة اللغة.

نحن لم نمتلك لغتنا القومية بعد، وما زال للغة دور جيوي متعدد الوجود تؤديه في حياتنا ولا يعوضنا عنه بديل آخر. فنحن لانزال متخلفين نعيش في عصر سابق على عصر

الصورة، بل سابق حتى على عصر اللغة. وماذا يكون عصر اللغة إلا أن يكون عصر المجتمع القومي؟ وماذا يكون عصر الصورة إلا أن يكون عصر المجتمع الدولي أو الأممي؟

نحن لم ننجح حتى الآن في الوصول إلى لغة قومية يتحقق فيها الشرطان: أن تكون لغة حية، وأن تكون في الوقت ذاته لغة مثقفة. لم ننجح في تحويل الفصحى إلى لغة حية، ولم ننجح في تحويل الدارجة إلى لغة مثقفة. ولهذا الفشل أسباب مختلفة منها أن الثقافة الرسمية التي تستخدم الفصحى لاتزال نشاطاً فوقياً سطحياً معزولاً عن عامة الناس. ولاتزال مسخرة لخدمة النظم السياسية القائمة، فهي من ناحية أداة دعاية، ومن ناحية أخرى أداة إملاء. وكونها أداة دعاية يجعلها خطابية بعيدة عن مقاربة الواقع وفهمه والتأثير فيه والعمل على تغييره. وهي ببعبها عن الواقع محرومة من أن تكون لغة حية. وكونها أداة إملاء يحرمها من أن تكون أداة للتواصل والحوار بين المواطن والمواطن، وبين الحاكم والمحكوم، وبيننا جميعاً وبين العصر الذي نعيش فيه.

هكذا فشلنا في إحياء الفصحى كما فشلنا في تثقيف العامة التي تستطيع أن تحقق لنا الاتصال في النطاق المحلي، لكنها لا تحققه في النطاق القومي. وتستطيع أن تلبى حاجاتنا العقلية في بعض المجالات، لكنها لا تلبىها في مجالات أخرى.



ثم ننتقل للحديث عن الإصلاح الثقافي الذي لا يتحقق إلا بإصلاح اللغة، والتخلص من هيمنة السلطات الحاكمة والاتجاهات السلفية، والاتصال الحميم بالواقع الحي من

ناحية وحضارة العصر من ناحية أخرى.

الإصلاح الثقافي لا يتحقق إلا بإطلاق الحريات السياسية، واحترام حقوق الإنسان، ومحاربة التطرف، والتزام العقل، وتمثل المناهج العلمية، وتشجيع النقد والمراجعة، والخروج من جاذبية الماضي، والاندفاع في طريق المستقبل، والإيمان بأن البشر جميعاً إخوة، وبأن الحضارة الإنسانية حضارة واحدة نسهم فيها جميعاً، وننتمي لها جميعاً.

وفي ضوء ما تقدم أتحدث عن دور المجالات الثقافية في الإصلاح الثقافي، وذلك من واقع تجربتي العملية في مجلة «إبداع».



و«إبداع» مجلة شهرية متخصصة في نشر الإنتاج الأدبي والفني ومتابعته، وتصدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب، وهي إحدى الهيئات التابعة لوزارة الثقافة المصرية.

وكان يرأس تحريرها الأستاذ الراحل الدكتور عبدالقادر القط منذ أن بدأ صدورها عام ١٩٨٢ حتى عرضت عليّ الهيئة التي تصدرها رئاسة تحريرها فاضطلعت بهذه المسؤولية من أول سنة ١٩٩١ حتى اضطررتي العقبات التي صادفتها إلى تقديم استقالتني قبل عامين احتجبت فيهما المجلة. وها نحن قد فرغنا من أن ندفع للمطبعة مواد العدد الذي سنستأنف به إصدارها من جديد في أول الشهر القادم، على أن تصدر كل ثلاثة أشهر بصفة مؤقتة.



حين بدأنا العمل في المجلة في أول عام ١٩٩١ لاحظنا أنها

تلتزم في التحرير والنشر الحدود والقواعد التي تلتزمها معظم المطبوعات الصادرة عن المؤسسات الحكومية، فلا تحدد لنفسها اتجاهًا فكريًا، ولا تغامر بالاقتراب من القضايا الساخنة، أو بنشر المواد التي قد تتعرض للمنع، أو بنقد السياسات والمؤسسات الثقافية في البلد الذي تصدر فيه والبلاد التي تدخلها، وهي إذن لا تكتب أسماء بالذات، ولا تتجه لجمهور بالذات.

والنتيجة المنطقية للالتزام بهذه القواعد هي ضعف المادة التي تنشرها أو فتورها أو طابعها المحايد، وبالتالي تواضع عدد النسخ التي توزعها. وقد خرجنا على هذه القواعد جميعًا فلم نلتزم بأي منها.

لقد صدرنا العدد الأول (مارس ١٩٩١) ببيان أعلننا فيه أن حرية الفكر هي قضيتنا الأساسية. ولم نكف عن تأكيد هذا البيان بالأعداد التي خصصناها لمقاومة التطرف الإرهاب والدفاع عن حرية التفكير والتعبير، سواء وقع العدوان على هذه الحرية، من الداخل أو من الخارج، ومن جهات رسمية أو غير رسمية.

في الثامن من يونيو، ١٩٩٢ سقط الكاتب المصري فرج فودة قتيلاً برصاص الإرهابيين المنتمين للجماعة الإسلامية، وقد خصصنا العدد السابع من المجلة الصادر في الشهر التالي (يوليو ١٩٩٢)، للتديد بهذه الجريمة النكراء، وفي هذا العدد نشرنا مقاطع مختارة من المناظرات، التي جرت بين فرج فودة وبعض المتحدثين باسم الجماعات الدينية. كما نشرنا البرقيتين اللتين أرسلهما الزعيم اللبناني وليد جنبلاط إلى

اتحاد الكتّاب المصريين ووزير الثقافة المصري يندد فيهما بالجريمة ويعزي أسرة الشهيد وزملاءه.

وفي يوليو ١٩٩٣ ضم العدد السابع ملفاً عن الشاعر الروائي الجزائري الطاهر جاووت الذي اغتاله الإرهابيون في الجزائر.

وفي أكتوبر ١٩٩٤ ضم العدد العاشر ملفاً عن الكاتبة البنغالية تسليما نسرین بعد نجاتها من بطش المتطرفين الأصوليين.

وفي الشهر التالي نوفمبر ١٩٩٤ خصصنا العدد كله لنجيب محفوظ الذي تعرض في الرابع عشر من الشهر السابق (أكتوبر ١٩٩٤) لمحاولة اغتيال بالغة الندالة والوحشية.

وفي سبتمبر ١٩٩٦ ضم العدد التاسع ملفاً خصصناه لقضية الأستاذ المصري نصر حامد أبو زيد الذي تعرض للاضطهاد في الجامعة، وقضت إحدى المحاكم بتطليق زوجته بصفته مرتدًا، فاضطرا للهجرة معاً إلى هولندا!

وكما عالجنا قضية نصر حامد أبو زيد، وتسليما نسرین عالجنا قضية سليمان رشدي، ونشرنا على الملأ ما وقع في أيدينا من برقيات الوشاية بنا والتحريض علينا، التي أرسلها بعض أساتذة الجامعة لبعض المسؤولين المصريين.

وأصدرنا عددًا عن «فقه المصادرة» - يونيه ١٩٩٩ - وقفنا فيه ضد الحملة المتطرفة التي انتهت بمنع قراءة بعض الكتب في الجامعة الأمريكية بالقاهرة. ومنها كتاب «محمد» للمستعرب الفرنسي مكسيم رودنسون، و«النبي» لجبران خليل جبران، و«الخبز الحافي» للقاص المغربي محمد شكري.

وكما حشدنا كبار المثقفين المصريين والعرب وأقلامهم في وجه هذه الجرائم، عالجتنا مسألة الإبداع والحرية من الوجهة النظرية، فنشرنا عشرات من المقالات والدراسات حول الفن والدين، والفن والأخلاق، والفن والجنس، والفن والسياسة، فضلاً عن الوثائق الأجنبية، ونصوص المحاكمات الشهيرة التي جرت لبعض الأعمال الأدبية في أوروبا وأمريكا، ومنها ديوان «أزهار الشر» لشارل بودلير، و«عشيق الليدي تشازلي» لـ هـ. لورنس، و«بوليريس» لجيمس جويس.

في هذه المعركة الطويلة، لم يكن المكسب أخلاقياً فحسب يتمثل في الدفاع عن قضية عادلة وحشد القراء خلفها، وإنما كانت المكاسب كثيرة. فقد اجتمعت على صفحات «إبداع» أسماء لم تجتمع في مجلة واحدة منها يحيى حقي، وثروت عكاشة، ومحمود أمين العالم، وشكري عياد، وهؤاد زكريا، ومصطفى صفوان، ومراد وهبة، ورجاء النقاش، وجابر عصفور، ومصطفى ناصف، ولطفي عبدالبدیع، وفتحي غانم، وإدوار الخراط، وجمال الفيطناني، وأدونيس، وعبدالوهاب البياتي، ومحمود درويش، وسعدي يوسف، وصلاح فضل، وعبدالمنعم تليمة، وفاروق شوشة، ومحمد إبراهيم أبو سنة، وصبري حافظ، وأحمد مرسى، وعشرات آخرين من الكتاب والشعراء والفنانين العرب والأجانب.

ومن الطبيعي وقد أصبحت «إبداع» منبراً لحرية الفكر وملقياً لهذه الأسماء وهذه العقول والمواهب أن يرتفع توزيعها مرات عدة بالرغم من أنها أصبحت ممنوعة من دخول بعض البلاد التي ضاقت بهذه الحرية. كما ضاقت بها في مصر

أيضاً جهات ومؤسسات منها مجلس الشعب الذي وقف بعض أعضائه يسائلون وزير الثقافة.

كيف تصدر هذه المجلة في بلد الأزهر الشريف؟
ولقد كانت هذه إشارة ترجمها المسئولون في الهيئة المصرية العامة للكتاب إلى صور من التضييق على المجلة أدت إلى تمثرها واحتجابها، واضطرتني لتقديم استقالتي حتى فوتحت أخيراً في إعادة إصدارها من جديد.

المحتويات (العدد ٦٩) ١٥ يوليو ٢٠٠٧

٤	كلمة في البداية..... د. سليمان إبراهيم العسكري
	المحور الاول
	الإصلاح الثقافي تحديات النهضة والسعي للتحديث
	د. جابر عصفور..... المجلات الثقافية - ميراث الماضي وأمال المستقبل ١٠
	د. مسعود ضاهر.... الإصلاح الثقافي كمدخل للتنمية
٢٨	والتغيير: دروس من تجارب التحديث الآسيوية
	شوقي عبدالأميرأزمة القراءة ومستقبل الهوية العربية
٦٢	في مطلع الألف الثالث الميلادي
	بندر عبدالحميد.....الجنور الحية للأشجار المقطوعة...
٧٦	المجلات الثقافية قصيرة العمر ودورها الذي لم يكتمل
	المحور الثاني
	مجلات ثقافية رائدة:
	العربي - الآداب
٨٦	د. سليمان إبراهيم العسكري..... مرآة العرب على مدى خمسة عقود
١٠٤	سامي خشبة مجلة الآداب البيروتية: المرحلة الأولى (١٩٥٣-١٩٦٧)

المجلات الثقافية .. مهمة الإصلاح وسؤال المعرفة (الجزء الأول)

نحدر نانت

المجلات النسائية .. الخروج

من الصمت وحيز التهميش

- ١١٤ د. شيرين أبو النجا .. الذات النسوية في ظل الحداثة الأبوية
- ١٣٠ علوية صبح دور المجلات النسائية في دفع مسيرة المرأة
- ١٤٤ جمانة حداد الصفحات الثقافية وأثرها في الرأي العام

محير نريع

المجلات الثقافية في مصر

محاولات التحديث والتأصيل

- ١٥٤ صلاح عيسى الدوريات الثقافية ومشروع النهضة العربية
- عز الدين نجيب المجلات المصرية
- ١٦٦ والسلطة بين الصراع والاستقلال والتبعية
- ١٨٦ أحمد عبدالمعطي حجازي تجريتي في مجلة إبداع

أسعار النسخ وقيمة الاشتراكات

الكويت	دينار	الجزائر	١٢٠ دينارا
السعودية	١٥ ريالاً	اليمن	١٥٠ ريالاً
الأردن	دينار	قطر	١٥ ريالاً
سوريا	٥٠ ليرة	سلطنة عمان	ريال
البحرين	دينار	لبنان	٥٠٠٠ ليرة
مصر	٢ جنيه	الإمارات	١٥ درهماً
السودان	٢٠٠, جنيه	المغرب	٢٠ درهماً
تونس	٢ دينار		

سعر النسخة خارج الوطن العربي ٢ دولارات أمريكية
الاشتراك في الكويت ٥ دنانير
في الدول العربية ٨ دولارات أمريكية
خارج الوطن العربي ١٦ دولاراً أمريكياً.

الاشتراكات

قسم الاشتراكات - مجلة العربي - وزارة الإعلام
ص ب: ٧٤٨ الصفاة - الكويت الرمز البريدي ١٢٠٠٨
على طالب الاشتراك تحويل القيمة
بموجب حوالة مصرفية
أو شيك بالدينار الكويتي باسم وزارة الإعلام.

مكتب العربي الرئيسي في الكويت

ص.ب ٧٤٨ الصفاة - الكويت - الرمز البريدي: ١٢٠٠٨
بنيد القار - قطعة ١ - شارع ٤٧ - قسيمة ٣
هاتف البدالة 86 / 82 / 2512081(00965)
فاكس: 2512044 (00965)

P.O.Box: 748 / Al Safat Kuwait.
E.mail: alarabimag@alarabimag.net
www.alarabimag.net

المراسلات باسم رئيس التحرير

مكاتب العربي في الخارج

القاهرة: الدقي - ٢٢ شارع البطل عدنان عمر صدقي
متفرع من شارع مصدق -
هاتف: ٢٣٧٢٩٣٨ (٠٢)
بيروت: ص.ب ٧٠٨٢٧ أنطلياس / لبنان
هاتف: ٤٠٨٤٠٧ (٠٣)
فاكس: ٤٠٥٠٧٢ (٠٤)

- ١- الحرية د. احمد زكي «يناير ١٩٨٤»
- ٢- العلم في حياة الإنسان د. عبد الحليم منتصر «ابريل ١٩٨٤»
- ٣- المجالات الثقافية والتحديات المعاصرة مجموعة كتاب «يوليو ١٩٨٤»
- ٤- العروبة والإسلام وأوربا د. محمود السمرة «أكتوبر ١٩٨٤»
- ٥- العربي ومسيرة ربع قرن مع الحياة.. والناس.. والوحدة في دول الخليج العربي مجموعة كتاب «نوفمبر ١٩٨٤»
- ٦- طبائع البشر د. فاخر عاقل «يناير ١٩٨٥»
- ٧- حوار.. لامواجهة.. د. احمد كمال أبو المجد «ابريل ١٩٨٥»
- ٨- آراء ودراسات في الفكر القومي مجموعة كتاب «يوليو ١٩٨٥»
- ٩- أضواء على لغتنا السمحة محمد خليفة التونسي «أكتوبر ١٩٨٥»
- ١٠- الكويت ربع قرن من الاستقلال مجموعة كتاب «يناير ١٩٨٦»
- ١١- نظرات في الواقع الاقتصادي المعاصر د. حازم الببلاوي «ابريل ١٩٨٦»
- ١٢- السلوك الإنساني.. الحقيقة والخيال د. فخري الدباغ «يوليو ١٩٨٦»
- ١٣- آراء حول قديم الشعر وجديده مجموعة كتاب «أكتوبر ١٩٨٦»
- ١٤- المسلمون والعصر مجموعة كتاب «يناير ١٩٨٧»
- ١٥- من أسرار الحياة والكون د. عبد المحسن صالح «ابريل ١٩٨٧»
- ١٦- دراسات حول الطب الوقائي مجموعة كتاب «يوليو ١٩٨٧»
- ١٧- خطاب إلى العقل العربي د. فؤاد زكريا «أكتوبر ١٩٨٧»
- ١٨- المسرح العربي بين النقل والتأصيل مجموعة كتاب «يناير ١٩٨٨»
- ١٩- الفلسطينيون من الاقتلاع إلى المقاومة مجموعة كتاب «ابريل ١٩٨٨»

- ٢٠- أندلسيات محمد عبد الله عنان، يوليو ١٩٨٨،
- ٢١- ماذا في العلم والطب من جديد؟ مجموعة كتاب، أكتوبر ١٩٨٨،
- ٢٢- الإسلام والعروبة في عالم متغير د. عبد العزيز كامل، يناير ١٩٨٩،
- ٢٣- الطفل العربي والمستقبل! مجموعة كتاب، أبريل ١٩٨٩،
- ٢٤- القصة العربية أجيال وآفاق مجموعة كتاب، يوليو ١٩٨٩،
- ٢٥- تاريخنا... وبقايا صور د. شاكر مصطفى، أكتوبر ١٩٨٩،
- ٢٦- الإنسان والبيئة صراع أو توافق؟ مجموعة كتاب، يناير ١٩٩٠،
- ٢٧- نافذة على فلسفة العصر د. زكي نجيب محمود، أبريل ١٩٩٠،
- ٢٨- نظرات في الأدب والنقد عبد الرزاق البصير، يوليو ١٩٩٠،
- ٢٩- الإسلام وضرورة التغيير د. محمد عمارة، يوليو ١٩٩٧،
- ٣٠- الخليج العربي وآفاق القرن الواحد والعشرين مجموعة كتاب، أكتوبر ١٩٩٧،
- ٣١- القصة العربية. مجموعة من الكتاب، يناير ١٩٩٨،
- ٣٢- أرقام تصنع العالم محمود المراغي، أبريل ١٩٩٨،
- ٣٣- على جناح طائر د. شاكر مصطفى، يوليو ١٩٩٨،
- ٣٤- المسلمون من آسيا إلى أوروبا مجموعة من الكتاب، أكتوبر ١٩٩٨،
- ٣٥- إسبانيا.. أصوات وأصداء عربية مجموعة من الكتاب، يناير ١٩٩٩،
- ٣٦- ثورات في الطب والعلوم مجموعة من الكتاب، أبريل ١٩٩٩،
- ٣٧- نبش الغراب في واحة العربي محمد مستجاب، يوليو ١٩٩٩،

- ٣٨ - المثقفون والسلطة في عالمنا العربي
٣٩ - التعبير بالألوان
٤٠ - حضارة الحاسوب والإنترنت
٤١ - شهرزاد تبوح بشجونها
٤٢ - قوافي الحب والشجن
٤٣ - الطب البديل
٤٤ - منمنمات تاريخية
٤٥ - الإسلام والتطرف
٤٦ - الطريق إلى المعرفة
٤٧ - إيقاع على أوتار الزمن
٤٨ - دمار البيئة... دمار الإنسان
٤٩ - الإسلام والغرب
٥٠ - ثقافة الطفل العربي
٥١ - الثقافة الكويتية اصدااء وآفاق
٥٢ - جمال العربية
٥٣ - كلمات من طمي الفرات
٥٤ - مرقا الذاكرة
٥٥ - مستقبل الثورة الرقمية
٥٦ - فلسطين روح العرب الممزق
٥٧ - مراجعات في الفكر القومي
- أحمد بهاء الدين «أكتوبر ١٩٩٩»
مجموعة من الكتاب «يناير ٢٠٠٠»
مجموعة من الكتاب «ابريل ٢٠٠٠»
مجموعة من الكاتبات «يوليو ٢٠٠٠»
نخبة من الشعراء «أكتوبر ٢٠٠٠»
د. محمد المخزنجي «يناير ٢٠٠١»
سليمان مظهر «ابريل ٢٠٠١»
نخبة من الكتاب «يوليو ٢٠٠١»
د. أحمد أبو زيد «أكتوبر ٢٠٠١»
د. نقولا زيادة «يناير ٢٠٠٢»
مجموعة من الكتاب «ابريل ٢٠٠٢»
مجموعة من الكتاب «يوليو ٢٠٠٢»
مجموعة من الكتاب «أكتوبر ٢٠٠٢»
د. سليمان العسكري وآخرون «يناير ٢٠٠٣»
فاروق شوشة «ابريل ٢٠٠٣»
نخبة من الكتاب «يوليو ٢٠٠٣»
مجموعة من الكتاب «أكتوبر ٢٠٠٣»
نخبة من الكتاب «يناير ٢٠٠٤»
نخبة من الكتاب «ابريل ٢٠٠٤»
د. محمد جابر الأنصاري «يوليو ٢٠٠٤»

- ٥٨ الأندلس صفحات مشرقة
- ٥٩- الغرب بعيون عربية (الجزء الأول)
- ٦٠- الغرب بعيون عربية (الجزء الثاني)
- ٦١- المعرفة وصناعة المستقبل
- ٦٢- غواية التراث
- ٦٣ - نبش الغراب، المجموعة الثانية،
- ٦٤- دائرة معارف العرب
- ٦٥- حوار المشاركة والمقاربة، الجزء الأول،
- ٦٦- حوار المشاركة والمقاربة، الجزء الثاني،
- ٦٧- الثقافة العلمية واستشراف المستقبل العربي
- ٦٨ عن النهضة والألم ٥٠ قصة بأقلام عربية
- ٦٩ المجلات الثقافية مهمة الاصلاح
- وسؤال المعرفة (الجزء الأول)
- نخبة من الكتاب، اكتوبر ٢٠٠٥،
- نخبة من الكتاب، يناير ٢٠٠٥،
- نخبة من الكتاب، ابريل ٢٠٠٥،
- د. أحمد أبوزيد، يوليو ٢٠٠٥،
- د. جابر عصفور، اكتوبر ٢٠٠٥،
- محمد مستجاب، يناير ٢٠٠٦،
- جار النبي، أبريل ٢٠٠٦،
- مجموعة من الكتاب، يوليو ٢٠٠٦،
- مجموعة من الكتاب، اكتوبر ٢٠٠٦،
- مجموعة من الكتاب، يناير ٢٠٠٧،
- مجموعة من الكتاب، أبريل ٢٠٠٧،
- مجموعة من الكتاب، يوليو ٢٠٠٧،

المجلات الثقافية

مهمة الإصلاح وسؤال المعرفة

الطبعة الأولى: ٢٠٠٧/٧/١٥

رقم الإيداع في مكتبة الكويت الوطنية :

Depository Number: 2007 /280

ردمك: ٥ - ٢٢ - ٢٨ - ٩٩٩٠٦ - ٩٧٨ - ISBU: 978 -99906-38-32-5

هذا الكتاب

إن الدور الذي قامت به «العربي» ولاتزال، هو جزء من الدور الذي يفترض أن تقوم به أي مطبوعة ثقافية، وهو موضوع هذا الكتاب، ففي وقت تنتشر فيه الثقافة السريعة والسطحية، أصبح من المطلوب أن نحرص على كل المطبوعات التي تعزز من قيمة الثقافة العميقة، وتحت الشباب العربي على التمسك بقيمه وتراثه وهويته. وقد قامت المجالات الثقافية بهذا الدور في بواكير النهضة العربية، ومازال مطلوباً منها مواصلة في مواجهة رياح العولمة. فالدور الذي تقوم به هذه المطبوعات من أجل تأصيل الهوية وسط عالم متغير، هو دور على جانب كبير من الأهمية، ولكن من المهم أيضاً تشارك هذه المطبوعات في عمليات الإصلاح التي نض إليها جميعاً.

Bibliotheca Alexandrina



0683178



المجلات الثقافية .. مهمة الإصلاح وسؤال المعرفة (الجزء ٢)